itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

في عام 2024، أظهرت المؤسسة التزامها الثابت بالوصول إلى آفاق جديدة من خلال التوسع في الأسواق، وتنويع محفظة تمويل التجارة الخاصة بها، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي تمويل التجارة 7.3 مليار دولار أمريكي عبر 26 دولة

بلـــوغ آفـاقٍ جـديـدة

التقرير السنويّ - 2024

وعبر خلال شراكاتها الاستراتيجية، وصولها التجارية المبتكرة، وتركيزها القوي على الاستدامة والأمن الغذائي، تواصل المؤسسة قيادة النمو الاقتصادي الشامل، وضمان الصمود والازدهار للمستقبل.

الفهرس

مقدّمة 01
- خطاب رئيس مجلس الإدارة 02
- رسالة الرئيس التنفيذي 03

01 الفصل الأول: 11
لمحة عن أبرز محطات المؤسسة في 2024
- التوجّه الاستراتيجي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 17
- استراتيجية المؤسسة 2.0 (2021-2025) 18
- السياسة البيئية والاجتماعية للمؤسسة: إطار شامل للأثر المستدام 19

02 الفصل الثاني: 22
التوقّعات الاقتصادية
- تطورات الاقتصاد العالمي 23
- الاتجاهات الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 24
- هيكلية التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي 25

03 الفصل الثالث: 27
تعزيز التجارة في عصرٍ جديد
- مساهمات المؤسسة في تعزيز التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي 28
- التصنيع والتحوّل الصناعي من خلال توفير منتجات الطاقة 29
- تأمين إمدادات السلع الغذائية – الأمن الغذائي 31
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص 33

04 الفصل الرابع: 35
تمكين التنمية في مواجهة التحديات
- البرامج الرئيسة 37
- حلول تجارية متكاملة 41
- التدخلات المستهدفة 45
- تطوير المنتجات وخطوط الأعمال 49
- الخدمات الاستشارية 51

05 الفصل الخامس: 52
تعزيز الشراكات
- قيادة التمويل الإسلامي الجماعي لدعم أثر تمويل التجارة 53
- الاستفادة من رأس المال من أجل بناء نموذج أعمالٍ مستدام 54
- التآزر مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمن الغذائي 55

06 الفصل السادس: 57
البيانات المالية لعام 2024

07 الفصل السابع: 97
الملاحق
الملحق رقم 1: نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية 98
الملحق رقم 2: قائمة بالمساهمين في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 99
الملحق رقم 3: إدارة المخاطر، والشؤون القانونية، والامتثال والمراجعة الداخلية 101
الملحق رقم 4: عمليات تمويل التجارة المعتمدة 103

مقدّمة

خطاب رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس
الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،
وفقاً لأحكام المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة(ITFC)، و نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2024م حيث يبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها و الحسابات المالية المدققة لعام 2024م والذي انتهى في 2024/12/31م.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير و الاحترام.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس مجلس الإدارة

رسالة القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمؤسسة

بسم الله الرحمن الرحيم

أتاح الاستقرار التدريجي لسلاسل التوريد العالمية والتخفيف من الضغوط التضخمية في عام 2024 فرصاً جديدةً للنموّ الاقتصاديّ، إلا أنّ الصراعات الجيوسياسية المستمرة والتعديلات الهيكلية لا تزال تشكّل تحدّياً أمام مرونة الدول في جميع أنحاء العالم. ورغم هذه الديناميكيات الصعبة، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مهمتها بثباتٍ لتعزيز التجارة وتحسين حياة الناس في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وإنه لشرفٌ كبيرٌ لي أن أقدّم لكم اليوم التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2024، الذي يسلّط الضوء على عامٍ حافلٍ بإنجازاتٍ رائدة، ويشهد التزاماً راسخاً بتبنّي الابتكار وتحقيق الشمولية، فقد عزّزت المؤسسة حضورها في المناطق والقطاعات الرئيسة، وحققت طموحها في التوسّع والوصول إلى أسواقٍ وقطاعاتٍ أخرى، وبلوغ آفاق جديدة، بما يتماشى مع استراتيجيتها.

ففي العام 2024، بلغت عمليات تمويل التجارة المعتمدة لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة رقماً قياسياً يصل إلى 7.3 مليار دولار أمريكي، يغطّي 110 عملية في 26 دولة. وبلغت عمليات تمويل التجارة البينية المعتمدة في منظمة التعاون الإسلامي 4.85 مليار دولار أمريكي، ممّا عزز التعاون الاقتصادي والنمو بين الدول الأعضاء. واستمرت جهود التنويع، إذ يستهدف ما نسبته 41% من إجمالي محفظة تمويل التجارة للمؤسسة، والبالغ بمجمله 3 مليارات دولار أمريكي، قطاعاتٍ أخرى إلى جانب قطاع الطاقة، شمل ذلك الزراعة والأمن الغذائي والرعاية الصحية.

وفي مجال تنمية التجارة، واصلت المؤسسة تعزيز التعاون مع شركاء إقليميين ودوليين في سبيل توسيع نطاق خدماتها ومساعدتها الفنية وأنشطة بناء القدرات لديها من خلال تنفيذ برامج رئيسة وتدخلات مستهدفة. وحققت هذه البرامج، التي تشمل برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB)، ومبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0)، وبرنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى (TCCA+)، وبرنامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خطواتٍ هائلة في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي

الإقليمي والتجارة البينية بين إفريقيا والدول العربية ومناطق آسيا الوسطى، إضافةً إلى إحداث أثرٍ ملموس في مجالي تمكين المرأة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

إضافةً لذلك، تمثّل كلّ من الاستدامة والأمن الغذائي محوراً أساسياً، فقد بلغت العمليات المعتمدة 4.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وهو ما يتجاوز التزام المؤسسة الطموح ببرنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للاستجابة للأمن الغذائي. وبالنسبة للدول الأعضاء التي تواجه تحديات حرجة في مجال الأمن الغذائي، فقد ضمن تمويل المؤسسة وصولها إلى السلع الأساسية، مما عزّز الأمن الغذائي لملايين الأشخاص.

وعلاوةً على ذلك، حققت المؤسسة نجاحاً ملحوظاً في حشد التمويل الخارجي من خلال عمليات التمويل الجماعي، إذ حصدت 4.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 57% من إجمالي عمليات التمويل المعتمدة. وقد صنّفت ريفينيتيف (Refinitiv) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للسنة الرابعة على التوالي كأفضل منظم رئيس ومدير مفوّض للتمويل في قوائم التصنيف العالمي للتمويل الإسلامي.

كما شهد هذا العام توسعاً في عمليات المؤسسة لتشمل الجزائر وعمان، إذ ضمّت 19 عميلاً جديداً ووسعت نطاق عملياتها، وهي جهودٌ تؤكّد على استعداد المؤسسة لاستكشاف آفاقٍ جديدة وتعزيز دورها بوصفها محفز للنمو الاقتصادي الشامل.

وينعكس التميز المالي والتشغيلي للمؤسسة مرة أخرى في تأكيد وكالة موديز على حيازة المؤسسة من جديد على تصنيف الدرجة الاستثمارية A1 للمدى الطويل، وهو ما يمثّل شهادة على الحوكمة الرصينة واحتياطيات رأس مال القوية وممارسات إدارة المخاطر الحصيفة التي تتمتّع بها المؤسسة.

بالنظر إلى المستقبل، تواظب المؤسسة على فتح آفاقٍ جديدة سعياً منها لتلبية الاحتياجات المتجدّدة للدول الأعضاء. ومن خلال تبني الابتكار، وتعزيز الشراكات، وتقديم حلولٍ تجارية مؤثّرة، ستواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مسيرتها في تمهيد الطريق نحو تحقيق تنميةٍ مستدامة وشاملة.

وفي الختام، أودّ أن أعرب عن خالص امتناني لمجلس إدارتنا والدول الأعضاء والشركاء والموظفين على دعمهم وتفانيهم الراسخ. وأؤكد أننا سنواصل معاً تجاوز حدود المألوف بغية بلوغ آفاقٍ جديدة وخلق مستقبلٍ أكثر إشراقاً للجميع.

السيد نظيم نوردالي
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي
للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

أعضاء مجلس الإدارة

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي
البنك الإسلامي للتنمية

سعادة الأستاذ شهريار قادر صديقي
البنك الإسلامي للتنمية

سعادة الأستاذ علي عبدالله شرفي
البنك الإسلامي للتنمية

سعادة الأستاذ فيصل بن محمد الشريف
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ زكريا كايا
المجموعة "أ" – الآسيوية

سعادة الأستاذ سعد محمد الرشيدي
المجموعة "ج" – العربية

سعادة الأستاذ أحمد عبد المنعم
المجموعة "ب" الإفريقية

سعادة الأستاذ محمدو لاوال
المجموعة "ب" الإفريقية

سعادة الدكتور عبد الله بن سليمان السكران
المجموعة "د" المؤسسات المالية

سعادة الأستاذ عبد الحميد أبو موسى
المجموعة "د" المؤسسات المالية

فريق إدارة المؤسسة

نظيم نوردالي:
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إبراهيما سوما
رئيس إدارة المخاطر

أبو جالو
كبير مستشاري الرئيس التنفيذي
مدير عام إدارة التواصل المؤسسي بالإنابة

محمد حافظ إمريث
مستشار الرئيس التنفيذي

ناصر محمد الذكير
مدير عام إدارة تنمية التجارة وتطوير الأعمال
مدير عام قسم الاستراتيجية بالإنابة

عبد الحميد أبو
مدير عام إدارة تمويل التجارة

أحمد يوسف جان
مدير عام إدارة الخزانة

أحمد صباغ
مدير عام إدارة التميز الرقمي والمؤسسي

عماد عطالله
مدير عام إدارة العمليات

رنا فطاني
إدارة الأفراد والثقافة المؤسسية

نجيب رنا
مدير عام التدقيق الداخلي

سيف زوانه
مدير عام إدارة الائتمان

محمد تيمور شودري
مدير إدارة المالية

أبرز الملامح المالية والتشغيلية – 2024

بدء العمليات
10 يناير 2008

المقر الرئيس
جدّة، المملكة العربية السعودية

العضوية
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الرسالة
المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال تعزيز التجارة

عمليات تمويل التجارة المعتمدة التراكمية منذ عام 2008
82.7 مليار دولار أمريكي

سحوبات تمويل التجارة التراكمية منذ عام 2008
70.1 مليار دولار أمريكي

عمليات تمويل التجارة المعتمدة
7.3 مليار دولار أمريكي

السحوبات
6.7 مليار دولار أمريكي

العمليات المعتمدة حسب القطاع

الطاقة:
4.3 مليار دولار أمريكي

الغذاء والزراعة:
1.7 مليار دولار أمريكي

القطاع المالي:
1.2 مليار دولار أمريكي

قطاعات أخرى:
0.1 مليار دولار أمريكي

العمليات المعتمدة في القطاعات الرئيسة منذ التأسيس (2008-2024)

آسيا والشرق الأوسط:
40.2 مليار دولار أمريكي

إفريقيا وأمريكا اللاتينية:
13.5 مليار دولار أمريكي

آسيا والشرق الأوسط:
10.5 مليار دولار أمريكي

إفريقيا وأمريكا اللاتينية:
4.1 مليار دولار أمريكي

العمليات المعتمدة حسب المنطقة

آسيا والشرق الأوسط:

5.0 مليار دولار أمريكي

أفريقيا وأمريكا اللاتينية:

2.3 مليار دولار أمريكي

العمليات المعتمدة حسب المنطقة منذ التأسيس (2008-2024)

آسيا والشرق الأوسط:

60.9 مليار دولار أمريكي

أفريقيا وأمريكا اللاتينية:

21.7 مليار دولار أمريكي

دعم القطاع الخاص

1.09 مليار دولار أمريكي

دعم التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي

4.85 مليار دولار أمريكي

عدد الدول الأعضاء التي تمّ تقديم خدماتٍ لها

26

عدد العمليات

110

38% حصة محفظة الدول الأعضاء الأقل نمواً

الفصل 01

لمحة عن أبرز محطات المؤسسة في 2024

المعالم الرئيسة لعام 2024

(تمويل وتنمية التجارة)

عزّزت المؤسسة جهودها في تنويع محفظة تمويل التجارة في إطار استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 2.0، وذلك عن طريق توسيع نطاق عملياتها المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والقطاع الخاص، فضلاً عن خوض غمار قطاعات أخرى وإضافة دول أعضاء جديدة.

بلغت عمليات تمويل التجارة المعتمدة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

7.3

مليار دولار أمريكي

تغطي 110 عملية في 26 دولةً.

بلغت عمليات تمويل التجارة البينية المعتمدة في منظمة التعاون الإسلامي

4.85

مليار دولار أمريكي

بلغت حصة البلدان الأعضاء الأقل نمواً من محفظة تمويل التجارة

38%

بلغت عمليات التمويل المعتمدة بعيداً عن قطاع الطاقة (الزراعة والأمن الغذائي والقطاع المالي والصحة) 41% من إجمالي المحفظة

3.0

مليار دولار أمريكي

واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عقد اجتماعات رفيعة المستوى مع الحكومات لتعزيز دعمها تماشياً مع احتياجات الدول الأعضاء.

تم توقيع برامج قُطرية وخطط تمويل سنوية مع ثمانية دول على النحو الآتي:

بنغلاديش
2.1 مليار دولار أمريكي
(خطة سنوية)

الكاميرون
800 مليون دولار أمريكي
(اتفاقية إطارية)

جزر القمر
330 مليون دولار أمريكي
(اتفاقية إطارية)

مصر
1.5 مليار دولار أمريكي
(خطة سنوية)

تونس
1.2 مليار دولار أمريكي
(اتفاقية إطارية)

باكستان
3 مليار دولار أمريكي
(اتفاقية إطارية)
600 مليون دولار أمريكي
(خطة سنوية)

أوغندا
150 مليون دولار أمريكي
(اتفاقية إطارية)

أوزبكستان
600 مليون دولار أمريكي
(اتفاقية إطارية)

وسّعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عملياتها، وضمّت دولتين جديدتين، هما: الجزائر وعُمان.

ضمّت المؤسسة 19 عميلاً جديداً من الجزائر وبنين والكاميرون وجزر القمر وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا والأردن وقيرغيزستان ونيجيريا وعُمان وباكستان وتركيا وأوزبكستان.

القطاع الخاص:
بلغت العمليات المعتمدة

1.1 مليار دولار أمريكي

لتغطية الشركات والتعاون مع المؤسسات المالية بغرض دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 11 دولة.

وصلت قيمة أعمال تأكيد خطابات الاعتماد LC
(الأعمال غير الممولة) إلى

1.2 مليار دولار أمريكي

بعد التوسع الناجح في هذه الخدمة منذ عام 2022.

مساهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للاستجابة للأمن الغذائي (FSRP):
تجاوزت عمليات التمويل المعتمدة للمؤسسة الممتد من منتصف عام 2022 حتى نهاية عام 2025 ما مقدارها

4.9 مليار دولار أمريكي

معالم بارزة في تنمية التجارة

إطلاق برنامج مواءمة المعايير في قطاع المنسوجات والجلود، ضمن برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية.

إطلاق برنامج الأمن الغذائي التابع لجسور التجارة العربية الإفريقية: جهود متقدمة من خلال مبادرة بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لمكافحة انعدام الأمن الغذائي.

وضع الصيغة النهائية للبرامج القُطرية للدول السبعة الأعضاء في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية: تنفيذ 21 مبادرة خاصّة بدولٍ محددة و 8 مبادرات إقليمية تركّز على التجارة والبنية التحتية والاستثمار والتأمين.

تنفيذ برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكاميرون

اعتماد 21 مشروعاً في إطار برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0).

استكمال برنامج منصة إطلاق الصادرات في أوغندا.

استكمال واعتماد تصميم برنامج الربط التجاري بين دول آسيا الوسطى (TCCA+).

تنفيذ السنة الأولى من برنامج تمكين صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

تنفيذ سبعة حلول تجارية متكاملة، تشمل: بناء قدرات شركة الهيدروكربونات القمرية (SCH) في جزر القمر، سلسلة ورش عمل تدريبية حول "استراتيجيات القيادة التحويلية وإدارة التغيير الفعالة" لصالح الشركة الوطنية للمياه والكهرباء في غامبيا، برنامج المعسكر التدريبي الرقمي في الكاميرون.

> وضع الصيغة النهائية للبرامج القُطرية للدول السبعة الأعضاء في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية: تنفيذ 21 مبادرة خاصّة بدولٍ محددة و 8 مبادرات إقليمية تركّز على التجارة والبنية التحتية والاستثمار والتأمين.

التوجّه الاستراتيجي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تماشياً مع رسالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إحداث تأثيرٍ اجتماعيّ واقتصاديّ شامل، تواظب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التركيز على تمويل الصفقات التجارية التي تشجّع على تحقيق النمو الشامل وتلبّي الاحتياجات التنموية للدول الأعضاء. ويعزز الدعم الذي تقدّمه المؤسسة الاستراتيجيات التي تقودها التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام.

وتواصل المؤسسة دورها الاستراتيجي في النهوض بالتجارة وتحسين الحياة من خلال تحقيق الشمول الاقتصادي والمالي، وفي أن يكون هذا الدور جزءاً لا يتجزّأ من جدول أعمال التنمية العالمية. وتستمر المؤسسة عاماً بعد عام في أحداث تأثيرٍ هائل وملموس باعتبارها المزود الرائد في تقديم الحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تستند رؤية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى خمسة مبادئ توجيهية:

i. بناء نموذج أعمال مرن للنمو المستدام من خلال اعتماد نهج برامج تجارية متكاملة،
ii. زيادة تأثير التمويل التجاري وسوق تنمية التجارة في المؤسسة عبر الدول الأعضاء.
iii. تعزيز التأثير التنموي من خلال تحقيق النمو الشامل والمساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
iv. تعزيز الرؤية لتصبح المؤسسة مركزاً عالمياً لتمويل التجارة الإسلامية من خلال اللامركزية والاتصالات الدولية.
v. تحقيق التفوّق التنظيمي من خلال تطوير ثقافة قائمة على الأداء عبر المؤسسة.

استراتيجية المؤسسة 2.0 (2025-2021)

بعد أربع سنوات من تطبيق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استراتيجية 2.0، لا تزال هذه الاستراتيجية تساعد في تخطّي العوائق التجارية عبر تدابير مبتكرة تكشف عن فرص نمو جديدة وتسمح للمؤسسة في توسيع نطاق بصمتها العالمية. وقد أثبتت القطاعات الاستراتيجية الخمسة التي مُنحت أولوية بوصفها جزءاً من هذه الخطة متوسطة الأجل أن تخلق تأثيراً قابلاً للقياس، مما يعزز من أهمية هذه الاستراتيجية المتواصل ونجاحها المستدام.

2.1 استراتيجية السوق السيادية

تستمر قدرة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على الاستحواذ على حصة أكبر من سوق العملاء السياديين جزئياً في دفع مسار نمو المؤسسة بقوّة من عام إلى آخر. ويفتح التوسّع في الفرص السيادية، الذي يدعمه وجود استراتيجية للتوجّه إلى السوق لتيسير توسيع نطاق العملاء السياديين الجدد ذوي الملاءة المتوسطة إلى الكبيرة، لا سيما عبر الدول الأعضاء غير الممولة حالياً، أسواقاً جديدة أمام المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في سعيها لزيادة التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي. كما أنّ نجاح المؤسسة في هذه الأسواق السيادية عزّز رؤيتها المتمثّلة بأن تصبح المزود الرائد لحلول تمويل التجارة الإسلامية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

2.2 استراتيجية التنويع

يستمر نهج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنويع محفظة تمويل التجارة الممولة في التطور من خلال سلسلة من جهود إعادة التوازن عبر المنتجات والقطاعات والمناطق الجغرافية.

2.3 استراتيجية صيغة الربح الجديدة

أثبتت خطوط العمل والمقترحات التجارية الجديدة لتنويع مصادر دخل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة فعاليتها في تقليص تقلبات الربحية الناجمة عن التعرّض لدورات أسعار السلع والطلب عليها وتقلبات أسعار العملات وتغيرات أسعار الفائدة. وستواصل صيغة الربح هذه أيضاً تعزيز تأثير التدخلات ضمن الدول الأعضاء، كما ستجذب شرائح جديدة من الأسواق والعملاء.

2.4 استراتيجية التمويل

حُدّدت مجموعة من فرص التمويل الجديدة، ومن المتوقّع أن تسفر عن تمويل إضافي في الميزانية العمومية. وستؤدي أيضاً إلى تنويع موارد التمويل والتوسع في تغطية احتياجات الدول الأعضاء من التمويل على نطاق أوسع وإحداث تأثير تنموي أكبر على اقتصادات هذه الدول.

2.5 استراتيجية تعزيز القدرات التنظيمية

لا يزال تعزيز الهيكل التنظيمي والأفراد والعمليات يعدّ أمراً أساسياً لتحقيق تغيّرٍ كبير في الأداء ضمن هذه الاستراتيجية، مما يسمح للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتكيّف مع الطرائق الجديدة لممارسة الأعمال التجارية.

السياسة البيئية والاجتماعية للمؤسسة:

إطار شامل للأثر المستدام

تمثّل السياسة البيئية والاجتماعية، التي وافق عليها مجلس الإدارة خلال اجتماعه الثاني والثمانين في 16 أكتوبر 2024، علامة فارقة مهمة لأنها أول سياسة شاملة تخصّصها المؤسسة لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية. تعدّ هذه السياسة خطوة محورية في تعزيز التزام المؤسسة بإحداث تأثيرٍ إيجابيّ في هذه المجالات والتخفيف بطريقة فعالة من أي آثار سلبية محتملة لأنشطة التمويل لديها.

الدوافع الأساسية: بُنيت السياسة على عدة دوافع أساسية، مما يضمن أهميتها وتوافقها مع الأولويات العالمية والمؤسساتية، وتشمل هذه الدوافع:

- **ارتباطها باحتياجات الدول الأعضاء والأجندة العالمية:** يتضمن ذلك معالجة الاحتياجات المناخية والاجتماعية الملّحة للدول الأعضاء في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة واتفاقية باريس.

- **توافقها مع أجندة العمل المناخي للبنك الإسلامي للتنمية:** تتوافق السياسة مع أجندة البنك الإسلامي للتنمية الأوسع نطاقاً بشأن العمل المناخي، والموضحة في سياسة المناخ وخطة العمل الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية.

- **امتثالها للمتطلبات التنظيمية المتجددة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة:** مع تشديد اللوائح التنظيمية العالمية التعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، تضمن هذه السياسة أن تبقى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ملتزمة واستباقية في تلبية هذه المتطلبات.

النطاق:
تدمج السياسة الاعتبارات البيئية والاجتماعية في خمسة مجالات أساسية تشمل عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهي:

01 العمليات الداخلية:
تقليل البصمة الكربونية للمؤسسة وتعزيز التحول الرقمي لتحسين الكفاءة والاستدامة.

02 أنشطة تمويل التجارة:
تعزيز تمويل تجارة مستدامة وشاملة تعود بالنفع على البيئة والمجتمع معاً.

03 تنمية التجارة والخدمات الاستشارية:
تقديم حلول متكاملة، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية لدعم العملاء والدول الأعضاء في معالجة قضايا الإدماج الاجتماعي والاستدامة.

04 أنشطة الخزانة:
تعبئة موارد مستدامة متوافقة مع الشريعة لتمويل مشاريع ذات أثر اجتماعي وبيئي إيجابي.

05 التقييم والإفصاح وإعداد التقارير:
وضع ممارسات قوية وشفافة لإعداد تقارير الأثر البيئي والاجتماعي بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما يضمن المساءلة والتحسين المستمر.

النطاق والنهج

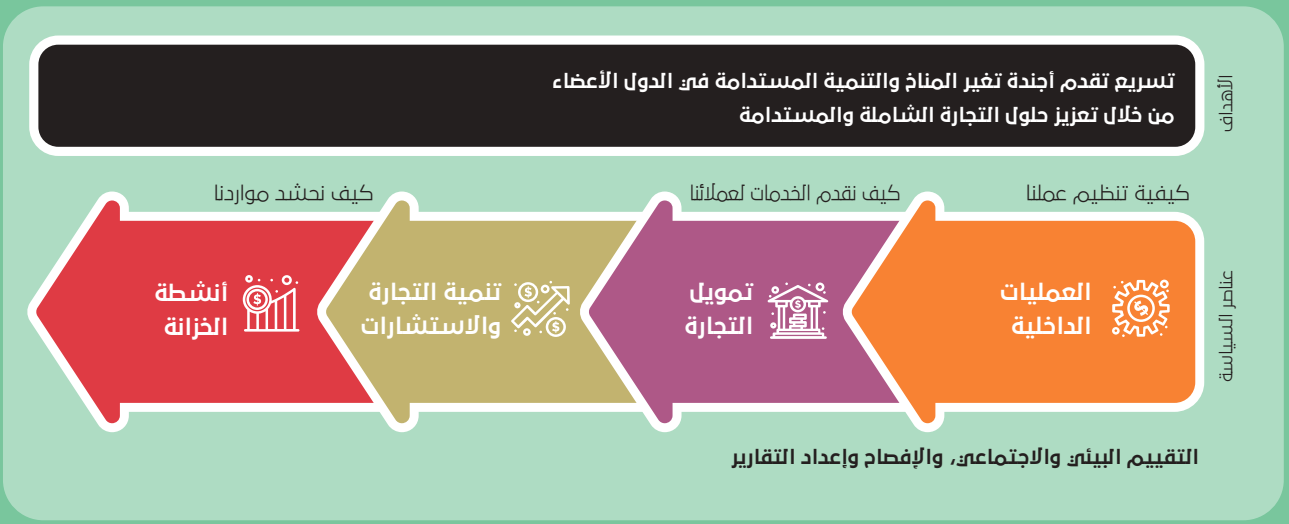

تعكس سياسة الأثر البيئي والاجتماعي نهجًا شاملًا يدمج بين الأبعاد البيئية والاجتماعية، حيث لا تقتصر على معالجة تغيّر المناخ فحسب، بل تشمل أيضًا قضايا اجتماعية محورية مثل الشمول المالي، والمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي. وتُجسّد هذه الرؤية الشاملة إدراكًا للترابط الوثيق بين العوامل البيئية والاجتماعية، مما يمكّن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من تقديم حلول تجارية أكثر توازنًا واستدامة، تتماشى مع مهمتها في تعزيز التنمية عبر الدول الأعضاء.

خارطة طريق عملية التنفيذ: ولضمان تنفيذ فعال للسياسة، تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على استكمال سلسلة من المبادرات التي ستدمج مبادئ الأثر البيئي والاجتماعي ضمن عملياتها، وتشمل:

01 خطة عمل عشرية للمنتجات والخدمات:

تتضمن أهدافًا واضحة ومحطات رئيسية لدمج المنتجات والخدمات ذات التركيز البيئي والاجتماعي في مجالات تمويل التجارةو التنميةو الاستشارات وأنشطة الخزانة، مما يعزز من القيمة الإجمالية لعروض المؤسسة في هذا المجال.

02 خطة عمل خمسية لخفض الانبعاثات الكربونية الداخلية:

تهدف إلى تقليص البصمة الكربونية الداخلية مع تعزيز بيئة عمل خضراء ومستدامة.

03 إطار النتائج وتوجيهات الرصد والتقييم:

وضع إطار جديد للنتائج وتوجيهات تشمل الضوابط البيئية والاجتماعية، وفعالية التنمية، والمحاسبة الكربونية، بهدف تعزيز قدرات الرصد والتقييم والإبلاغ عن الأداء في مجال الأثر البيئي والاجتماعي.

04 مبادرات التوعية وبناء القدرات:

برامج توعية موجهة تهدف إلى تزويد الموظفين بالأدوات والمعرفة اللازمة لتنفيذ أجندة المؤسسة البيئية والاجتماعية بفعالية.

الفصل 02

التوقّعات الاقتصادية

تطورات الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي تعافيه المعتدل، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.2%، لكنه سيظل دون مستويات النمو التي كانت سائدة قبل الجائحة.

من المتوقع أن يستفيد مناخ الأعمال من استقرار سلاسل التوريد وتحسن القوة الشرائية، إلا أن التعافي سيظل غير متوازن على الأرجح. علاوة على ذلك، قد تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى اضطراب سلاسل التوريد، وزيادة تقلبات أسعار السلع، وتعزيز التضخم، مما يحد من وتيرة النمو. وفي هذا السياق، ينبغي على صانعي السياسات وقطاع الأعمال إعطاء الأولوية لبناء القدرة على الصمود، وتعزيز النمو المستدام، والتعامل مع المخاطر من أجل تحقيق الإمكانات طويلة الأجل.

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي (IMF) الصادرة في يوليو 2024، ظلت توقعات النمو الاقتصادي العالمي متسقة مع تلك التي تم الإعلان عنها في أبريل 2024، حيث توقّع الصندوق نموًا بنسبة +3.2% خلال الفترة من 2023 إلى 2024، مع استمرار نفس النسبة في عام 2025. ويُعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى تسارع معتدل في الاقتصادات المتقدمة، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024. في المقابل، يُتوقع أن تشهد الأسواق الناشئة والدول النامية تباطؤًا طفيفًا في النمو، من 4.3% في عام 2023 إلى 4.2% في عام 2024.

الشكل رقم 1: توقّعات النمو الاقتصادي العالمي من 2020 إلى 2025

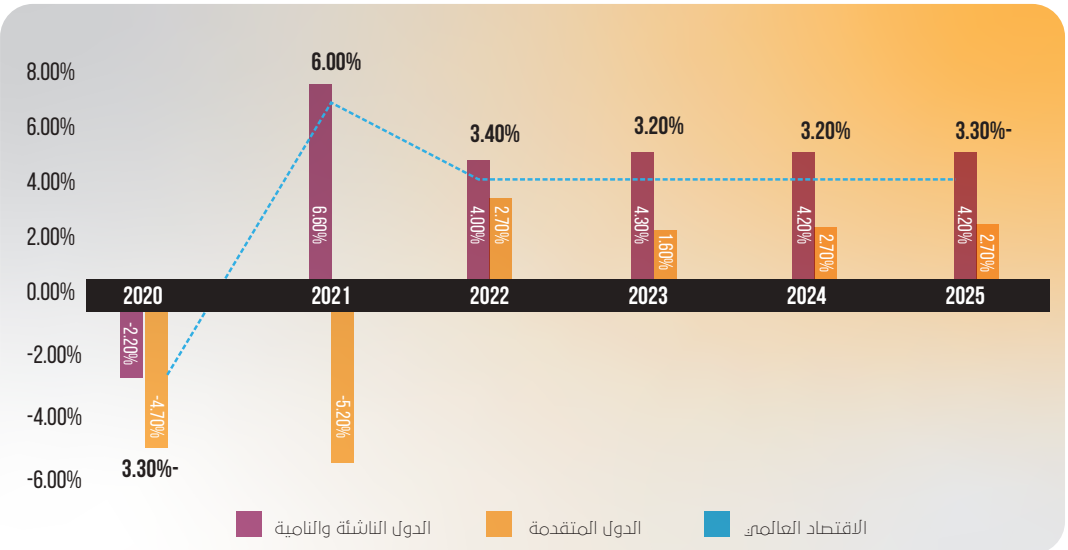

المصدر: صندوق النقد الدولي 2024

ومن المتوقّع أن يزداد النمو الاقتصادي في جميع المناطق بين عامي 2024 و2025، باستثناء الدول الناشئة والنامية في آسيا والولايات المتحدة، إذ من المتوقع أن ينخفض النمو من 5.20% إلى 4.90% ومن 2.70% إلى 1.90% على التوالي، نتيجة السياسات النقدية المتشدّدة وانخفاض الاستهلاك وتباطؤ الاستثمار.

الاتجاهات الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بين عامي 2023 و2024، وعلى الرغم من الأزمات المتعددة التي أثرت على اقتصاداتها، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من نحو 26 تريليون دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 28 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، أي بزيادة تقارب 8%.

الشكل رقم 2: تطوّر الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)

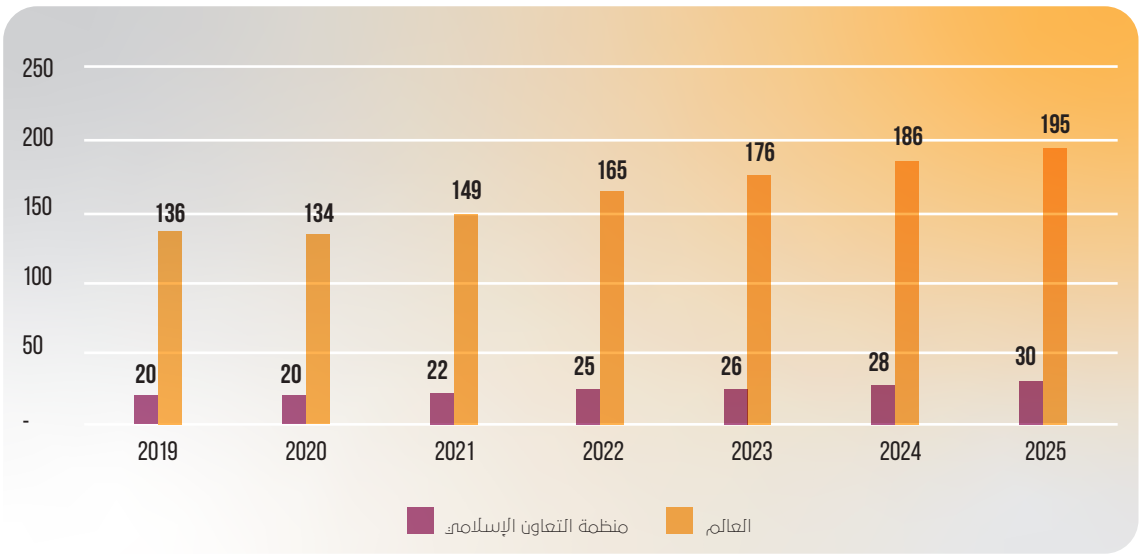

(المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2024، المركز الإسلامي لتنمية التجارة)

وقد بادرت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وشركاؤها في التنمية العمل على العديد من الاستراتيجيات وبغية تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء، مما أدى إلى تنفيذ برامج لتمكين المرأة والشباب، وتعزيز الأمن الغذائي والصحة، وجذب الاستثمار، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

اتجاهات التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي:

على الرغم من حالة الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي، شهدت دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة طفيفة في تجارتها البينية بنسبة تقارب 1.23%، حيث ارتفعت من 873 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى 884 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتقلبات أسعار صرف الدولار واليورو، إلى جانب زيادة الإنتاج المحلي لتلبية الطلب من الدول الأعضاء. وقد تعزز هذا الاتجاه من خلال تنفيذ عدد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية الثنائية والإقليمية. ومع ذلك، تراجعت حصة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء بشكل طفيف بنسبة 0.54%، حيث انخفضت من 19.27% في عام 2022 إلى 19.16% في عام 2023.

الشكل رقم 3: تطوّر التجارة البينية بين عامي 2016 و2023 (مليار دولار أمريكي)

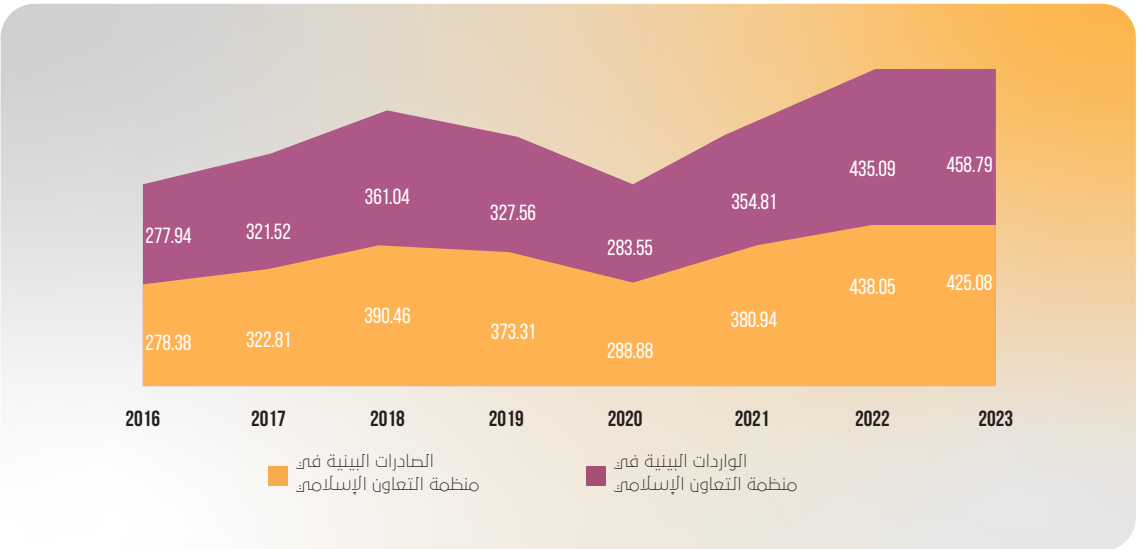

المصدر: الحل التجاري العالمي المتكامل، مركز التجارة الدولية، إدارة إحصاء التجارة - صندوق النقد الدولي، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، أبريل 2024)

ويأتي هذا الارتفاع نتيجة نمو التجارة بما يزيد عن 2 مليار دولار أميركي من البلدان التالية: العراق، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، ومصر، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وأذربيجان، وسوريا.

هيكلية التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي

وفقًا لبيانات مركز التجارة الدولية لشهر أبريل 2023، كانت المنتجات الرئيسية المُصدَّرة بين دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2022 هي زيت النخيل ومشتقاته؛ والنفط أو الزيوت المعدنية البيتومينية؛ والمعادن الثمينة؛ والفحم الحجري؛ وسيارات الركاب؛ وزيوت دوار الشمس أو القرطم أو القطن؛ والأحماض الدهنية أحادية الكربوكسيل الصناعية؛ والزيوت الحمضية الناتجة عن التكرير؛ والكحولات الدهنية الصناعية؛ وقضبان الحديد أو الفولاذ غير السبائكي؛ والأثاث. وظلت هذه الاتجاهات سائدة في عام 2024.

تركزت الواردات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي في الوقود المعدني، والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها؛ والمواد البيتومينية؛ والمواد البلاستيكية؛ واللؤلؤ الناعم أو المُستزرع والمعادن النفيسة؛ والحديد الزهر والصلب والألمنيوم؛ والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية؛ والنحاس؛ والمواد الكيميائية العضوية؛ والأسمدة؛ والآلات الكهربائية؛ والأجهزة والمواد وقطع غيارها. وظلت التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تركز على التصنيع والمنتجات الغذائية والوقود، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية وتبني إصلاحات هيكلية لتطوير وتنويع التجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي.

> وظلت التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تركز على التصنيع والمنتجات الغذائية والوقود

الفصل 03

تعزيز التجارة في عصرٍ جديد

تعزيز التجارة في عصرٍ جديد

حقّقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نمواً قياسياً في عام 2024، حيث تجاوزت عمليات تمويل التجارة المعتمدة 7.3 مليار دولار أمريكي من خلال 110 عمليات، 38% كانت مخصصة للدول الأقلّ نمواً، كما عززت السحوبات التي بلغت 6.67 مليار دولار أمريكي دورها كمحرك رئيسي لتمويل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد وجّهت المؤسسة عمليات معتمدة بقيمة 4.85 مليار دولار أمريكي لدعم التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي. وشهدت استراتيجية التنويع التي تنتهجها المؤسسة عمليات معتمدة لقطاعات غير مخصصة للطاقة بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي. وتوسّع الدعم لتنمية القطاع الخاص من خلال توفير التمويل لـ 47 مؤسسة مالية، وذلك بقيمة إجمالية بلغت 1.2 مليار دولار أمريكي.

وسّعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) نطاق خدماتها في عام 2024، حيث قدّمت الدعم إلى 26 دولة مقارنة بـ22 دولة في عام 2023، كما رحّبت بـ 19 عميلاً جديداً، أي ما يقارب ضعف عدد العملاء الجدد في العام السابق. وتمكنت المؤسسة من تعبئة موارد مالية بقيمة 4.2 مليار دولار أمريكي من الأسواق، مما عزز من قدرتها على دعم مبادرات تمويل التجارة. وتعكس هذه الإنجازات، إلى جانب تركيز ITFC على تمكين الدول الأقل نمواً وتنويع محفظتها، التزامها الراسخ بشعار "بلوغ آفاق جديدة".

من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوسيع نطاق التعاون، وتكثيف الأثر التنموي في مختلف أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

مساهمات المؤسسة في تعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي

لا يزال تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التجارة يشكل حجر الزاوية في الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024. وتواصل الفوائد العديدة لتعزيز التجارة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية الشاملة، في دفع عجلة الجهود الجماعية المبذولة لزيادة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي. هذا وتتماشى هذه الجهود مع برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، وذلك من خلال هدفها الطموح المتمثّل في أن تحقّق تجارة السلع بين دول منظمة التعاون الإسلامي ما نسبته 25% من إجمالي تجارة منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2025.

وأعادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التأكيد على دورها الحاسم في تعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي، إذ دعمت هذه التجارة بقيمة تزيد عن 53 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها في عام 2008. وفي عام 2024، ارتفعت قيمة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي إلى 4.85 مليار دولار أمريكي، بعد أن حققت 4.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6.5% على أساس سنوي. وفيما بلغ إجمالي العمليات المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2024 نحو 7.3 مليار دولار أمريكي، شكّلت التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي ما يقرب من 67% من إجمالي هذه العمليات. يسلّط هذا النمو الضوء على أهمية الجهود المستمرة التي تبذلها المؤسسة لتحقيق التكامل الاقتصادي وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تعزيز العلاقات التجارية.

ومن خلال إعطاء الأولوية لتمويل التجارة ومبادرات بناء القدرات، تظل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حجر الزاوية في التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي، إذ تواصل المؤسسة العمل بشكل وثيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع التآزر فيما بينها في تطوير البرامج وتنفيذها، والاستفادة من نقاط القوة والخبرات المتبادلة للمساهمة في تحقيق الأهداف التي حددتها خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 واستراتيجية الكومسيك. تسلط إسهامات المؤسسة في عام 2024 الضوء على تفانيها الراسخ في تعزيز روابط التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز الرخاء للدول الأعضاء فيها.

2024 - مساهمة المؤسسة في التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي)

آسيا والشرق الأوسط	إفريقيا وأمريكا اللاتينية	الإجمالي
2024: 3,341 2023: 2,966	2024: 1,510 2023: 1,633	2024: 4,851 2023: 4,599

التصنيع والتحوّل الصناعي من خلال توريد منتجات الطاقة

يعدّ الوصول إلى إمدادات طاقة مستدامة ومتواصلة وبأسعار معقولة أمراً بالغ الأهمية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكجزء من مهمّتها المتمثلة في "النهوض بالتجارة وتحسين الحياة"، تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعم الدول الأعضاء، ولا سيما الأقل نمواً، لتحسين مستويات معيشة الشعوب من خلال تمويل إمدادات الطاقة، إذ يؤثّر الإنتاج المستمر للكهرباء بشكل إيجابي ليس فقط على زخم نمو التصنيع والتحوّل الصناعي في الدول الأعضاء، بل على العمالة والتعليم والصحة والأمن أيضاً.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، وكجزء من جهودها لتنويع محفظة تمويل التجارة الخاصة بها ودعم احتياجات الدول الأعضاء بشكل أفضل في قطاعات مهمة أخرى مثل الزراعة أو الصحة أو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حرصت المؤسسة على الحفاظ على حصة تمويل قطاع الطاقة دون نسبة 72% من إجمالي العمليات المعتمدة. ومع ذلك، أثبتت المؤسسة في عام 2024 قدرتها على حشد موارد كبيرة من خلال شبكتها الواسعة من الشركاء حول العالم، لتأمين إمدادات الوقود والكهرباء، ودعم الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار توليد الكهرباء في كل من المناطق الحضرية والريفية.

وقد مكّنها التصنيف الائتماني "درجة الاستثمار" (A1/P1) الذي منحته وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين للمؤسسة من العمل كمفوّض رئيس في حشد التمويل من الأسواق الدولية لصفقاتها الجماعية للدول التي تعاني من عجز في تمويل الموارد وإنتاج الطاقة.

وفي عام 2024، وافقت المؤسسة على تمويلٍ لقطاع الطاقة بقيمة إجمالية بلغت 4.3 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثّل 59% من إجمالي العمليات المعتمدة في السنة المالية. وبشكل تراكمي، تم توجيه ما قيمته 54 مليار دولار أمريكي من عمليات التمويل المعتمدة لهذا القطاع الاستراتيجي منذ تأسيس المؤسسة في عام 2008. ومن خلال تعزيز القدرة على الوصول إلى إمدادات الطاقة، تواصل المؤسسة لعب دورٍ حاسم في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

2024 – أكثر الدول المستفيدة من العمليات المعتمدة في المؤسسة في قطاع الطاقة (مليون دولار أمريكي)

بنغلاديش
2024: 1,570 2023: 1,245

مصر
2024: 780 2023: 375

بوركينا فاسو
2024: 400 2023: 137

المالديف
2024: 345 2023: 518

باكستان
2024: 319 2023: 200

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

الشكل رقم 4: حصة تمويل الطاقة في إجمالي العمليات المعتمدة

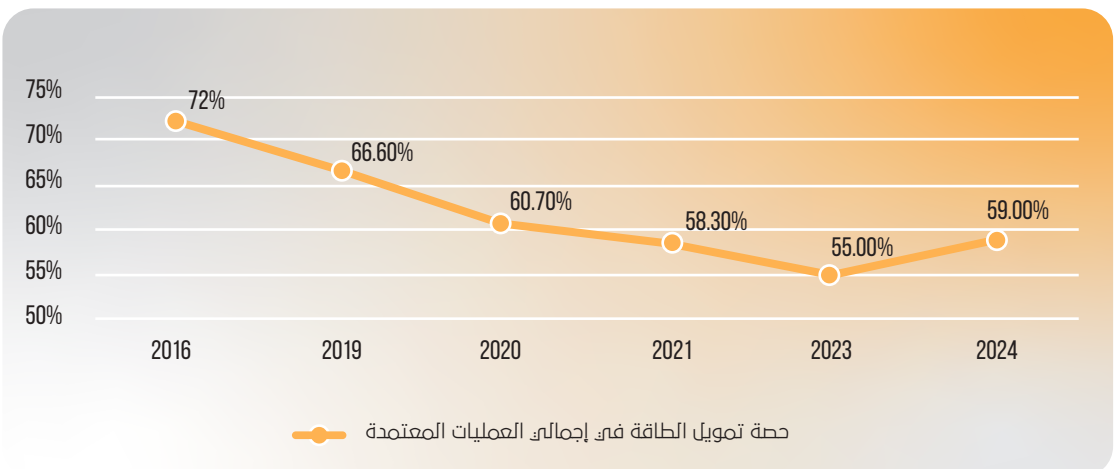

شهادة:

دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار في إمدادات الطاقة

لقد دعمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حكومة جيبوتي في تمويل واردات المنتجات البترولية التي تُعد حيوية لاقتصادنا. فقد ساهمت آلية التمويل بصيغة المرابحة التي تقدمها المؤسسة في تأمين إمدادات النفط الخام بشروط مالية ميسّرة، مما ساعد على استمرارية عمل قطاعي الطاقة والصناعة بسلاسة.

وكان لترتيبات التمويل بالمرابحة دور محوري خلال فترات ارتفاع الطلب على المنتجات البترولية، حيث مكّنت جيبوتي من الحفاظ على استقرار الطاقة دون التأثير على الأسعار المحلية.

ومن خلال المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تمكنّا من تأمين تمويل تنافسي عزز قدرة جيبوتي على إدارة احتياجاتها من الطاقة إضافةً إلى دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

نحن نقدّر هذا التعاون السلس مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ونهجها المهني، الذي لطالما منح الأولوية لإيجاد حلولٍ تلبّي الاحتياجات الاستراتيجية للبلاد، فقد لعب دعمهم دوراً أساسياً في نجاح العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى في جيبوتي.

معالي الأستاذ إلياس موسى دواله
وزير الاقتصاد والمالية،
جمهورية جيبوتي

تأمين إمدادات كافية من السلع الغذائية – الأمن الغذائي

إن محدودية الوصول إلى أنظمة غذائية صحية وميسورة التكلفة، والبيئات الغذائية غير الصحية، والفوارق في الدخل، لا تزال من أبرز العوامل التي تُفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم. ومن دون تكثيف الجهود بشكل كبير لمعالجة هذه القضية، سيبقى تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDG 2)، الذي يهدف إلى القضاء على الجوع بحلول عام 2030، تحديًا كبيرًا أمام جميع الدول.

وفي هذا الصدد، تقوم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتوظيف مواردها وتعبئة تمويلات خارجية من الأسواق الدولية بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الأمن الغذائي. وقد ازدادت أهمية هذا التمويل بشكل ملحوظ منذ عام 2021، كوسيلة للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في العديد من الدول.

وفي عام 2024، خصصت المؤسسة مبلغ 1.75 مليار دولار أمريكي لدعم الأمن الغذائي والزراعة، وهو ما يمثل قرابة ربع إجمالي تمويلاتها لذلك العام، واستفادت منه 10 دول أعضاء من شمال إفريقيا، وغرب إفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا. ومن خلال أول تمويل للقطاع العام في الدولة، انضمت تركيا إلى قائمة الدول المستفيدة في عام 2024، مما وسّع نطاق تغطية ITFC في مجال الأمن الغذائي على الصعيد الجغرافي. ومنذ تأسيسها في عام 2008، بلغ إجمالي التمويلات المعتمدة من قبل المؤسسة لدعم الأمن الغذائي والقطاع الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 14.6 مليار دولار أمريكي.

في عام 2022، أقرّت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حزمة شاملة بقيمة 10.54 مليار دولار أمريكي ضمن برنامج الاستجابة للأمن الغذائي، بهدف تعزيز جهود المجموعة لدعم الدول الأعضاء في مواجهة أزمة الغذاء المستمرة، وتعزيز قدرتها على الصمود أمام صدمات الأمن الغذائي. وتضمنت هذه الحزمة التزامًا من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات التمويلية العاجلة للدول الأعضاء فيما يخص الإمدادات الغذائية والزراعية الطارئة. وقد بلغ إجمالي تمويل المؤسسة المخصص للأمن الغذائي منذ اعتماد البرنامج 4.73 مليار دولار أمريكي، متجاوزًا بذلك التزاماتها الأولية.

االشكل رقم 5: العمليات المعتمدة للمؤسسة في قطاع الأغذية والزراعة: 2016-2024، (مليون دولار أمريكي)

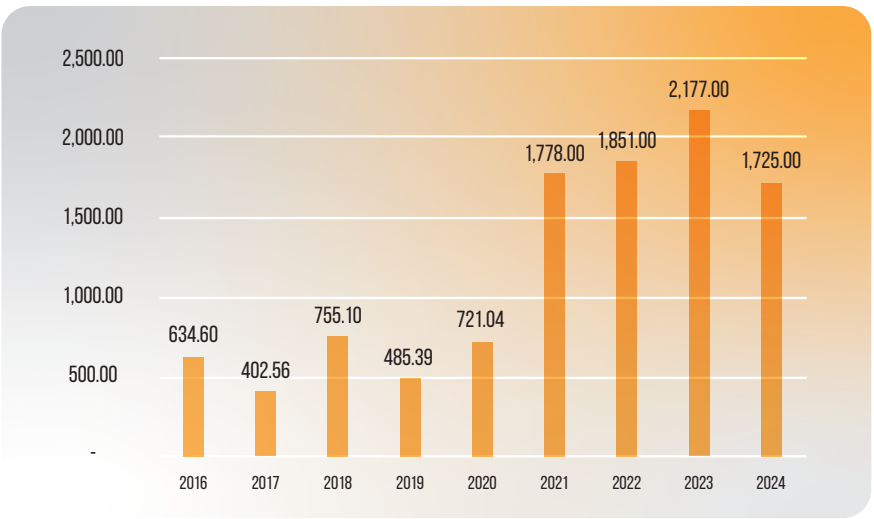

قصص نجاح

تعزيز الأمن الغذائي والطاقة في طاجيكستان

تقع طاجيكستان في منطقة جبلية ولا تمتلك احتياطيات طبيعية من النفط أو الغاز، ما يجعلها تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الأساسية مثل المنتجات البترولية والقمح والسكر والزيوت الغذائية. وقد زادت جائحة كوفيد-19 في عام 2020، والتي أدت إلى توقف حركة التجارة العالمية، من تفاقم عجز البلاد عن تلبية احتياجاتها في مجالي الأمن الغذائي والطاقة.

في عام 2023، وقّعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وحكومة طاجيكستان اتفاقية إطارية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لمعالجة هذه القضايا الحيوية، بما يسهم في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة). وقد ساهم مكون الأمن الغذائي ضمن هذه التسهيلات التمويلية في دعم الحكومة لتأمين إمدادات منتظمة من السلع الغذائية الأساسية، من خلال استيراد السكر، والزيوت الغذائية، والقمح، مما عاد بالنفع على أكثر من 200,000 أسرة (ما يقارب 900,000 شخص حتى الآن). ونجحت الحكومة من خلال هذا الدعم في تحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية، وأصبحت في وضع أفضل لتمكين ودعم السكان في المناطق الريفية والنائية.

يساهم مكون الطاقة ضمن التسهيلات التمويلية في دعم مجالات توليد الكهرباء، والنقل، والزراعة في طاجيكستان. كما يساند التمويل جهود الدولة في إنشاء محطة روغان للطاقة الكهرومائية، والتي تهدف إلى توليد كهرباء نظيفة ومستدامة، مما يعزز من أمن الطاقة ويقلل من الاعتماد على مصادر الوقود المستوردة.

تُعد المؤسسة الجهة التمويلية الخارجية الوحيدة التي تتعاون حاليًا مع وكالة الاحتياطات المادية الحكومية في طاجيكستان لتوفير التمويل اللازم لتلبية احتياجات البلاد في مجالي الأمن الغذائي والطاقة. وقد ساهم تمويل المؤسسة في تعزيز الاحتياطيات الوطنية وسلاسل التوريد، بالإضافة إلى إسهامه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين سبل العيش للمجتمعات في مختلف أنحاء طاجيكستان.

وقد حازت تسهيلات التمويل التي قدمتها المؤسسة لطاجيكستان على جائزة "تمويل التجارة للعام 2024" من Islamic Finance News، المزود الدولي الرائد لأخبار التمويل الإسلامي. وانطلاقًا من هذا النجاح، تعمل المؤسسة مع حكومة طاجيكستان على زيادة حجم التمويل الموجه لتلبية احتياجات البلاد المتنامية في مجالي الأمن الغذائي والطاقة.

IFN Awards
DEALS OF THE YEAR
2024

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، لا سيما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ذلك أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من الوظائف الجديدة، وتساهم بمعدل 50% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وهي ذات أهمية بالغة كونها محورية في دفع عجلة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية.

وعلى الرغم من دورها بالغ الأهمية، إلا أن حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل يمثل عقبةً أمامها، تحدّ من قدرتها على توسيع نطاق أعمالها والابتكار على الرغم من كونه أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستدامة والنمو، فقد تصل فجوة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة فيما يخصّ القطاعات غير الرسمية، إلى ما يقدر بنحو 8 تريليون دولار على مستوى العالم.

لطالما أدركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وركزت جهودها على تقديم حلول تجارية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم. ومن خلال شراكات استراتيجية مع البنوك المحلية والمؤسسات المالية، تهدف المؤسسة إلى تعزيز الوصول إلى حلول تمويلية تشمل التمويل المباشر وغير المباشر. وقد أثبتت برامج خط التمويل والتمويل بالمرابحة فعاليتها في تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعّال. بالإضافة إلى ذلك، يُسهم منتج تأكيد خطابات الاعتماد في تسهيل المعاملات غير الممولة، ومن المتوقع أن يُسهم في تنويع عروض المؤسسة وزيادة انخراطها مع القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

وفي عام 2024، حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إنجازات مهمة في دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، فقد بلغ إجمالي التمويل المعتمد 1.2 مليار دولار أمريكي، مما يمثّل زيادة ملحوظة عن حجم التمويل المعتمد عام 2023 البالغ 935 مليون دولار أمريكي. وشكلت العمليات المعتمدة لدعم القطاع الخاص 17% من إجمالي العمليات المعتمدة، وذلك بزيادة تصل إلى 14% عن العام السابق. علاوةً عن ذلك، وسّعت المؤسسة قاعدة عملائها بإضافة 19 عميلاً جديداً في عام 2024، وذلك مقارنةً بـ 11 عميلاً في عام 2023، ليصل إجمالي عدد العملاء النشطين إلى 47 عميلاً. ومنذ تأسيسها في عام 2008، بلغت قيمة العمليات التراكمية للمؤسسة 18.88 مليار دولار أمريكي لصالح عملائها من القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا ويعدّ الدعم الذي تقدمه المؤسسة أمراً بالغ الأهمية لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومنحها القدرة على تجاوز العوائق المالية والمساهمة بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وسيكون التركيز المستمر للمؤسسة على تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل وتعزيز بيئة مواتية لها أمراً حيوياً في دفع عجلة النمو وتحقيق الاستقرار مستقبلاً في هذه الاقتصادات.

قصص نجاح

تعزيز منظومة التجارة في تركيا من خلال دعم تمويل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منذ عام 2009، تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشكل وثيق مع بنك التصدير والاستيراد التركي، وهو وكالة ائتمان الصادرات الرسمية في تركيا، والذي يقدّم الدعم للشركات التركية العاملة في تصدير السلع والخدمات، والمقاولات الخارجية، وتصنيع وبيع السلع الاستثمارية.

في عام 2024، قدّمت المؤسسة تسهيلات تمويل مرابحة جماعية بقيمة 174 مليون دولار أمريكي لصالح بنك التصدير والاستيراد التركي، وذلك في إطار الجهود المشتركة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير في تركيا. ويأتي هذا التمويل بعد تسهيلات مماثلة قُدمت في عام 2023 بقيمة 277 مليون دولار أمريكي لنفس الغرض. ومنذ عام 2009، بلغ إجمالي تمويلات التجارة التي قدمتها المؤسسة لدعم احتياجات القطاع الخاص التركي، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحو 3.7 مليار دولار أمريكي.

تمّ حشد حوالي 95% من التمويل من مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية والبنوك، وقد دعم التمويل عدداً كبيراً من المصدرين الأتراك مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثلها قطاعات مختلفة، بما في ذلك قطاعات المنسوجات والأغذية والزراعة والبناء والسيارات.

من خلال تقديم حلولها في مجال تمويل التجارة الإسلامي، تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصدرون في تركيا من الوصول إلى مصادر تمويل جديدة، مما أتاح لهم الاستفادة من فرص التجارة في أسواق جديدة. وقد ساعد تمويل المؤسسة لصالح بنك التصدير والاستيراد التركي في سد فجوات الوصول إلى التمويل لعملائه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما مكّنهم من تعزيز حصتهم في التجارة الدولية.

وقد ساهمت هذه الشراكة في تعزيز منظومة التجارة في تركيا من خلال تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات القطاع الخاص العاملة في مجال التصدير من خلال توفير حلول تمويل التجارة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحفيز النمو الاقتصادي في القطاعات الرئيسة، وخلق فرص العمل في البلاد.

إضافةً لذلك، وفّر تمويل المؤسسة إمكاناتٍ جديدة لنمو التجارة بين تركيا ودول منظمة التعاون الإسلامي وشركائها التجاريين الدوليين، مما عزز التزامها بتحقيق النمو الاقتصادي وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، وتطوير حلول تمويل التجارة الإسلامية.

الفصل 04

تمكين التنمية في مواجهة التحديات

تمكين التنمية في مواجهة التحديات

ركزت جهود تنمية التجارة في عام 2024 على دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز التعاون التجاري بين الأقاليم، وتعزيز القدرات والبنية التحتية التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتركزت الجهود على البرامج الرئيسية، التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية في 45 دولة في أفريقيا والدول العربية وآسيا الوسطى. وتماشياً مع استراتيجيتها 2.0، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تنفيذ مشاريع حلول التجارة المتكاملة في الدول الأعضاء، ومواصلة تلبية احتياجات القطاعين العام والخاص من خلال التدخلات الموجهة.

في إطار استراتيجيتها الشاملة للفترة 2016-2025، واصلت المؤسسة تقديم "الحلول التجارية المتكاملة"، والتي تمزج بين تدخلات تنمية التجارة، بما في ذلك برامج المساعدات الفنية المرتبطة بالتجارة (TRTAs)، وحلول تمويل التجارة المصممة لدعم الدول الأعضاء التي تواجه محدودية في الوصول إلى التمويل والأسواق الدولية. وتسهم هذه الحلول في تعزيز التنافسية القطاعية والإقليمية من خلال برامج بناء القدرات وتيسير التجارة.

فيما يلي لمحة عامة عن المبادرات والمشاريع الحالية في محفظة تنمية التجارة والأعمال.

البرامج الرئيسية

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB)

يُعد برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية برنامجًا متعدد المانحين، متعدد الدول، ومتعدد المؤسسات، يهدف إلى تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في إفريقيا والدول العربية. ويشمل البرنامج تقديم تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات، إلى جانب تطوير أدوات بناء القدرات المرتبطة بالتجارة.

ويدعم البرنامج التكامل الاقتصادي بين المنطقتين في قطاعات رئيسية مثل الزراعة والصناعات الزراعية، الصناعات الدوائية، البنية التحتية والنقل، البتروكيماويات، مواد البناء، والتكنولوجيا.

ويتولى مجلس محافظي البرنامج تقديم التوجيه الاستراتيجي، كما يُعنى بتحديد المعايير الخاصة باختيار المبادرات الرئيسية والترويج لأهدافها.

- **الدول الأعضاء:** يضم البرنامج قاعدة أعضاء متنوعة، بما في ذلك المغرب ومصر والسنغال وتونس والكاميرون وتوغو وبنين وموريتانيا ونيجيريا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو. يعكس هذا التمثيل الواسع التزام الدول المشاركة بتعزيز النمو الشامل والتكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي. ويواظب البرنامج التواصل مع حكومات الدول ذات الصلة لتوسيع قاعدة أعضائه.

- **المؤسسات الإقليمية الأعضاء:** يستفيد البرنامج من شراكات نشطة مع مؤسسات إقليمية ودولية أساسية، تشمل: بنك التصدير والإستيراد الإفريقي (Afreximbank) ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية التأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

- **الدول المراقبة:** يشجّع البرنامج الدول المراقبة على المشاركة في المبادرات الأساسية قيد التنفيذ، واكتساب رؤى من هذه المبادرات الأساسية، وتشمل هذه الدول المملكة العربية السعودية وجيبوتي وغينيا.

مواءمة معايير المنسوجات والمنتجات الجلدية (2023-2026):

أدرجت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) قطاعي المنسوجات والمنتجات الجلدية ضمن القطاعات الأساسية ذات الأولوية لتحقيق النمو في دراستها لسلسلة القيمة الإقليمية لعام 2019. وتأكّد ذلك خلال المشاورات التي أجريت عام 2019 مع المنظمة الإفريقية للمواصفات والمقاييس (ARSO)، ومشاورات المجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) لعام 2019، التي عدّ أيضاً هذه القطاعات أساسيةً للقارة. وبناءً على نجاح التعاون السابق بشأن مواءمة قطاعي الأدوية والأجهزة الطبية في إفريقيا، بدأ برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية وكذلك المنظمة الإفريقية للمواصفات والمقاييس مبادرةً جديدة لمواءمة ما لا يقلّ عن 75% من قائمة المعايير المقترحة في المنسوجات والمنتجات الجلدية المتعلقة بصناعة الأزياء الإفريقية، مما سيرفع من جودة المنتجات الإفريقية في هذه القطاعات ويزيد من إمكانية تصديرها.

مشروع برنامج المجمعات الزراعية الأفريقية المشتركة (CAAPs)

من خلال برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، يتلقّى منتدى البحوث الزراعية في إفريقيا (FARA) الدعم من أجل تنفيذ برنامج المجمعات الزراعية الأفريقية المشتركة (CAAPs) لديه. تهدف المبادرة إلى إنشاء مجمعات زراعية في جميع أنحاء إفريقيا لتكون مراكز متكاملة للإنتاج الزراعي والمعالجة والتسويق من أجل تحقيق هدفٍ أكبر يتمثّل في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

أنشطة لقاء المصدّرين والمستوردين في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

بهدف ربط المنتجين والموردين والمشترين وتسهيل الشراكات وخلق فرص عمل موسّعة بين الدول العربية والإفريقية، صمّم برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية سلسلة من الفعاليات للجمع بين شركات الأعمال في القطاعات الأساسية مثل الأدوية والأغذية الزراعية. وفي ديسمبر 2024، نظّم البرنامج فعاليةً للقاء المصدّرين والمستوردين في قطاع الأغذية الزراعية على هامش معرض فود أفريكا في مصر. وحضر الفعالية مشاركة 130 بائعاً و36 شارياً من 19 دولة عربية وإفريقية، وحقّق أكثر من 34 مليون دولار من الصفقات التجارية وصفقات الأعمال.

استطلاع رأي الرؤساء التنفيذيين في إفريقيا

دعم البرنامج الاتحاد القومي الإفريقي للنقابات التجارية (PAFTRAC) في إجراء استطلاع رأي للرؤساء التنفيذيين في إفريقيا بهدف جمع رؤى من قادة الأعمال في جميع أنحاء القارة بشأن التحديات والفرص والأولويات الاستراتيجية في السوق الإفريقية.

البرامج القُطرية في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

تُصمَّم هذه البرامج بما يتناسب مع خصوصية كل دولة عضو، حيث تحدد تدخلات محددة، وتقدم توصيات سياساتية، إلى جانب مبادرات لبناء القدرات في القطاعات المستهدفة، بهدف تعزيز ريادة الأعمال وتحسين تيسير التجارة. ومن خلال مواءمة البرامج مع الاحتياجات والأهداف الوطنية لكل دولة، يضمن برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية نهجًا مركزًا يحقق أقصى استفادة من التعاون الاقتصادي ويعزز النمو الشامل. ويسهم البرنامج في تمكين الدول الأعضاء من تعزيز تنافسيتها وبناء شراكات أقوى لتحقيق الازدهار المشترك بين المنطقتين العربية والإفريقية.

وقد ضمّ عام 2024 سبعة برامج قُطرية جارية في بنين والكاميرون وموريتانيا والسنغال وتوغو وتونس ومصر. وعقب انضمام نيجيريا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو، بدأ العمل على تصميم برامج قُطرية جديدة، ومن المتوقّع أن يبدأ تنفيذها في الربع الثاني من عام 2025.

aftias2.0
Aid for Trade Initiative
for the Arab States

المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0)

يعدّ برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة مبادرة عالمية أطلقتها منظمة التجارة العالمية في عام 2005. ومنذ ذلك الحين أصبح الشقّ العربي، المعروف باسم أفتياس، برنامجاً رئيسياً لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف دعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها والاستفادة من تحرير التجارة.

وبعد التنفيذ الناجح لبرنامج أفتياس 1.0 بين عامي 2014 و2018 ومع الأخذ في الاعتبار تأثيرات جائحة كوفيد-19 والتحديات الجيوسياسية الأخرى على التجارة العالمية، أُطلق برنامج أفتياس 2.0 ليمتدّ على مدار خمس سنوات من عام 2021 إلى عام 2026. ويهدف إلى خلق فرص العمل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال مشاركتها في التجارة العالمية.

ويضمّ برنامج أفتياس 2.0، الذي صممته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وتبلغ قيمته 40 مليون دولار أمريكي، جهات مانحة أساسية أخرى، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق تنمية التجارة. وحتى تاريخه، تعهّدت الجهات المانحة الثمانية مجتمعةً بتقديم 14 مليون دولار أمريكي لصالح 21 مشروعاً معتمداً.

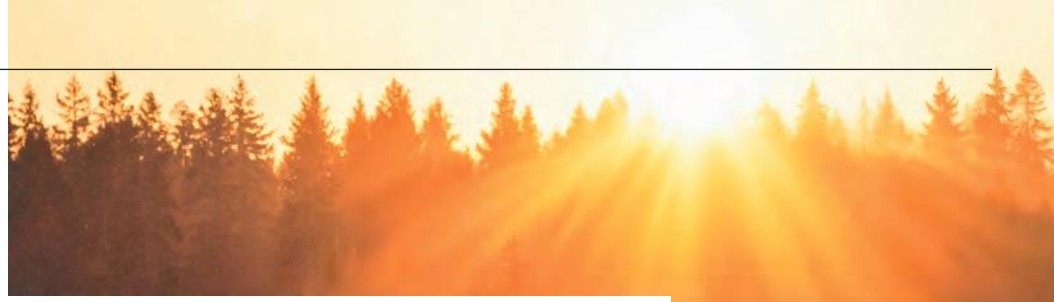

برنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى (TCCA+)

أُطلق برنامج TCCA+ خلال فعاليات منتدى طشقند الدولي الثالث للاستثمار (TIIF) في 2 مايو 2024، ويهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وترويج التجارة بين الدول الأعضاء المستهدفة في منظمة التعاون الإسلامي بمنطقة آسيا الوسطى، ومع بقية دول العالم. وقد تم تصميم البرنامج من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتشاور الوثيق مع الدول الست المستفيدة، وهي: أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، وأوزبكستان.

من المتوقع أن يُسهم برنامج TCCA+ في تحسين جودة الإنتاج، وتعزيز تيسير التجارة من خلال رفع كفاءة المعابر الحدودية، إلى جانب بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة (TSIs) في قيادة إصلاحات السياسات التجارية.

ويجري حاليًا تنفيذ مشروعين رئيسيين ضمن البرنامج، هما:

- إنشاء شبكة منظمات ترويج التجارة (TPOs) الخاصة بدول TCCA+،
- التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) لتعزيز الصادرات من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

برنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا

صُمّم هذا البرنامج لسد الفجوة الموجودة في مجال تمويل تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول إلى التمويل. ويهدف البرنامج إلى إحداث تأثير إيجابي على كلّ من المصارف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. فبالنسبة للمصارف، سيزيد البرنامج من عروض منتجاتها في مجال تمويل التجارة، ويوفّر التدريب وأدوات تقييم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في الشروع في ممارسة تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تحسين هذه الممارسة. أمّا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسيفضي ذلك إلى تعزيز وصولها إلى تمويل وبناء قدراتها على تقليص معدّل التخلّف عن سداد قروضها للمصارف.

وفي يناير 2025، طُبّق هذا البرنامج في الكاميرون بالشراكة مع بنك أفريلاند فيرست، ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (APME)، مما يدعم حصول ما يصل إلى 120 شركة صغيرة ومتوسطة على التمويل. وكانت دول بوركينا فاسو وكوت ديفوار والسنغال من بين الدول الأخرى التي استفادت من البرنامج في منطقة غرب إفريقيا.

حلول التجارة المتكاملة

برنامج تنمية صادرات البن في إندونيسيا (ICEDP)

قدّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع المنصة المستدامة للبنّ في إندونيسيا (SCOPI) مبادرة جديدة، وهي برنامج ترقية المدربين الأساتذة (MUG)، الذي كان محورياً في تعزيز قطاع البن في إندونيسيا. يركز البرنامج، الذي بدأ في أكتوبر 2021 وسيستمر حتى سبتمبر 2026، في وسط آتشيه وكارو، أكبر مناطق إنتاج بن أرابيكا في إندونيسيا، ويهدف إلى تلبية احتياجات المزارعين والحكومات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص لتطوير صناعة بن أكثر استدامة.

تهدف هذه المبادرة إلى زيادة إنتاجية القهوة بنسبة 15% من خلال أنشطة بناء قدرات تستهدف تطوير مهارات المدربين الأساتذة الجدد الذين يمكنهم إدارة أنشطة التدريب للمزارعين على أرض الواقع. وبحلول ديسمبر 2024، درّب البرنامج 4565 مزارعاً (63% من الذكور و37% من الإناث) ينتمون إلى 195 مجموعةً من مجموعات المزارعين عبر 133 قرية، تغطي 3666 هكتاراً من الأراضي الزراعية. كما حدّد البرنامج 10 مدربين أساتذة جدد معتمدين ومعترف بهم بصفتهم مدربين زراعيين محترفين على المستوى الوطني. وقد أظهر التحسّن في عائدات البن تأثيراً قابلاً للقياس ومستداماً لهذه المبادرة، كما أنها عززت الشمولية بين الجنسين والمرونة الزراعية طويلة الأجل.

بناء القدرات افي مجال تمويل التجارة الإسلامي في نيجيريا

يُعد قطاع التمويل الإسلامي في نيجيريا، الذي تُقدر قيمته بنحو 3.8 مليار دولار أمريكي، من أبرز القطاعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أفريقيا، ويساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في البلاد. وقد عقدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالشراكة مع البنك المركزي النيجيري، ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام في أبوجا، من 17 إلى 19 سبتمبر 2024، بهدف تعزيز القدرات والمعرفة بمبادئ الصيرفة الإسلامية، ومنتجات وخدمات تمويل التجارة، وتطبيقات أدوات التمويل الإسلامي المختلفة، مع التركيز على مجالات رئيسية مثل إصدار الصكوك والمنتجات المصرفية غير الربوية.

بناء القدرات في التحليل المالي وتنظيم خدمات الكهرباء وتسعيرها في توغو

أجرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تدريباً لشركة توغو للطاقة الكهربائية (CEET)، وهي شركة توفير كهرباء مملوكة للدولة، بهدف تعزيز قدرتها على توفير إمدادات كهرباء موثوقة وبأسعار معقولة لتلبية احتياجات السكان في توغو.

ركّزت عملية بناء القدرات ونقل المعرفة على التحليل المالي واللوائح التنظيمية الخاصة بتعرفة خدمات الكهرباء وتسعيرها في البلاد. وقد تضمنت وحدات بناء القدرات التدريب على مهارات النمذجة والتحليل المالي باستخدام برنامج إكسل، بالإضافة إلى فهم اللوائح التنظيمية الخاصة بتسعير الكهرباء وآليات تحديد التعرفة.

شهادة:

تأمين إمدادات الكهرباء في توغو

إنّ شركة توغو للطاقة الكهربائية (CEET)، هي شركة توفير خدمات كهرباء، مملوكة للدولة في توغو، وتتمثل مهمتها في ضمان توفير إمدادات كهرباء موثوقة وبأسعار معقولة لتلبية احتياجات الأسر والشركات والمؤسسات العامة في البلاد.

تُعد شركة كهرباء توغو (Compagnie Energie Electrique du Togo - CEET) المزوّد الوطني لخدمات الكهرباء، وتتمثل مهمتها في ضمان توفر الكهرباء بشكل موثوق وبأسعار ميسورة في جميع أنحاء البلاد. وترجع علاقة CEET بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى عام 2015، حيث تولت الشركة دور الجهة المنفذة لتسهيلات تمويل مرابحة تهدف إلى دعم استيراد المنتجات البترولية المكررة والغاز.

وقد كان لتمويل المؤسسة دور محوري في ضمان توفير الوقود اللازم بشكل مستمر لمحطتي توليد الكهرباء الرئيسيتين في البلاد – Kekeli Efficient Power و Contour Global Togo – مع تمكين CEET من تأمين المدفوعات في الوقت المناسب مقابل استهلاك الغاز من قبل هاتين المحطتين. وقد ساعد هذا التعاون في ضمان استمرارية العمليات التشغيلية، وتعزيز الإمدادات الكهربائية على المستوى الوطني، وساهم بشكل مباشر في نمو إيرادات CEET السنوية. كما مهّد الطريق نحو سلسلة إمداد طاقوية أكثر استقرارًا وموثوقية في توغو، مما عزز أمن الطاقة وساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وفي مايو 2024، قدمت المؤسسة دعمًا لبناء القدرات لصالح شركة كهرباء توغو من خلال ورشة تدريبية عُقدت في توغو، وذلك في إطار برنامج الحلول التجارية المتكاملة التابع للمؤسسة. وقد ساهمت الورشة في تأهيل 20 من الكوادر المتخصصة من وزارة الطاقة والمديرية العامة للطاقة وCEET وهيئة تنظيم قطاع الكهرباء ووزارة المالية، من خلال تطوير مهاراتهم في النمذجة المالية والتحليل المالي. كما اكتسب المشاركون فهمًا معمقًا لتنظيم تسعير الكهرباء وآليات تحديد التعرفة، مما ساعد على تعزيز الخبرات المحلية في إدارة قطاع الطاقة في البلاد وبناء قدرات مؤسسية مستدامة.

ومنذ عام 2015، تميزت شراكتنا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالرضا والموثوقية والقدرة على التكيف. وقد أظهرت المؤسسة باستمرار استعدادها لتصميم حلول تجارة متكاملة لتلبية احتياجات بلدنا. ومن خلال الجمع بين التمويل وبناء القدرات، نتطلع إلى العمل مع المؤسسة لتعزيز إمكانية الوصول إلى إمدادات طاقة موثوقة وبأسعار معقولة في جميع أنحاء البلاد.

سونهوين سيدو
مدير الإدارة المركزية والمالية
شركة توغو للطاقة الكهربائية (CEET)

حلول التجارة المتكاملة في مالي

قدّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعمًا لشركة الطاقة المملوكة للدولة "إينرجي دو مالي" (EDM-SA) في مجال بناء القدرات، وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة في القيادة وإدارة التغيير. ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز قدرة الشركة على تنفيذ التزاماتها التعاقدية مع حكومة مالي بفعالية، بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية للفترة 2022-2026.

وإضافةً للتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري كرافعة لتحسين أداء وجودة خدمات الكهرباء التي تقدمها شركة EDM-SA، شمل برنامج بناء القدرات مجالات القيادة الاستراتيجية، وإدارة التغيير، والحوكمة المؤسسية، بالإضافة إلى استعراض أفضل الممارسات في تحديد أسعار المنتجات البترولية.

وقد أُقيم جزء من البرنامج التدريبي في داكار، السنغال، على أن تُستكمل ورش العمل المتبقية في العاصمة باماكو، مالي.

ورشة عمل حول تمويل التجارة الإسلامية في طاجيكستان

نجحت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة في جمهورية طاجيكستان، في اختتام ورشتي عمل متتاليتين حول تمويل التجارة الإسلامية في يوليو 2024 لتزويد المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة حول مختلف جوانب وممارسات التمويل الإسلامي.

تمثّل هذه الورش علامة فارقة في رسالة المؤسسة المتمثّلة في تعزيز قدرات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء، وفيها تعرّف المشاركون على مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية. وقد صُمّمت جلسات التدريب لتعزيز فهم المشاركين لعملية تمويل التجارة الإسلامية وميزاتها، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز نمو التمويل الإسلامي في طاجيكستان.

بناء القدرات في إحصائيات التجارة وتقدير الناتج المحلي الإجمالي في مصر من خلال مشروع تبادل الروابط العكسية

دعمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وحدة الحسابات القومية التابعة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر في مبادرة لبناء القدرات لقياس مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي المتعلقة بالصادرات والواردات في البلاد. واستنادًا إلى آلية الربط العكسي، دعمت المؤسسة تعاونًا بين وحدة الحسابات القومية ودائرة الإحصاء الماليزية (DOSM) في فبراير ومارس 2024. وساعدت مهمة الدراسة وتبادل المعرفة وحدة الحسابات القومية على بناء قدراتها الداخلية في جوانب التجارة الرئيسية، بما في ذلك منهجيات تقدير مكونات الصادرات والواردات بالقيمة الاسمية والحقيقية، وإعداد تقديرات الكميات باستخدام تقنيات الانكماش واستقراء الكميات.

التدخلات المستهدفة

الزراعة الكربونية في نيجيريا

يمثل قطاع الزراعة نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا، ويوفر فرص عمل لحوالي 38% من القوة العاملة. وتغطي الأراضي الزراعية ما نسبته 77% من إجمالي مساحة البلاد، ما يجعلها مساهمًا رئيسيًا في انبعاثات الغازات الدفيئة، خاصة في ظل تزايد الظواهر المناخية القاسية. ويواجه المزارعون النيجيريون، كسائر المزارعين في إفريقيا، تحديات متزايدة تتمثل في الجفاف والفيضانات، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتراجع المحاصيل.

وللتخفيف من هذه الآثار، نفذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع OCP Africa مشروعًا للزراعة الكربونية في نيجيريا، حيث يستفيد المزارعون في ولايتي النيجر وناساراوا من هذا المشروع من خلال تحقيق زيادات في الإنتاجية والعوائد المالية، وذلك بفضل اعتماد ممارسات الزراعة التجديدية مثل تدوير المحاصيل والزراعة الحراجية (agro-forestry)، والحراثة الحدّية (الحد الأدنى من الفلاحة).

ومن المتوقّع بيع الكربون المحتجز في سوق الكربون الطوعي، وتسديد حصة من العائدات للمزارعين، مما يحقق المزيد من الإيرادات. وحتى وقتنا الحالي، أظهرت مشاريع مماثلة في تنزانيا وكينيا والمغرب زيادةً في العائدات تصل إلى 30%، مما حقّق إيرادات إضافية قدرها 165 دولاراً أمريكياً في كل هكتار، وربح إضافي بمقدار 25 دولاراً أمريكياً في كل هكتار من مبيعات ائتمان الكربون. وتعدّ هذه الأرقام بمثابة معيار لمشروع نيجيريا.

المرحلة الأولى من شهادات المنشأ الإلكترونية (ECO): دعم التجارة عبر الحدود بدون أوراق في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)

تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) التحالف الإفريقي للتجارة الإلكترونية (A.A.E.C) في تنفيذ مشروع تجريبي لتبادل شهادات المنشأ الإلكترونية، بهدف تيسير التجارة عبر الحدود بين الدول الثماني الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU). ويُعد هذا المشروع خطوة مهمة نحو التحول الرقمي للتجارة الإقليمية، حيث يُسهم في تقليص الاعتماد على الوثائق الورقية، وتسريع الإجراءات الجمركية، وزيادة الشفافية والكفاءة في العمليات التجارية بين دول الاتحاد.

يهدف إنشاء منصة إلكترونية لتبادل الوثائق التجارية بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا (RECs) إلى تأمين وتبسيط عملية طلب وإصدار ومشاركة الوثائق مثل شهادات المنشأ (CO)، مما يُسهم في تسريع وتيرة عبور البضائع عبر حدود دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) من متوسط يومين إلى نحو ساعتين فقط.

وقد حظيت هذه المبادرة حتى الآن بدعم فعّال من كل من السنغال كوت ديفوار في غرب إفريقيا، بالإضافة إلى دعم على المستوى الأعلى من قبل مفوضية WAEMU نفسها، ما يعكس التزامًا إقليميًا قويًا نحو تعزيز التكامل التجاري من خلال التحول الرقمي.

AACE
ALLIANCE AFRICAINE POUR LE COMMERCE ELECTRONIQUE

مكون مشروع الربط العكسي بين السنغال وإندونيسيا في مجال إنتاج اللقاحات

تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامج مساعدات فنية يهدف إلى تمكين حكومة السنغال من تصنيع لقاحات عالية الجودة، ميسورة التكلفة وملائمة للاحتياجات الصحية، مع إمكانية تصديرها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. ويأتي هذا المشروع في إطار برنامج الربط العكسي (Reverse Linkage) بين معهد باستور في داكار (IPD) وشركة Bio Farma ،وهي مؤسسة إندونيسية مملوكة للدولة مقرها في باندونغ، جاوة الغربية، وتُعد المصنع المحلي الوحيد للقاحات في إندونيسيا. وقد قامت Bio Farma بتوريد لقاحات إلى العديد من الدول عبر منظمات مثل اليونيسف (UNICEF) ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO) وغيرها.

ويهدف المشروع إلى تسهيل التعلم المتبادل، وتبادل المعرفة، ونقل التكنولوجيا في مجالي التكنولوجيا الحيوية وعلوم اللقاحات، مما يمكّن حكومة السنغال من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال اللقاحات، كما يساعد معهد IPD على تنويع محفظته من اللقاحات، وتعزيز قدراته الفنية في توزيع اللقاحات على المستوى العالمي.

ورشة عمل حول التمويل الإسلامي في أذربيجان

وقد نظمت المؤسسة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد في أذربيجان، ورشة عمل شاملة حول التمويل الإسلامي في باكو، بهدف تزويد المؤسسات المالية والحكومية المشاركة بفهم شامل للتمويل الإسلامي، مع التركيز على الجوانب الأساسية، وتضمنت مقارنة تفصيلية لمختلف الأدوات المالية الإسلامية، بما في ذلك الأدوات القائمة على البيع والإيجار والأسهم. كما غطت الورشة طرق تطبيق هذه الأدوات في مجالات مثل أسواق رأس المال وتمويل التجارة، إضافةً إلى أساليب معالجة ملفات تعريف المخاطر المرتبطة بالأدوات الإسلامية المختلفة، التي ستزود المشاركين في نهاية المطاف بمعارف عملية في مجال التمويل الإسلامي.

مشروع الربط العكسي بين غينيا وتونس (السنة الثالثة)

تعاونت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة و البنك الإسلامي للتنمية والإطار المتكامل المعزّز (Enhanced Integrated Framework) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا مع حكومتي تونس وغينيا في تنفيذ برنامج مساعدات فنية يهدف إلى دعم حكومة غينيا في تطوير وتحسين سلسلة القيمة لصادرات المانجو والكاجو. ويُنفذ هذا المشروع من خلال آلية الربط العكسي (Reverse Linkage)، ويهدف إلى بناء قدرات مؤسسات دعم التصدير، وتعزيز أنشطة سلسلة القيمة الخاصة بحفظ وتصنيع المانجو، بالإضافة إلى توفير الأدوات والآليات اللازمة لدعم النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

ويسهم المشروع في تمكين غينيا من زيادة صادراتها الزراعية من خلال تحسين الجودة، وتقوية البنية التحتية للمعالجة، ورفع جاهزية المنتجات للتصدير، مع الاستفادة من الخبرات التونسية في هذا المجال.

من خلال هذا المشروع، تم إنشاء ثلاث منظمات مهنية بينية في مدن كيندیا وكانكان وبوكي، لتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في سلاسل القيمة الزراعية. كما أتاح المشروع تنظيم زيارات ميدانية لجمعيات التصدير والمؤسسات الوطنية، بما في ذلك الوكالة الغينية لترقية الصادرات (AGUIPEX)، إلى تونس للاطلاع على أفضل الممارسات وتبادل الخبرات.

ويُساهم المشروع حاليًا في تقليل الفاقد الغذائي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، من خلال توفير مجففات المانجو وتوزيعها على التعاونيات الزراعية في مدينتي كانكان وكيندیا، ما يعزز فرص التصدير والدخل للمزارعين المحليين.

AGUIPEX
Agence Guinéenne de Promotion des Exportations

مبادرة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القاريّة الإفريقية التابعة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية

تدعم المبادرة الدول الأعضاء في ترجمة الالتزامات القارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إجراءات وطنية. وحتى الآن، تعاونت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والإطار المتكامل المعزز لتنفيذ 30 نشاطًا ذا أولوية في سبع دول هي بوركينا فاسو، وغينيا، والنيجر، والسنغال، وتوغو، وموريتانيا، وتونس.

تركز الشراكة على بناء القدرات والتوعية؛ وأدوات معلومات ترويج التجارة والوصول إلى الأسواق؛ وأدوات السياسات لدعم تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية. وقد أتاحت هذه الشراكة لأكثر من ألف جهة معنية في لجان تيسير التجارة الوطنية، والجمارك، والإدارة العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني الاطلاع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعلى الالتزامات التي قطعتها الدول الأفريقية الأخرى. في النيجر، عُقدت ورش عمل في نيامي وزيندر ومارادي حول جداول التنازلات الجمركية التي ستؤثر على إجمالي التجارة بين القارات. في السنغال، نُظمت حملة توعية وطنية في أربع مناطق: سانت لويس، وكاولاك، وتامباكوندا، وزيغينشور. وفي غينيا، عُقدت مشاورات وطنية حول القدرة التنافسية التجارية في مامو وكوناكري.

وقّرت المبادرة للدول منصات معلومات التجارة الخارجية، وخطط اتصال، وأدوات للوصول إلى الأسواق لتعميم محتويات الاتفاقية وتداعياتها. في السنغال، نُشرت أربعة أدلة إرشادية حول الوصول إلى الأسواق؛ وقواعد المنشأ؛ وإزالة الحواجز غير الجمركية؛ وتجارة الخدمات. وقُدّمت ملخصات ودراسات سياسات التجارة والاستثمار إلى السلطات الوطنية كأدوات لاتخاذ القرارات لصانعي السياسات. وشملت هذه الدراسات قائمتي تونس وتوغو للمنتجات القابلة للتصدير إلى أفريقيا؛ ودراسة حول الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية للتجارة بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية في السنغال؛ واستراتيجية غينيا للتنافسية؛ وتقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية على النقل البحري في توغو، واستراتيجية توغو لتطوير النقل البحري.

مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة

برنامج التدريب الرقمي في الكاميرون

أقامت أمانة الكومنولث شراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ووزارة التجارة في الكاميرون لتقديم أول سلسلة ضمن برنامج التدريب الرقمي لبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المملوكة للنساء في جميع أنحاء هذا البلد الواقع في منطقة وسط غرب إفريقيا. أقيمت أول سلسلة من ورش العمل في دوالا في عام 2022 وركزت على تطوير المهارات الرقمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المملوكة للنساء، بينما ركزت السلسلة الثالثة والأخيرة، التي أقيمت في ياوندي، على الوصول إلى السوق بهدف الترويج لـ 40 شركة صغيرة ومتوسطة عبر ثلاث منصات رقمية في المنطقة.

برنامج تدريب رائدات الأعمال في مجال الحرف اليدوية والتراث في مصر على التصدير

يهدف برنامج تدريب رائدات الأعمال في مجال الحرف اليدوية والتراث في مصر إلى مساعدة رائدات الأعمال على التوسع في الأسواق العالمية. استهدف البرنامج في البداية 50 مشاركة، ثم دعم 65 امرأة من خلال التدريب على تطوير المنتجات، والاستعداد للتصدير، والتجارة الإلكترونية. وقدمت شركة تطوير أعمال دعمًا مُخصصًا، مما أهّلهن للمشاركة في معارض تجارية مثل معرض تراثنا ومعرض الصناعة الدولي. كما قدم البرنامج معسكرًا تدريبيًا حول التعبئة والتغليف، وإجراءات التصدير، والمبيعات عبر الإنترنت، مما أدى إلى إطلاق منصة تجريبية للتجارة الإلكترونية. ويواصل البرنامج تمكين الحرفيات من خلال تزويدهن بالمهارات وفرص الوصول إلى الأسواق.

تطوير المنتجات وخطوط الأعمال

تطوير مجموعة جديدة من المنتجات

وفي عام 2024، أكمل فريق تطوير المنتجات ولجنة مراجعة تطوير المنتجات وهيئة الشريعة الإسلامية في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التوجيهات إرشادية والإجراءات والعمليات المعتمدة اللازمة لثلاث منتجات جديدة. ستوفر هذه المنتجات للمؤسسة والدول الأعضاء فرصاً جديدة في قطاعات مثل تمويل الكهرباء وتأكيد خطابات الاعتماد والتمويل بالعملة المحلية.

إضافةً إلى ذلك، وبالتعاون مع الشركاء، طوّرت المؤسسة وأطلقت برنامجاً يهدف إلى دعم الدول الأعضاء الأقل نمواً من خلال التمويل منخفض التكلفة، وهو برنامج تمويل مختلط مفيد لدعم قطاعات استراتيجية محددة لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والصحة. والهدف هو بناء شراكات لتوسيع نطاق برنامج التمويل المختلط ليشمل قطاعات أوسع.

صندوق تنمية التجارة (TDFD)

صندوق تنمية التجارة هو صندوق قائم على الوقف، أنشأته المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة عام 2018، كنهج مبتكر لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في العالم الإسلامي وخارجه. تُستثمر السيولة في حساب الوقف في استثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع توجيه 50% من صافي عوائده لتمويل تصميم وتنفيذ تدخلات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في مجال تنمية التجارة. منذ إنشائه، دعم الصندوق مبادرات تهدف إلى تعزيز فرص العمل والدخل من خلال توفير المساعدات الطبية والغذائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأكثر احتياجاً. ويواصل الصندوق التركيز على مشاريع في مجالات الرعاية الصحية والزراعة والبنية التحتية الأساسية. في عام 2024، صرف الصندوق منحتين لعدد من دول منظمة التعاون الإسلامي لتلبية الاحتياجات العاجلة، لا سيما في غزة، كما يدعم الصندوق المشاريع المتعلقة بالبيئة.

صـنـــدوق
تـنـمـيـــة
الـتـجـــارة

مشاريع صندوق تنمية التجارة (TDFD)

2023

تحسين معارف منتجي القطن في الكاميرون

تقديم الدعم لتحسين معارف مزارعي القطن وتعزيز قدراتهم على الإنتاج والتسويق وإدارة الدخل.

تحسين إنتاجية وجودة جمعيات تعاونية محددة تعمل في إنتاج زيت زهرة الإيلنغ في جزر القمر

دعم ثلاث جمعيات تعاونية تضم أكثر من 200 مزرعة من مزارع زيت زهرة الإيلنغ لتحديث مرافق إنتاجها بغرض تعزيز الإنتاجية والجودة.

دعم ضحايا الزلزال في المغرب

تقديم الدعم لضحايا الزلزال في المغرب، وتخفيف معاناتهم وتعزيز رفاهيتهم في فترة ما بعد الكارثة.

توفير التعليم للطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض في باكستان

التعاون مع خدمات نون نون التعليمية في المملكة العربية السعودية من خلال برنامج التكافل لضمان حصول الطلاب من ذوي الدخل المنخفض على التعليم بشكلٍ عادل، وتوفير دعم إضافي لمعالجة التفاوت في التعليم.

2024

مبادرة الطهي النظيف بالشراكة مع برنامج استدامة الطلب على البترول

مشاركة برنامج استدامة النفط لتوفير بدائل الطهي النظيف من خلال دعم أدوات الطهي بالغاز البترولي المسال. تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة المستخدمين من ذوي الدخل المنخفض على الانتقال من استخدام الوقود التقليدي مثل الفحم والحطب إلى حلول أكثر نظافة.

دعم فلسطين من خلال حملة الإغاثة التي أطلقها مركز الملك سلمان للمساعدات الإنسانية والإغاثة

تقديم منحة للمساعدة في تخفيف الأزمة الإنسانية في غزة، التي تعاني من نقص حاد في الغذاء والمياه والمأوى. تهدف حملة الإغاثة العامة التي أطلقت بتوجيه من الملك سلمان إلى دعم الشعب الفلسطيني في معالجة حالته المتدهورة. تسعى مساهمة صندوق تنمية التجارة إلى الحدّ من المعاناة وتوفير الضروريات الأساسية لعيش حياة كريمة.

الخدمات الاستشارية

في إطار جهودها الاستراتيجية للنمو والتنويع، أنشأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قسمًا للخدمات الاستشارية يهدف إلى تقديم حلول استشارية تجارية متخصصة لكل من الجهات السيادية وعملاء القطاع الخاص في جميع الدول الأعضاء. صُممت هذه المبادرة لتعزيز قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية في مختلف دورات الأعمال مع تعظيم الأثر التنموي.

تمثل الفترة 2023-2027 مرحلة بناء الخدمات الاستشارية، مع التركيز على الاستفادة من أوجه التآزر مع إدارة تمويل التجارة في المؤسسة من خلال عروض خدمات متكاملة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الاستشاري لتنمية التجارة في إطار برامجها الرائدة.

- تشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- بناء سجل حافل بالشراكات الناجحة
- تعزيز القدرات الداخلية من خلال التوظيف وتنمية المهارات
- إنشاء شبكة من الاستشاريين والخبراء الخارجيين

في عام 2024، بدأ القسم عملياته، حيث قدم أربع شراكات استشارية رئيسية مع:

- بنك سانوات قوريليش (SQB)
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFA)
- بنك تركيا سيناي كالكينما (TSKB)
- شركة المدفوعات والمقاصة الأردنية (JoPACC)

الفصل 05

تعزيز الشراكات

قيادة التمويل الإسلامي الجماعي لدعم أثر تمويل التجارة

تستخدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الأدوات الإسلامية للاستفادة من التمويل الدولي، ومن بين هذه الأدوات، يبقى التمويل الإسلامي الجماعي الأداة الأكثر فاعلية للمساعدة في حشد الأموال لدعم نمو تمويل التجارة في الدول الأعضاء في المؤسسة.

وفي عام 2024، وبينما كانت الأسواق المالية تعمل على التكيّف مع الصدمات الخارجية، اتخذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إجراءات استباقية لتعزيز الشراكات القائمة وجذب شركاء جدد في التمويل الجماعي ومستثمرين محتملين في الأسواق السائلة مثل دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الأخرى في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

وللسنة الرابعة على التوالي، يعكس الأداء رفيع المستوى للمؤسسة تركيزاً استراتيجياً على تقديم حلول فعّالة لتمويل التجارة. وكما برز سابقاً في هذا التقرير، فقد صنّفت وريفينيتيف المؤسسة كأفضل منظم رئيس ومدير مفوّض للتمويل في قوائم التصنيف العالمي للتمويل الإسلامي في عام 2024. وبالمثل، صنّفت بلومبيرغ المؤسسة كأفضل منظم رئيس ومدير مفوّض للتمويل في قوائم التصنيف العالمي للتمويل الإسلامي للعام 2024. يُبرز هذا التقييم لعمليات تمويل التجارة الجماعية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدور القيادي للمؤسسة في حشد رؤوس الأموال على مستوى العالم ومن مجموعة واسعة من المستثمرين والمؤسسات المالية لتلبية احتياجات التمويل للدول الأعضاء فيها.

وقد تجاوزت عمليات تمويل التجارة الجماعي الذي قدّمته المؤسسة التوقعات الأوليّة بكثير، وأسفر عن حشد مبلغ 4.2 مليار دولار أمريكي لتمويل 41 عملية في 12 دولة عضو. وتمثّل الأموال التي حُشدت من الأسواق أكثر من 57% من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته المؤسسة في عام 2024.

بلومبيرغ

قوائم تصنيف التمويل الإسلامي

أفضل منظم رئيس ومدير مفوض للتمويل

#2	#1	#2	#1
2024	2023	2022	2021

ريفينيتف

قوائم تصنيف التمويل الإسلامي

أفضل منظم رئيس ومدير مفوض للتمويل

#1	#1	#1	#1
2024	2023	2022	2021

الاستفادة من رأس المال من أجل بناء نموذج أعمالٍ مستدام

شكّل عام 2024 محطة مفصلية في مسيرة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حيث وسّعت المؤسسة علاقاتها مع شبكة أوسع من شركاء الخزانة، وفعّلت عمليات الاقتراض من مصادر متنوعة في الأسواق المالية العالمية. وقد ساهم هذا التوجه الاستراتيجي في تعزيز مكانة المؤسسة كمؤسسة جديرة بالثقة لدى الجهات المقرضة.

وتم خلال العام إنشاء عدة خطوط تمويل جديدة للاستفادة من مصادر تمويل متنوعة، إلى جانب تقديم ابتكار مالي رئيسي تمثّل في "تسهيل السيولة الطارئة الملتزم به"، وهو أداة جديدة تهدف إلى توفير إمكانية وصول فوري للسيولة في أوقات الاضطرابات السوقية أو الاحتياجات التمويلية غير المتوقعة. وتعزز هذه الأداة من قدرة المؤسسة على الصمود، وضمان استمرارية عملياتها في مجال تمويل التجارة دون انقطاع.

وتماشيًا مع خطتها الاستراتيجية، تمكنت المؤسسة من تحقيق نمو ملحوظ في قدرتها على الاستفادة من أدوات التمويل، إلى جانب نمو ملحوظ في ميزانيتها العمومية خلال عام 2024. وقد تحقق هذا التقدم بشكل رئيسي من خلال تعميق شراكاتها مع مؤسسات الخزانة، مما مكّن المؤسسة من الحصول على تمويلات أكبر بشروط تنافسية، في تأكيد واضح على الثقة القوية التي توليها الأسواق المالية والشركاء للمؤسسة. وخلال هذا التوسع، التزمت المؤسسة باستمرار بسياساتها الحذرة لإدارة السيولة وبإرشاداتها الاستثمارية الصارمة، والتي تشكل أساسًا متينًا لتصنيفها الائتماني القوي.

علاوةً عن ذلك، تغطي وظيفة الاستثمار في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التي قدّمتها في السنوات الأخيرة، مجموعة واسعة من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك لتوليد تدفقات إيرادات إضافية، وتقديم حلول الخزانة للدول الأعضاء والمساهمة في تطوّرها مالياً، إضافةً إلى تعزيز قدرات المؤسسة ومدى انتشارها في الأسواق المالية.

وستواصل المؤسسة العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء وشركائها في الخزانة للمشاركة في تطوير هياكل وحلولٍ مبتكرة للأسواق المالية والتركيز على خلق مستقبل أكثر اخضراراً وشمولية ومرونة إضافةً إلى تعزيز إنجازاتها.

التآزر مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمن الغذائي

في عام 2024، تولّت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة رئاسة اللجنة الفنية التنسيقية (TCC)، وهي منصة تجمع بين كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لاستكشاف فرص التمويل المشترك، وتبادل قوائم المشاريع، ومشاركة المعرفة المتعلقة بمخاطر السوق. وفي إطار عمل اللجنة، ركزت المؤسسة على تلبية احتياجات التمويل قصيرة الأجل لعملائها، بينما تتولى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) التمويل متوسط الأجل، وتقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) تغطية للمخاطر الائتمانية والسياسية.

وقد شهد عام 2024 تطوير مؤشرات أداء مشتركة (KPIs) للجنة الفنية التنسيقية، تم دمجها في البرامج التنفيذية لكل كيان ضمن المجموعة، بما يعزز التكامل ويعكس التوجه الموحد في خدمة الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار، عملت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بوصفها منسقاً لمراقبة مؤشرات الأداء الرئيسة المشتركة للجنة التنسيق الفني وإعداد تقارير عنها. وساهمت المؤسسة بشكل كبير في مؤشرات الأداء الرئيسة المشتركة، متجاوزةً بذلك أهداف التآزر مع كيانات المجموعة من حيث عدد الصفقات والشراكات المحتملة، التي وصلت إلى 23، وعدد المعاملات المشتركة المعتمدة، التي وصلت إلى 10. كما عقدت لجنة التنسيق الفني اجتماعات منتظمة في "منتدى الرؤساء التنفيذيين"، برئاسة الرئيس التنفيذي للمؤسسة، لمناقشة فرص التآزر والتقدم المُنجز في مؤشرات الأداء الرئيسة المشتركة.

وفي عام 2024، ساهمت المؤسسة بنشاط في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمجموعة (GECM)، وإعداد إطار الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والوثائق الاستراتيجية للدول الأعضاء (MCPS)، وأطر عمل المشاركات القُطرية (CEF) ومنصات ومبادرات التنسيق الأخرى على مستوى المجموعة.

وفيما يتعلق ببرنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للاستجابة للأمن الغذائي، الذي صُمم بغرض معالجة تحديات الأمن الغذائي التي تواجه الدول الأعضاء، قدّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التزاماً طموحاً بتوفير مبلغ 4.5 مليار دولار أمريكي من إجمالي حزمة البرنامج البالغة 10.5 مليار دولار أمريكي على مدى الثلاث سنوات ونصف (يوليو 2022-ديسمبر 2025). وبحلول نهاية عام 2024، تجاوزت العمليات المعتمدة للمؤسسة في إطار هذا البرنامج الالتزام الأولي بمقدار 4.9 مليار دولار أمريكي.

وإلى جانب الأنشطة المتعلقة بتمويل التجارة، واظب البنك الإسلامي للتنمية وكيانات المجموعة تواجدهم بين الشركاء الرئيسيين في تنفيذ جميع برامج تنمية التجارة الرئيسة التابعة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بما في ذلك برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0)، وبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB) وبرنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى+ (TCCA+)، فقدّموا بذلك نهجاً شاملاً لتنمية التجارة عبر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في عام 2023.

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

الفصل 06

البيانات المالية لعام 2024

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م (30 جمادى الثاني 1446هـ)

المحتويات	الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	60 - 59
قائمة المركز المالي	61
قائمة الدخل	62
قائمة الدخل الشامل الآخر	63
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	64
قائمة التدفقات النقدية	65
قائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة	66
إيضاحات حول القوائم المالية	96 - 67

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
(شركة مهنية مساهمة مبسطة)
رأس المال المدفوع: ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي
٢٤٤٤ برج مجمع الأعمال
شارع طه خصيفان، حي الشاطئ
ص. ب ٤٤٢ – جدة ٢١٤١١
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري: ٤٠٣٠٢٩٧٠٤٩

هاتف: ٥٧٨١٠٠٠ ١٢ ٩٦٦+
www.deloitte.com

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي
رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وقائمة الدخل ذات الصلة، وقائمة الدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ونتائج عملياتها والتغيرات في حقوق الأعضاء، وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزمت المؤسسة أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم *مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية* من تقريرنا. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد المؤسسة للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح – بحسب مقتضى الحال - عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية المؤسسة أو إيقاف أعمالها أو ليس هناك لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المؤسسة.

Deloitte.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجع الحسابات المستقل - تتمة

إلى أصحاب المعالي
رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضًا:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش تعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة بغرض تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وتحديد فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المؤسسة على البقاء كمنشأة مستمرة، وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المؤسسة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخططيْن للمراجعة والنتائج الجوهرية للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

ديلويت آند توش وشركاهم محاسبون ومراجعون قانونيون فرع مكتب جدة س.ت: ٤٠٣٠٢٩٧٠٤٩ CR.: 4030297049 Deloitte and Touche & Co. Jeddah Branch Chartered Accountants

وليد بن محمد سبحي
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٧٨

٢٦ رمضان ، ١٤٤٦ هـ
٢٦ مارس ، ٢٠٢٥

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	ايضاحات	٢٠٢٤	٢٠٢٣
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٥	**١٦١,٦٨٤**	١٢٧,٧٢٧
ودائع مرابحات السلع	٦	**٣١,٧٤٥**	١٠,٠٠٠
ودائع الوكالة	٧	**-**	٢٠,٠٠٠
تمويل التجارة بالمرابحة، صافي	٩	**١,٣٤٠,٤١٥**	١,٠٢٢,٣٦٧
استثمارات في الصكوك	٨ و ١٠	**٥٢٧,٨٣١**	٤٢٦,٤١٧
دخل مستحق وموجودات أخرى	١١	**٩,٢٠١**	١١,٣٣٧
ممتلكات ومعدات		**١,٢٦٦**	١,١٢٥
مجموع الموجودات		**٢,٠٧٢,١٤٢**	١,٦١٨,٩٧٣
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
الالتزامات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	١٢	**٣٩,٤٦٨**	٤٦,٠١٣
مطلوب إلى جهات ذات علاقة	١٣	**٧٥٩**	١,١٤٨
ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع	١٤	**٧٨٨,٦٧٦**	٤١٥,٢١٢
التزامات منافع الموظفين	١٥	**٥,٨٧٥**	١٤,٣٧٤
مجموع الالتزامات		**٨٣٤,٧٧٨**	٤٧٦,٧٤٧
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	١٦	**٧٤٦,٨١٨**	٧٤٦,٦٥٨
علاوة إصدار رأس المال المدفوع	١٦	**٨,٩٨٠**	٨,٨٩٥
الاحتياطي العام	١٧	**٤٧٩,٢٨٥**	٣٩٢,٩٦٣
ربح/(خسارة) اكتوارية من التزامات منافع الموظفين		**١,٥٧٩**	(٦,٩٩٧)
احتياطي القيمة العادلة		**٧٠٢**	٧٠٧
مجموع حقوق الأعضاء		**١,٢٣٧,٣٦٤**	١,١٤٢,٢٢٦
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		**٢,٠٧٢,١٤٢**	١,٦١٨,٩٧٣
الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة	٢٥	**٣,٨٤٢,٨٤٩**	٣,٦٧٣,١٠١
التزامات غير مدفوعة	١٩		

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة الدخل
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	ايضاحات	٢٠٢٤	٢٠٢٣
الدخل من:			
تمويل التجارة بالمرابحة		**٩٤,٦٨٩**	٦٨,٨٨٦
حصة المضارب في الربح		**١٣,٩٨٩**	١٤,٦١١
رسوم ترتيب التمويل المشترك		**١٢,٧٦٣**	١١,٠٥٣
رسوم تنفيذ		**١٢,٢١١**	١٣,٤٠٦
رسوم إصدار الاعتمادات المستندية		**١١,٠٢٢**	٨,١٥٨
إيرادات من الاستثمارات في الصكوك		**١٦,٨٩٢**	١٢,٤٢٦
الدخل من ودائع مرابحات السلع		**١١,٧٥٦**	٧,١٨٠
دخل من ودائع الوكالة		**١,٥٩٨**	١,٢١٧
خدمات تمويل التجارة وإيرادات أخرى		**٨٠**	١,٤٦٥
أرباح عملات أجنبية		**٣,٠٤٧**	٣,١٣١
		١٧٨,٠٤٧	١٤١,٥٣٣
تكلفة التمويل		**(٣٥,١٦٥)**	(١٧,٩٧٦)
صافي الدخل قبل المصاريف		**١٤٢,٨٨٢**	١٢٣,٥٥٧
المصاريف التشغيلية:			
تكاليف الموظفين		**(٣٧,٣٤٩)**	(٣٦,٢٣٧)
مصاريف ادارية أخرى	١٨	**(١٠,١٨١)**	(٩,٩٠٩)
استهلاك		**(٤٨٨)**	(٦٣٣)
		(٤٨,٠١٨)	(٤٦,٧٧٩)
صافي الدخل التشغيلي قبل انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة		**٩٤,٨٦٤**	٧٦,٧٧٨
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية	٢٣	**(٣,٩٧٦)**	(٥,١٦٠)
استرداد مقابل ذمم مدينة مشطوبة		**٤٣٤**	-
صافي الدخل للسنة		**٩١,٣٢٢**	٧١,٦١٨

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة الدخل الشامل الآخر
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	ايضاحات	٢٠٢٤	٢٠٢٣
صافي الدخل للسنة		**٩١,٣٢٢**	٧١,٦١٨
دخل شامل اخر:			
البنود التي لن يعاد تصنيفها في قائمة الدخل:			
ربح/(خسارة) اكتوارية من التزامات منافع الموظفين	١٥	**٨,٥٧٦**	(٤,٠٠٠)
		٨,٥٧٦	(٤,٠٠٠)
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقا في قائمة الدخل:			
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨ و ١٠	**(٥)**	(٨,٦٧٢)
ربح القيمة العادلة المحولة بسبب التغيير في نموذج العمل	١٠	**-**	٣٩,٤٣٢
		(٥)	٣٠,٧٦٠
مجموع الدخل الشامل الاخر للسنة		**٨,٥٧١**	٢٦,٧٦٠
مجموع الدخل الشامل للسنة		**٩٩,٨٩٣**	٩٨,٣٧٨

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار رأس المال المدفوع	الاحتياطي العام	ربح/(خسارة) اكتوارية من التزامات منافع الموظفين	احتياطي القيمة العادلة	مجموع حقوق الأعضاء
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٧٤٦,٣١٨	٨,٧٥٨	٣٢٥,٦٤٢	(٢,٩٩٧)	(٣٠,٠٥٣)	١,٠٤٧,٦٦٨
صافي الدخل للسنة	-	-	٧١,٦١٨	-	-	٧١,٦١٨
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	(٤,٠٠٠)	٣٠,٧٦٠	٢٦,٧٦٠
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	٧١,٦١٨	(٤,٠٠٠)	٣٠,٧٦٠	٩٨,٣٧٨
رأس المال المساهم به	٣٤٠	١٣٧	-	-	-	٤٧٧
منحة لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة (ايضاح ١٧)	-	-	(٤,٢٩٧)	-	-	(٤,٢٩٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٧٤٦,٦٥٨**	**٨,٨٩٥**	**٣٩٢,٩٦٣**	**(٦,٩٩٧)**	**٧٠٧**	**١,١٤٢,٢٢٦**
صافي الدخل للسنة	**-**	**-**	**٩١,٣٢٢**	**-**	**-**	**٩١,٣٢٢**
الدخل الشامل الآخر للسنة	**-**	**-**	**-**	**٨,٥٧٦**	**(٥)**	**٨,٥٧١**
مجموع الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**٩١,٣٢٢**	**٨,٥٧٦**	**(٥)**	**٩٩,٨٩٣**
رأس المال المساهم به	**١٦٠**	**٨٥**	**(٥,٠٠٠)**	**-**	**-**	**(٤,٧٥٥)**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٧٤٦,٨١٨**	**٨,٩٨٠**	**٤٧٩,٢٨٥**	**١,٥٧٩**	**٧٠٢**	**١,٢٣٧,٣٦٤**

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	ايضاحات	٢٠٢٤	٢٠٢٣
التدفقات المالية من الانشطة التشغيلية:			
صافي الدخل للسنة		**٩١,٣٢٢**	٧١,٦١٨
تعديلات على:			
استهلاك		**٤٨٨**	٦٣٣
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية		**٣,٩٧٦**	٥,١٦٠
تكلفة التزامات منافع الموظفين		**٣,٨٥٢**	٣,٦٥٣
إطفاء الخصم على الصكوك		**(٣٢٤)**	(١٥٥)
خسارة محققة من استبعاد الصكوك		**-**	٣٦٠
		٩٩,٣١٤	٨١,٢٦٩
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
تمويل التجارة بالمرابحة		**(٣٢١,٨٩٣)**	(١٩٥,٩٥١)
دخل مستحق وموجودات أخرى		**(١,٢٩٦)**	٧٤٧
مطلوب إلى جهات ذات علاقة		**(٣٨٩)**	(٧٧٢)
مستحقات ومطلوبات أخرى		**(٦,٥٤٥)**	١٦,٢٦٦
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(٢٣٠,٨٠٩)**	(٩٨,٤٤١)
مساهمة صاحب العمل المدفوعة		**(٣,٧٧٥)**	(٣,٦٤٩)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(٢٣٤,٥٨٤)**	(١٠٢,٠٩٠)
التدفقات المالية من الانشطة الاستثمارية:			
استثمارات في الصكوك		**(١٣٦,٨٤٥)**	(٥٣,٣٤٠)
متحصلات من استبعاد صكوك		**٣٩,٠٥٠**	٢٠,٩٨٠
ودائع مرابحات السلع		**(٢١,٧٤٥)**	١٠,٠٠٠
ودائع الوكالة		**٢٠,٠٠٠**	-
شراء ممتلكات ومعدات		**(٦٢٩)**	(٨١١)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(١٠٠,١٦٩)**	(٢٣,١٧١)
التدفقات المالية من الانشطة التمويلية:			
مساهمة رأس المال		**٢٤٥**	٤٧٧
منحة لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة		**(٥,٠٠٠)**	(٤,٢٩٧)
ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع		**٣٧٣,٤٦٤**	١٢٦,٥٣٤
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**٣٦٨,٧٠٩**	١٢٢,٧١٤
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**٣٣,٩٥٦**	(٢,٥٤٧)
نقد وما في حكمه، ١ يناير		**١٢٧,٧٢٧**	١٣٠,٢٧٣
عكس مخصص انخفاض القيمة على النقد وما في حكمه		**١**	١
نقد وما في حكمه، ٣١ ديسمبر	**٥**	**١٦١,٦٨٤**	١٢٧,٧٢٧

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	ايضاح	١ يناير ٢٠٢٤	إضافات	صافي الاستبعادات/ المسحوبات	حصة المضارب في الربح	رسوم الوكالة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
صافي الموجودات المدارة نيابة عن أعضاء التمويل المشترك	٢٥	**٣,٦٥٥,٣٧٦**	**٢,٠٢٢,٨٠٩**	**(١,٩٨٢,٧٢٧)**	**١٣,٩٨٩**	**-**	**٣,٧٠٩,٤٤٧**
ترتيب وكالة							
- أرصدة لدى البنوك	٢٥	**-**	**٣٥,٠٠٠**	**-**	**-**	**-**	**٣٥,٠٠٠**
- ودائع مرابحات السلع							
	٢٥	**١٧,٧٢٥**	**٤٠,٠٠٠**	**(١٧,٧٢٥)**	**-**	**-**	**٤٠,٠٠٠**
- تمويل التجارة بالمرابحة	٢٥	**-**	**٧٥٤,٧١٠,**	**(١,٦٩٦,٣٠٨)**	**-**	**-**	**٥٨,٤٠٢**
المجموع		**٣,٦٧٣,١٠١**	**٣,٨٥٢,٥١٩**	**(٣,٦٩٦,٧٦٠)**	**١٣,٩٨٩**	**-**	**٣,٨٤٢,٨٤٩**

	ايضاح	١ يناير ٢٠٢٣	إضافات	صافي الاستبعادات/ المسحوبات	حصة المضارب في الربح	رسوم الوكالة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
صافي الموجودات المدارة نيابة عن أعضاء التمويل المشترك	٢٥	٥,٠٣٤,١٠١	٣,٧٠٣,٨٠١	(٥,٠٩٧,١٣٧)	١٤,٦١١	-	٣,٦٥٥,٣٧٦
ودائع الوكالة							
- ودائع مرابحات السلع	٢٥	-	٥٣٩,٢٧٨	(٥٢١,٥٥٣)	-	-	١٧,٧٢٥
صافى الموجودات المدارة نيابة عن بنك الاستيراد والتصدير السعودي	٢٥	٢١٩,٢٩٤	١,٦٤٣	(٢٢٠,٤١٠)	-	(٥٢٧)	-
المجموع		٥,٢٥٣,٣٩٥	٤,٢٤٤,٧٢٢	(٥,٨٣٩,١٠٠)	١٤,٦١١	(٥٢٧)	٣,٦٧٣,١٠١

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

١. التكوين والأنشطة

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ("البنك الإسلامي للتنمية" أو "البنك") في اجتماعه الثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٥م (١٧ جمادى الاولى ١٤٢٦هـ). وتتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس. المؤسسة هي منظمة دولية وتستمد شخصيتها القانونية من القانون الدولي العام. ونتيجة لذلك، فهي مؤهلة على إبرام العقود وحيازة الممتلكات والتصرف فيها واتخاذ الإجراءات القانونية. وبصفتها مؤسسة دولية، لا تخضع المؤسسة لأي سلطة تنظيمية خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات سيادية مقدمة إلى الدول الأعضاء أو مضمونة من قبلها، أو استثمارات في الدول الأعضاء وهي مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من المقر الرئيسي للبنك بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية ("الدولار الأمريكي").

٢. أساس الاعداد

٢,١. بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام اللوائح الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالنسبة للمسائل التي لا يوجد فيها معيار محاسبة مالي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسعى المؤسسة للحصول على إرشادات من المبادئ المحاسبية المقبولة عموما وفقا للإطار المفاهيمي للهيئة شريطة ألا تتعارض مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢,٢. أساس القياس

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا البنود التالية:

- بعض الاستثمارات في الصكوك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس التزامات منافع الموظفين باستخدام حساب القيمة الحالية الاكتوارية بناءً على طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

أ) العملات الأجنبية

(١) العملة الوظيفية وعملة العرض
يتم عرض هذه القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمؤسسة.

(٢) *المعاملات والأرصدة*
يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ إجراء المعاملات. يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وتقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف في تاريخ التقرير في قائمة الدخل. وتحول البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية طبقاً لسعر الصرف في تاريخ الاعتراف المبدئي.

ب) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أرصدة لدى البنوك واستثمارات أخرى قصيرة الأجل ذات السيولة العالية والتي لها فترات استحقاق أصلية تكون مدتها ثلاثة أشهر أو أقل عند تاريخ إيداعها.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

ج) ودائع مرابحات السلع

تنفذ ودائع مرابحات السلع عبر أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مع البنوك بربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المؤسسة والمصارف المختلفة. ويتم تسجيل الإيداعات مبدئيًا بالتكلفة، بما في ذلك مصاريف الاستحواذ وتقاس لاحقًا بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة (إن وجد).

د) ودائع الوكالة

ودائع الوكالة هي الاستثمارات التي يعمل فيها البنك بصفته مستثمرا والتي تدار على أساس وكالة استثمارية. تتم المحاسبة عن ودائع الوكالة بموجب نظام المضاربة حيث يقوم الأصيل (المشار إليه فيما يلي باسم "الموكل") بالاعتراف المبدئي بالاستثمار بالتكلفة ثم يتم تعديله احقًا ليشمل حصة الموكل في ربح أو خسارة مشروع الوكالة بالصافي بعد خصم أجر أي وكيل بما في ذلك أي أجر متغير مستحق الدفع اعتبارًا كما في تاريخ التقرير.

ه) الوكالة بالاستثمار

يستخدم برنامج الوكالة بالاستثمار كأداة تمويل قصيرة إلى متوسطة وطويلة الأجل لرأس المال العامل. تقوم المؤسسة، بصفتها الموكل (المشار إليه فيما يلي باسم "الموكل") بتعيين العميل كوكيل لها (يشار إليه فيما يلي باسم "الوكيل") لإدارة الاستثمار (المشار إليه فيما يلي باسم "مبلغ الاستثمار") في الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يجوز للوكيل الدخول فيها، على النحو المتفق عليه، نيابة عن الموكل. إن الهدف الأساسي من إجراء مثل هذا الاستثمار هو تحقيق ربح من الأنشطة التجارية واسترداد مبلغ الاستثمار مع مبلغ الربح، إن وجد، في تاريخ استحقاق الاستثمار بناءً على معدل الربح المتوقع للاستثمارات.

و) تمويل التجارة بالمرابحة

إن تمويل التجارة بالمرابحة هو اتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه واقتنائه بناء على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة مع زيادة هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات تمويل التجارة بالمرابحة بتكلفة البضائع المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الربح المعترف به من قبل المؤسسة حتى تاريخ التقرير، ناقصاً المدفوعات المستلمة وخسائر الائتمان المتوقعة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من مجموع دخل تمويل التجارة بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الأموال.

يتم قيد سلع تمويل التجارة بالمرابحة بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة - إن وجدت.

ز) المضاربة

هي عقد بين المؤسسة والعميل حيث يوفر العميل الأموال/الموارد (رب المال)، وتقوم المؤسسة (بصفتها مضاربا) باستثمار الأموال في مشروع (معين) ويتم توزيع أي أرباح متولدة بين الطرفين وفقًا لحصص الأرباح التي تم الاتفاق عليها مسبقًا في العقد. يتحمل المضارب مسؤول عن جميع الخسائر الناجمة عن سوء سلوكه أو إهماله أو مخالفته لشروط وأحكام المضاربة، وإلا فإن الخسائر يتحملها رب المال.

ح) استثمارات في الصكوك

يتم تصنيف الاستثمارات في الصكوك ضمن المحفظة الأساسية ومحفظة استثمارات الخزينة. قامت المؤسسة خلال سنة ٢٠٢٣ بتغيير نموذج الأعمال الخاص باستثماراتها في الصكوك. ويهدف هذا التغيير في تصنيف الصكوك إلى مواءمة استراتيجية المؤسسة الاستثمارية بشكل أفضل مع متطلباتها من السيولة والاستثمار على المدى الطويل (للاطلاع على التعريفات والتفاصيل راجع إيضاح ١٠).

يتم اقتناء الصكوك ضمن المحفظة الأساسية بهدف الاحتفاظ بالأداة حتى تاريخ استحقاقها وتحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاقها. كما يتم قياس هذه الصكوك بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم الاعتراف مبدئياً بالصكوك التي تم الحصول عليها ضمن محفظة استثمارات الخزينة بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة في تاريخ إبرام العقد ويعاد قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير مع الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الشامل الآخر.

بالإضافة إلى أن المؤسسة تعتبر الانخفاض في القيمة مناسبا عند وجود دليل على انحدار الوضع المالي للشركة المستثمر بها، والصناعة وأداء القطاع، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية من العمليات والتمويل. ويتم الاعتراف بأي انخفاض ناتج في قائمة الدخل. كما يتم إثبات أي زيادة لاحقة في القيمة العادلة كأرباح في قائمة الدخل الشامل الآخر.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

ط) الموجودات والمطلوبات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي عندما تنشئ المؤسسة حقوقًا أو الالتزامات التعاقدية ذات الصلة.

إن الأصل المالي هو أي أصل نقدي أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر أو حق تعاقدي لتلقي نقد أو أصل مالي آخر من كيان آخر أو لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع كيان آخر في ظل ظروف يحتمل أن تكون مواتية للمؤسسة.

الالتزام المالي هو أي التزام يمثل التزامًا تعاقديًا لتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر إلى كيان آخر أو لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع كيان آخر في ظل ظروف يحتمل أن تكون غير مواتية للمؤسسة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئيًا بالقيمة العادلة والتي يتم إثباتها بشكل أفضل من خلال مبلغ المعاملة. يتم إضافة تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى شراء أو إصدار موجودات مالية ومطلوبات مالية (باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية وقياسها بأي من (١) التكلفة المطفأة، (٢) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو (٣) القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، على أساس كل من:
أ. نموذج عمل المؤسسة لإدارة الاستثمارات؛ و
ب. خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

تتضمن الموجودات المالية استثمارات في أدوات الدين.

(أ) التصنيف

أدوات الدين

التصنيف

أدوات الدين هي أدوات، حيث ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام نقدي أو غير نقدي؛ يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين إلى ما يلي: أ) أدوات الدين غير النقدية أو ب) أدوات الدين النقدية.

أ) أدوات الدين غير النقدية - وهي أدوات الدين حيث ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي أو منفعة أو خدمات يتم تقديمها في المستقبل؛ وتصنف في الفئات التالية: ١) بالتكلفة المطفأة، ٢) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو ٣) القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم تصنيف أداة الدين غير النقدية وقياسها بالتكلفة المطفأة فقط إذا تم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة ويكون للاستثمار عائد فعال قابلاً للتحديد بشكل معقول.

كما أن أداة الدين غير النقدية مصنفة ومقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كان الاستثمار محتفظًا به ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار ويكون للاستثمار عائد فعال قابلاً للتحديد بشكل معقول.

وتتضمن أداة الدين غير النقدية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في البداية. عند البداية، لا يمكن تحديد أداة الدين غير النقدية إلا بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا كانت تزيل أو تقلل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بطريقة أخرى عند قياس الموجودات أو المطلوبات أو أشباه حقوق الملكية التي تعترف بالمكاسب أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

ب) أدوات الدين النقدية - وهي أدوات الديون حيث يؤدي هيكل المعاملات بموجبها إلى إنشاء التزام مالي / دين؛ ويتم تصنيفها وقياسها بالتكلفة، حتى وقت تنفيذ المعاملة في النهاية الخلفية: وبالتكلفة المطفأة بعد ذلك.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

(ب) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المؤسسة لشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم إلغاء الاعتراف بالأدوات عندما تنتهي حقوق تسلم التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المؤسسة بتحويل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري.

(ج) القياس

الاعتراف المبدئي
يتم الاعتراف بالأدوات مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة، باستثناء تكاليف المعاملة المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي يتم تحميلها على قائمة الدخل.

القياس اللاحق
يتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر إعادة القياس الناتجة في قائمة الدخل في الفترة التي نشأت فيها. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصًا أي مخصص انخفاض في القيمة. كما يتم الاعتراف بجميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء الاعتراف أو انخفاض قيمة الاستثمارات في قائمة الدخل.

ويتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء وتعرض في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو انخفاض قيمتها أو تحصيلها أو استبعادها بأي طريقة أخرى، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر التراكمية المعترف بها سابقًا في قائمة الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل.

أما الاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مدرج أو طرق أخرى مناسبة يمكن من خلالها اشتقاق مقياس موثوق للقيمة العادلة عندما يتعذر تحديدها على أساس مستمر، يتم عرضها بالتكلفة ناقصًا مخصص انخفاض القيمة (إن وجد).

(د) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة
إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، مطروحًا منه أقساط سداد رأس المال، يزداد عليه او ينقص منه الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق مطروحًا منه أي تخفيض يتعلق بانخفاض القيمة. يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو مبلغ تسوية اي التزام بين أطراف مطلعة وراغبة (البائع والمشتري) في معاملة تجارية بحتة. وتقيس المؤسسة القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر الشراء في السوق لتلك الأداة المالية عند إقفال الأعمال في تاريخ قائمة المركز المالي. أما بالنسبة للاستثمار الذي لا يوجد له سعر سوق مدرج، فيتم اجراء تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة
السوقية الحالية لأداة أخرى، والتي هي نفسها إلى حد كبير أو تستند إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. ويتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المؤسسة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود التي لها نفس الشروط وخصائص المخاطر.

قياس القيمة العادلة
إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة (البائع والمشتري) في معاملة تجارية بحتة. تقيس المؤسسة القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر الشراء في السوق لتلك الأداة عند إقفال الأعمال في تاريخ قائمة المركز المالي. بالنسبة للاستثمار حيث لا يوجد له سعر سوق مدرج، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى، والتي هي نفسها إلى حد كبير أو تستند إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المؤسسة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود التي لها نفس الشروط وخصائص المخاطر.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

(هـ) إعادة التصنيف

تقوم المؤسسة بإعادة تصنيف الموجودات المالية في حال حدوث تغيير في نموذج الأعمال لإدارة تلك الموجودات المالية. إن التغييرات في نموذج الأعمال نادرة ويتم تحديدها من قبل الإدارة العليا للمؤسسة نتيجة لتغيرات خارجية أو داخلية وهي مهمة لعمليات المؤسسة وتكون واضحة للأطراف الخارجية.

يتم احتساب عمليات إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من بداية تاريخ إعادة التصنيف. ولا تقوم المؤسسة بإعادة عرض أي أرباح أو خسائر معترف بها سابقا (بما في ذلك أرباح أو خسائر انخفاض القيمة).

خلال سنة ٢٠٢٣، قامت المؤسسة بإعادة تقييم وتغيير نموذج الأعمال لبعض الاستثمارات في الصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ويتم إعادة تصنيف الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى التكلفة المطفأة عن طريق تحويل الرصيد في احتياطي القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر مباشرة قبل إعادة التصنيف إلى القيمة العادلة للأصل المالي في قائمة المركز المالي مباشرة قبل إعادة التصنيف.

تتكون الموجودات المالية من النقد وما في حكمه، وودائع الوكالة / مرابحات السلع، وتمويل التجارة بالمرابحة والاستثمارات في الصكوك. ويتم قياس هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ناقصًا الانخفاض في القيمة باستثناء الاستثمارات في الصكوك والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تصنيف المطلوبات المالية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية المبرمة. وتشتمل المطلوبات المالية المهمة على ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع والمطلوب لجهات ذات علاقة ويتم قياسها مبدئيًا بقيمتها العادلة وبعد ذلك يتم إدراجها بتكاليفها.

ي) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

خسارة الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تطبق المؤسسة نهجًا من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تنتقل الموجودات المالية من خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي.

١) المرحلة (١): خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا

تتضمن المرحلة الأولى الموجودات المالية التي لم تصاحبها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا للموجودات المالية للمرحلة الأولى. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري، تقوم المؤسسة بمقارنة مخاطر التعثر في السداد الذي يحدث على الأصل المالي كما في تاريخ التقرير، مع مخاطر التعثر الذي يحدث على الأصل المالي كما في تاريخ الاعتراف المبدئي به.

٢) المرحلة (٢): خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي كان لها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للموجودات المالية للمرحلة الثانية. بالنسبة لهذه التعرضات، تعترف المؤسسة بمبلغ مخصص بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة (أي مبلغ مخصص يعكس العمر المتبقي للأصل المالي). وتعد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد حدثت عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة لأكثر من ١٨٠ يومًا عن الاستحقاق بالنسبة للموجودات السيادية وأكثر من ٩٠ يومًا من تاريخ الاستحقاق بالنسبة للموجودات غير السيادية.

٣) المرحلة (٣): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة - ذات قيمة ائتمانية منخفضة

تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات التي تم تصنيفها على أنها منخفضة القيمة الائتمانية. تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة لجميع صافي المبلغ القابل للاسترداد من العميل أو من إعادة بيع البضائع المباعة لذلك العميل.

يتم الاعتراف بمخصص خسارة الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في قائمة الدخل مع التأثير المقابل لذلك الأصل المالي. يتم الاعتراف بمخصص خسارة الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل مع التأثير المقابل على احتياطي القيمة العادلة لذلك الأصل في الدخل الشامل الآخر.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية إلا عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتعتزم المؤسسة إما التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد. ولا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي إلا عندما يسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أوفى حالة الأرباح والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة.

ك) الموجودات الثابتة

يتم قيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. يحمل الاستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت بهدف توزيع التكلفة على القيم المتبقية على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة لهذه الموجودات كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	٤ سنوات
السيارات	٥ سنوات

يتم اعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الانتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروف ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الرئيسية والتجديدات، إن وجدت، ويتم استبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. وتقيد في قائمة الدخل.

ل) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المؤسسة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لحدث سابق، فمن المحتمل وجود حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن قياس المبلغ بشكل موثوق.

م) الاعتراف بالإيرادات

تمويل التجارة بالمرابحة
يقيد الدخل من تمويل التجارة بالمرابحة على أساس التوزيع الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ سداد الأقساط المجدولة.

ودائع مرابحات السلع
يتم الاعتراف بالدخل من الودائع على أساس التوزيع الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

ودائع الوكالة
يتم الاعتراف بالدخل من الودائع على أساس التوزيع الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

استثمارات في الصكوك
يقيد الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس التوزيع الزمني باستخدام نسبة العائد المعلنة من المنشآت المصدرة.

حصة المضارب في الربح
يتم الاعتراف بالدخل من حصة المضارب في الربح على أساس التوزيع الزمني على مدار الفترة من تاريخ إثبات الحق في استلام المدفوعات حتى تاريخ سداد جميع ذمم المرابحة المدينة.

إيرادات ترتيب التمويل المشترك ورسوم التنفيذ
يتم الاعتراف بالدخل من ترتيب التمويل المشترك ورسوم التنفيذ عندما يتفق المستفيد ومنظم التمويل المشترك على شروط وأحكام التمويل المشترك، ويتم الإعلان عن سريان تسهيلات التمويل. وعلى هذا النحو، يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت معين عند اكتمال الترتيب والتنفيذ.

إيرادات إصدار الاعتمادات المستندية
يتم الاعتراف بإيرادات رسوم الاعتمادات المستندية في وقت معين عندما يتم استيفاء التزامات الأداء ذات الصلة.

عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية
لا يدرج أي دخل من النقد وما في حكمه من الاستثمارات الأخرى التي لا تجيزها الهيئة الشرعية ضمن قائمة الدخل للمؤسسة. يتم تحويل هذا الدخل على الفور إلى صندوق تنمية التجارة للصرف لاحقًا للاحتياجات الخيرية، ما لم يقرر مجلس الإدارة والهيئة الشرعية لمجموعة البنك الاسلامي خلاف ذلك.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

ن) الزكاة وضريبة الدخل

لا تخضع المؤسسة للزكاة أو ضريبة الدخل. وأي التزام زكاة أو ضريبة دخل هو من مسؤولية كل عضو من الأعضاء.

س) التزامات منافع الموظفين

تدير المؤسسة ثلاثة أنواع من خطط المنافع المحددة للتقاعد لموظفيها، وهي خطة تقاعد الموظفين، خطة الرعاية الطبية الموظفين وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. وجميعها تتطلب مساهمات تسدد إلى صناديق يتم إدارتها بشكل منفصل. وتُعرَّف خطة المنافع المُحدَّدة بأنها خطة تقاعد تحدّد المنفعة التقاعدية التي سيتسلمها الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالبًا على عامل أو أكثر مثل العُمر وعدد سنوات الخدمة ونسبة إجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها. ويتم استخدام الافتراضات الاكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة.

كما يتم إجراء تقييم اكتواري كامل كل ثلاث سنوات من خلال إشراك خبراء اكتواريين مستقلين. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترحيل تقديرية للحسابات الاكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الاكتوارية الأساسية.

وقد تم تقديم نتائج التقييم الاكتواري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وتم إجراء تقييم كامل بناءً على البيانات كما في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤ ومن ثم يتم ترحيلها إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. باستثناء خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، تستند نتائج التقييم الاكتواري المقدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ترحيل البيانات كما في ٢٠٢٣.

يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات الشركات الأمريكية المصنفة AA. هذه السندات لها شروط حتى تاريخ الاستحقاق تتطابق بشكل وثيق مع شروط التزام المنافع المحددة الفعلي.

إنَّ تكلفة الخدمة الحالية لخطة المنافع المُحدَّدة والمقيدة في قائمة الدخل تعكس الزيادة في التزام المنافع المُحدَّدة الناتجة عن خدمة الموظفين في السنة الحالية. وتمثل تكلفة التزام المنافع المحددة زيادة في الالتزام بسبب مرور الوقت.

يتم احتساب التعديلات بأثر رجعي على المنافع أو مكاسب أو خسارة التقليص كتكاليف خدمة سابقة أو دخل في قائمة الدخل في فترة تعديل الخطة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الاكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة.

وتُحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الاكتواريين للمؤسسة، ويتم تحويل قيمة المساهمات إلى الأمناء المستقلين للبرنامج.

ع) ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع

تتضمَّن ودائع مرابحات السلع شراء وبيع السلع بمعدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المؤسسة والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية الأخرى. وتدرج ودائع المرابحات السلع بالتكلفة المطفأة.

ف) وكالة مستحقة الدفع

إن الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها طرف ما ("الموكل") بتعيين وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأس المال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة") مقابل أتعاب محددة.

تقرر المؤسسة، بصفتها وكيل، فيما يتعلق بالاستثمارات التي ستتم بموجب الوكالة، وفقًا لشروط اتفاقية الوكالة ولكن بصفة ائتمانية ولا تتحمل المؤسسة أي خسارة ولا تتعرض لأي عوائد سالبة باستثناء الخسائر الناتجة عن التقصير أو الإهمال أو انتهاك أي من شروط اتفاقيات الوكالة. وبالتالي، فإن المؤسسة لا تتحكم في الصناديق الأساسية ولذلك لا تعترف برأس مال الوكالة والاستثمارات ذات الصلة في قائمة المركز المالي.

وتستحق أتعاب الوكالة على أساس الاستحقاق الزمني على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الأساسية القائمة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للمؤسسة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية المهمة التي تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف المصرح عنها. وكذلك تتطلب من الإدارة عمل اجتهادات أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. وتقيم هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وتتلخص أهم الاجتهادات والتقديرات فيما يلي:

الأحكام المهمة

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج الأعمال الذي تحدده المؤسسة على المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكما يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات. وتراقب المؤسسة الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. وتعد المراقبة جزءًا من التقييم المستمر للمؤسسة لمعرفة ما إذا كان نموذج الأعمال الذي من أجله يحتفظ بالموجودات المالية لا يزال مناسبًا، وإذا لم يكن مناسبًا ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات. ولمعرفة التغيير في نموذج الأعمال خلال السنة، انظر إيضاح ١٠.

استمرارية المؤسسة

قامت إدارة المؤسسة بتقييم إمكانية استمرار المؤسسة في عملياتها وفق مبدأ الاستمرارية، وهي على ثقة بأن لدى المؤسسة موارد (كافية) للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المؤسسة في الاستمرار في أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. لذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

التقديرات المحاسبية الهامة

الخسائر الائتمانية المتوقعة من الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (٣٠) على كافة فئات الموجودات المالية حُكماً - فيما يتعلق بتقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. وتتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للمؤسسة يأتي نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية ما يلي:

١) نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للمؤسسة والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات.
٢) الضوابط المستخدمة من قبل المؤسسة في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخصص على أساس ١٢ شهراً أو العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي.
٣) تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات.
٤) تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمالية التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر.
٥) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي واوزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

التزامات منافع الموظفين
تستخدم المؤسسة طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية لخطط المنافع المحددة وتكاليف الخدمة ذات الصلة. في هذا الصدد، تستخدم المؤسسة افتراضات معينة لمعدلات الخصم والعائد المتوقع على موجودات الخطة ومعدل الزيادات في الرواتب التي قد تختلف عن النتائج الفعلية. ويتم تحديث هذه التقديرات على أساس سنوي وتخضع لتقييم من قبل خبير اكتواري مستقل.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، في هذه القوائم المالية، إن وجدت لتكون قابلة للتطبيق.

أ) معيار المحاسبة المالية ١ (المعدل في ٢٠٢١) - العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية ١ المعدل في عام ٢٠٢١. يحل معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١ السابق "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية" ويقدم مفاهيم اشباه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة والدخل الشامل الآخر لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية. وقد اعتمدت المؤسسة المعيار اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤.

نتج عن تطبيق المؤسسة للمعيار بصورة رئيسية استحداث قائمة الدخل الشامل الآخر بصفتها قائمة منفردة تعرض بعد قائمة الدخل، والتي تمثل التغييرات في حقوق الملكية خلال فترة ما غير تلك التغييرات الناتجة عن المعاملات مع الأعضاء بصفتهم أعضاء في المؤسسة، وتم عرض هذه التغييرات بصورة رئيسية في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

يمكن تقديم الدخل الشامل الآخر إما وفقا لنهج بيان واحد (يجمع بشكل فعال بين كل من قائمة صافي الدخل وجميع التغييرات غير الخاصة بالمالك في حقوق الملكية في قائمة واحدة)، أو وفقا لنهج من قائمتين في قائمة الدخل وقائمة منفصلة للدخل الشامل الآخر. وقد اختارت المؤسسة تقديم هذه المعلومات وفقا لنهج القائمتين في قائمة للدخل وكذلك في قائمة للدخل الشامل الآخر.

نتج عن تطبيق معيار المحاسبة المالية ١ إعادة التصنيف أدناه في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء:

	الأرصدة كما تم الافصاح عنها سابقًا	إعادة التصنيف	الأرصدة بعد إعادة تصنيفها
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء			
خسارة اكتوارية من التزامات منافع الموظفين	(٤,٠٠٠)	٤,٠٠٠	-
احتياطي القيمة العادلة للصكوك، بالصافي	(٨,٦٧٢)	٨,٦٧٢	-
ربح القيمة العادلة المحولة بسبب التغيير في نموذج العمل	٣٩,٤٣٢	(٣٩,٤٣٢)	
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	٢٦,٧٦٠	(٢٦,٧٦٠)
مجموع التغيرات في حقوق الأعضاء	٢٦,٧٦٠	-	(٢٦,٧٦٠)

ب) معيار المحاسبة المالية - ٤٠ "التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي"

هذا المعيار يحسن ويحل محل معيار المحاسبة ١٨ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام ٢٠٠٢ بشأن "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". يتطلب هذا المعيار من المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية من خلال نافذة التمويل الإسلامي إعداد وتقديم البيانات المالية لنافذة التمويل الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات هذا المعيار، مقروءًا مع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويوضح هذا المعيار مبادئ التقارير المالية بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح المطبقة على نوافذ التمويل الإسلامي.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسة للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤ أو بعده.

قامت المؤسسة بتقييم متطلبات هذا المعيار وخلصت إلى أنه لا ينطبق على المؤسسة لأنها ليست مؤسسة مالية تقليدية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

معايير المحاسبة المالية التي صدرت، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم اعتماد مبكراً بعد

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية: وتعتزم المؤسسة تطبيق معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول وتقوم حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوائمها وأنظمتها المالية.

١) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٢ - "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح عن القوائم المالية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.
يحدد هذا المعيار مجموعة القوائم المالية التي يجب على المؤسسات نشرها بشكل دوري لتلبية احتياجات المعلومات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية. يحدد هذا المعيار أيضًا المبادئ العامة لعرض المعلومات ويعكس بشكل مناسب حقوق والتزامات مختلف أصحاب المصلحة في نموذج أعمال التكافل. وينص على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لمؤسسات التكافل لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية السنوية لمؤسسات التكافل التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار إذا تم تطبيقه جنباً إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس، شريطة أن يكون معيار المحاسبة المالية رقم ١ "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية" قد تم اعتماده بالفعل أو تم اعتماده في الوقت نفسه.

لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم ٤٢ على القوائم المالية لأن المؤسسة ليست مؤسسة تكافلية.

٢) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ - "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس"

يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والتقرير عن ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تتوافق متطلبات هذا المعيار على النحو الواجب مع أفضل الممارسات الدولية للتقرير المالي لأعمال التأمين.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية لمؤسسة التكافل لفترة إعداد التقارير المالية السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ أو بعد هذا التاريخ. يُسمح بالتطبيق المبكر للمعيار إذا تم اعتماده جنباً إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية رقم ٤٢ "العرض والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات التكافلية".

لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ على القوائم المالية لأن المؤسسة ليست مؤسسة تكافلية.

٣) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٥ - "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"

يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركي (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية على الموجودات الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. وعادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم تسجيلها على أنها أشباه حقوق ملكية.

يحدد هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشباه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أخرى أشباه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٤) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٦ - "الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة"

يصف هذا المعيار معايير توصيف الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية".

يشمل هذا المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية وما إلى ذلك المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض الجوانب المحددة لإعداد التقارير المالية، على سبيل المثال، انخفاض القيمة والالتزامات المحملة بالخسائر التي تتحملها المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، ولا سيما مواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" فيما يتعلق بقائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب أن يتم اعتماد هذا المعيار في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٤٥ "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)". تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

٥) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٧ - "تحويل الموجودات بين مجمعات الاستثمار"

يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على كافة تحويلات الموجودات بين مجمعات الاستثمار ذات الصلة (وحيثما تكون جوهرية، بين الفئات الهامة) بحقوق الملكية وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب اعتماد وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متسق لمثل هذه التحويلات بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة ويصف متطلبات الإفصاح العام في هذا الصدد.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

٦) معيار المحاسبة المالية - ٥٠ "التقارير المالية لمؤسسات الاستثمار الإسلامي (بما في ذلك صناديق الاستثمار)"

يحدد هذا المعيار مبادئ التقرير المالي المطبقة على مؤسسات الاستثمار الإسلامية. ويشدد على وجه الخصوص على التوحيد فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية للمؤسسات الاستثمارية. يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة للعرض، والحد الأدنى من المحتويات والهيكل الموصى به لقوائمها المالية بطريقة تسهل عرضها بشكل صادق وعادل بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٧ أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

٤. الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تعيين أعضاء الهيئة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وفقاً لقرار رقم بي إي دي/٤٣٢/٢٠/١٠/(٢٧٨)/١٢٥ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

منح مجلس إدارة المؤسسة من خلال قراره رقم آي تي إف سي/ بي دي/٤٣٢/٢٤ (٢٤)/٥ الصلاحية لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتطبيق قرار مجلس المديرين التنفيذيين على المؤسسة.

تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

١) النظر في كل ما يحول إليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.

٢) إبداء الرأي بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تنميتها بغية تعزيز تجربة المؤسسة في هذا الصدد.

٣) الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة المؤسسة.

٤) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.

٥) تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة على ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٥. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
النقد لدى البنوك (ايضاح ٥,١)	**١٦١,٦٨٤**	١٢٧,٧٢٨
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (ايضاح ٥,٢)	**-**	(١)
	١٦١,٦٨٤	١٢٧,٧٢٧

٥,١. يشمل ودائع مرابحات السلع تقل آجال استحقاقها الأصلية عن ثلاثة أشهر.

٥,٢. كما في تاريخ التقرير، يتم تقدير جميع الأرصدة البنكية على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة كونها مودعة لدى مؤسسات مصرفية مشهورة ذات تصنيف ائتماني مرتفع ولم يكن هناك أي تاريخ للتعثر في السداد مع أي من الأرصدة البنكية للمؤسسة. وعليه، فإن احتمالية التعثر في السداد بناءً على العوامل التطلعية وأي خسارة ناتجة عن التعثر في السداد تعد ضئيلة.

٦. ودائع مرابحات السلع

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
ودائع لدى البنوك التقليدية	**٧١,٧٤٥**	١٠,٠٠٠
ودائع مرابحات السلع التي تقل آجال استحقاقها عن ٣ أشهر (ايضاح ٥)	**(٤٠,٠٠٠)**	-
	٣١,٧٤٥	١٠,٠٠٠

تتضمَّن ودائع مرابحات السلع شراء وبيع السلع بمعدلات ربح متفق عليها. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين البنك والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية الأخرى.

٧. ودائع الوكالة

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
ودائع لدى البنوك الإسلامية	**-**	٢٠,٠٠٠

وتستخدم ودائع الوكالة في شراء وبيع السلع. يتم التداول من قبل البنوك نيابة عن الشركة. وتتمتع البنوك بسلطة تقديرية في شراء وبيع واستثمار أموال المؤسسة، لكن هذه السلطة التقديرية محدودة بشروط الاتفاقيات بين المؤسسة والبنوك، والتي تتعلق بشكل أساسي بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وبما أن هذه الودائع تستحق على المدى القصير خلال ثلاثة أشهر، فقد طبقت الشركة نهج المضاربة.

٨. الوكالة بالاستثمار

نهج التمرير
يتم تجميع الموجودات واحتياطيات حقوق الملكية والإيرادات والدخل الشامل الآخر على أساس تفصيلي في القوائم المالية.

انتهى العقد مع الوكيل (يشار إليه أيضاً باسم الوكيل) في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، وبالتالي تم تحويل جميع الصكوك التي يحتفظ بها الوكيل إلى المؤسسة بقيمتها الدفترية. ويتم عرض الصكوك ضمن الاستثمارات في الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٩. تمويل التجارة بالمرابحة، صافي

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
إجمالي الذمم المدينة	**١,٤٠٤,٧٩٩**	١,٠٧٣,٣٢٨
ناقصا: الدخل غير المكتسب	**(٤٩,٤٠٣)**	(٣٩,٨٢٥)
	١,٣٥٥,٣٩٦	١,٠٣٣,٥٠٣
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(١٤,٩٨١)**	(١١,١٣٦)
صافي الذمم المدينة بموجب تمويل المرابحة	**١,٣٤٠,٤١٥**	١,٠٢٢,٣٦٧

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

جميع السلع المشتراة بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد. ويعد وعد العميل ملزمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بالمشاركة في اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة. يتم عرض صافي الموجودات المدارة نيابة عن عضو التمويل المشترك في قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

فيما يلي الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة للتعرض لمخاطر التعثر في سداد تمويل التجارة بالمرابحة في نهاية فترة التقرير:

التعرض للمخاطر عند التعثر في السداد

٢٠٢٤	**المرحلة (١)**	**المرحلة (٢)**	**المرحلة (٣)**	**المجموع**
١ يناير	**٨٥٤,٥٢٧**	**١٧٨,٩٧٦**	**-**	**١,٠٣٣,٥٠٣**
صافي التغير للسنة	**٢٠٤,٣٧٤**	**١١٧,٥١٩**	**-**	**٣٢١,٨٩٣**
٣١ ديسمبر	**١,٠٥٨,٩٠١**	**٢٩٦,٤٩٥**	**-**	**١,٣٥٥,٣٩٦**

خسائر الائتمان المتوقعة

٢٠٢٤	**المرحلة (١)**	**المرحلة (٢)**	**المرحلة (٣)**	**المجموع**
١ يناير	**٨,٩٥٠**	**٢,١٨٦**	**-**	**١١,١٣٦**
تحميل المخصص خلال السنة	**(٨١٠)**	**٤,٦٥٥**	**-**	**٣,٨٤٥**
٣١ ديسمبر	**٨,١٤٠**	**٦,٨٤١**	**-**	**١٤,٩٨١**

التعرض للمخاطر عند التعثر في السداد

٢٠٢٣	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	٨٠٤,٠٤٦	٣٣,٥٠٦	٤١,٧٣٨	٨٧٩,٢٩٠
صافي التغير للسنة	٥٠,٤٨١	١٤٥,٤٧٠	(٤١,٧٣٨)	١٥٤,٢١٣
٣١ ديسمبر	٨٥٤,٥٢٧	١٧٨,٩٧٦	-	١,٠٣٣,٥٠٣

خسائر الائتمان المتوقعة

٢٠٢٣	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	٦,١٥٤	١١٣	٤١,٧٣٨	٤٨,٠٠٥
تحميل / (شطب) المخصص خلال السنة	٢,٧٩٦	٢,٠٧٣	(٤١,٧٣٨)	(٣٦,٨٦٩)
٣١ ديسمبر	٨,٩٥٠	٢,١٨٦	-	١١,١٣٦

لم يتم استحقاق أي دخل على موجودات تمويل التجارة بالمرابحة منخفضة الائتمان القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣. بلغت الأرصدة متأخرة السداد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، ٣٨,٩ مليون دولار أمريكي (صفر في ٢٠٢٣).

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

١٠. الاستثمار في الصكوك

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**٤٦٤,٩٨٣**	٣٩٣,٥١٨
الاستثمار في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٦٢,٨٤٨**	٣٢,٨٩٩
	٥٢٧,٨٣١	٤٢٦,٤١٧

تتلخص حركة الاستثمارات في الصكوك على النحو التالي:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
١ يناير	**٤٢٦,٤١٧**	٣٦٣,٧٩٤
استثمارات خلال السنة	**١٣٦,٨٤٥**	٥٣,٣٤٠
استبعادات خلال السنة	**(٣٩,٠٥٠)**	(٢٠,٩٨٠)
إيرادات مستحقة القبض	**٣,٤٣٢**	-
خسارة محققة محولة من الدخل الشامل الآخر	**-**	(٣٦٠)
خسارة القيمة العادلة المحولة بسبب التغيير في نموذج العمل	**-**	٣٩,٤٣٢
الخسارة غير المحققة من إعادة التقييم المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	**(٥)**	(٨,٦٧٢)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(١٠٤)**	(٢٩٢)
محمل الانخفاض في القيمة	**(٢٨)**	-
إطفاء الصكوك المشتراة بخصم، بالصافي	**٣٢٤**	١٥٥
٣١ ديسمبر	**٥٢٧,٨٣١**	٤٢٦,٤١٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ ، تمثل الاستثمارات في الصكوك التي أصدرتها حكومات مختلفة وبعض الكيانات الأخرى. تم تصنيف استثمارات المؤسسة في الصكوك بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حتى سبتمبر ٢٠٢٣ ، قبل التغيير في نموذج الأعمال.

وفي أكتوبر ٢٠٢٣، قامت المؤسسة بتغيير نموذج العمل لاستثماراتها في الصكوك. وهدف هذا التغيير في تصنيف الصكوك إلى مواءمة استراتيجية المؤسسة الاستثمارية بشكل أفضل مع متطلبات السيولة والاستثمارات طويلة الأجل. ويتكون نموذج العمل المعدل من:

(١) محفظة أساسية تتكون من موجودات ذات سيولة عالية الجودة بهدف الاحتفاظ بالاستثمارات من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى استحقاق الأداة. يتم قياس الموجودات المحتفظ بها ضمن هذه المحفظة بالتكلفة المطفأة.

(٢) تحقق محفظة استثمار الخزينة عوائد إضافية لتحقيق مجموعتي التدفقات النقدية المتوقعة والبيع. يتم تصنيف الموجودات المحتفظ بها ضمن هذه المحفظة، عند الاعتراف المبدئي، كقيمة عادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

نتيجة لإعادة التصنيف هذه، ألغي الاعتراف بأرباح وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بالصكوك، والتي تم تجميعها سابقاً في احتياطي القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر لتضاف إلى القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك كما في تاريخ إعادة التصنيف.

اثر إعادة التصنيف	**الاستثمار في الصكوك - المحفظة الأساسية**	**احتياطي القيمة العادلة - المحفظة الأساسية**
القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك قبل إعادة التصنيف	**٣٣٥,٩٨٧**	**(٣٩,٤٣٢)**
التغييرات بسبب إعادة التصنيف	**٣٩,٤٣٢**	**٣٩,٤٣٢**
القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك بعد إعادة التصنيف	**٣٧٥,٤١٩**	**-**

بلغت التكلفة المطفأة للصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ٦٦,٨ مليون دولار أمريكي) ٣٣,٦ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وتبلغ القيمة العادلة للصكوك المقاسة بالتكلفة المطفأة ٤٣٧,٢ مليون دولار أمريكي ٣٦٨,٧) مليون في ٢٠٢٣

يتضمن الاستثمار في الصكوك الصادرة عن جهة ذات علاقة والمسجلة بالقيمة الدفترية البالغة ٥٠ مليون دولار أمريكي (٥٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣).

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

إن الخسارة غير المحققة من إعادة التقييم المعترف بها في حقوق الملكية هي بالصافي بعد خصم الربح / (الخسارة) المحققة من الاستثمارات في الصكوك.

تصنيف الطرف المقابل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**AAA**	**AA+ إلى AA-**	**A+ إلى A-**	**BBB**	**BB وما أدنى**	**المجموع**
- جهات حكومية	**٥٠,٣٩٥**	**٤١,٦٥٤**	**١٢٤,٨٣٠**	**٥٠,٩٦٥**	**١٤,٨٩٢**	**٢٨٢,٧٣٦**
- منشآت أخرى	**-**	**٣٥,٥٥٤**	**١٦٠,٤٥٧**	**٢٩,١٨٢**	**١٩,٩٠٢**	**٢٤٥,٠٩٥**
	٥٠,٣٩٥	**٧٧,٢٠٨**	**٢٨٥,٢٨٧**	**٨٠,١٤٧**	**٣٤,٧٩٤**	**٥٢٧,٨٣١**

تصنيف الطرف المقابل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	AAA	AA+ إلى AA-	A+ إلى A-	BBB	BB وما أدنى	المجموع
- جهات حكومية	٤٩,٩٩٧	١٧,٠١٨	٥٣,٨٤٦	٧٤,٧٤٠	١١,٢٨٩	٢٠٦,٨٩٠
- منشآت أخرى	-	٣٠,٠٠٠	١٢٩,١٣٢	١٧,٣٧٠	٤٣,٠٢٥	٢١٩,٥٢٧
	٤٩,٩٩٧	٤٧,٠١٨	١٨٢,٩٧٨	٩٢,١١٠	٥٤,٣١٤	٤٢٦,٤١٧

خسائر الائتمان المتوقعة

٢٠٢٤	**المرحلة (١)**	**المرحلة (٢)**	**المرحلة (٣)**	**المجموع**
١ يناير	**٢٩٢**	**-**	**-**	**٢٩٢**
عكس مخصص خلال السنة	**(٥٢)**	**-**	**-**	**(٥٢)**
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**١٠٤**	**-**	**-**	**١٠٤**
٣١ ديسمبر	**٣٤٤**	**-**	**-**	**٣٤٤**

٢٠٢٣	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
١ يناير	-	-	-	-
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	٢٩٢	-	-	٢٩٢
٣١ ديسمبر	٢٩٢	-	-	٢٩٢

١١. دخل مستحق وموجودات أخرى

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
دخل مستحق من الاستثمارات في الصكوك	**٥١٥**	٢,٨٥٥
دخل مستحق من ودائع من خلال بنوك	**-**	٤٠٢
سلف موظفين	**٥,٩٤٢**	٥,٣١٤
ذمم مدينة أخرى	**٢,٧٤٤**	٢,٧٦٦
	٩,٢٠١	١١,٣٣٧

١٢. مستحقات ومطلوبات أخرى

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
مصاريف مستحقة ومصاريف أخرى	**٢,٧٧٨**	٣,٤٢١
مخصصات متعلقة بالموظفين	**٨,٢٦٧**	٨,٧٨٦
دائنون آخرون	**٢٨٨**	٥٠٩
دفعات مقدمة من العملاء والمستحق لأعضاء التمويل المشترك	**٧,٢٠٢**	٢٢,٣٣٦
استحقاق منح لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة	**٩,٢٩٧**	٧,٥٤٦
ذمم دائنة أخرى	**١١,٦٣٦**	٣,٤١٥
	٣٩,٤٦٨	٤٦,٠١٣

١٣. معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات العلاقة مجلس المحافظين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة للمؤسسة والجهات المنتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تتلقى المؤسسة، ضمن دورة أنشطتها العادية، تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات تجارية مع الجهات ذات العلاقة. وقد تمت الموافقة على شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي لتنمية والمعاملات المنفذة مع الجهات ذات العلاقة من قبل إدارة المؤسسة التي تخضع لقواعد وأنظمة وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية الحالية.

أ) **المعاملات المهمة المنفذة خلال السنة هي كما يلي:**

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
حصة المضارب من ربح جهة منتسبة	**٥,٣٥٣**	٤,٩٤٢
دخل التجارة بالمرابحة المدفوعة للأعضاء المنتسبين على حصتهم في التجارة بالمرابحة المشتركة	**٣٦,٤٤٢**	٢١,٠٢٨

يتكون المطلوب لجهات ذات علاقة مما يلي:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية	**٥٨٧**	١,٠٣٠
صندوق الرعاية الطبية للبنك الإسلامي للتنمية	**-**	١٩
صندوق تقاعد موظفي البنك الإسلامي للتنمية	**٣٤**	-
المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص	**١٣٨**	٩٩
	٧٥٩	١,١٤٨

١) وفقًا لقرار مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم بي إي دي ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩) / ١٥٧ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٨ (٢٧ ذو الحجة ١٤٢٨هـ) فقد قرر مجلس الإدارة تخصيص مليار دولار أمريكي من موارد رأس المال العادية من البنك الإسلامي للتنمية- لمصلحة المؤسسة حيث ستعمل المؤسسة بدور المضارب بموجب اتفاقية مضاربة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٨ (١٠ ربيع الأول ١٤٢٩هـ).

٢) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم عرض رصيد ٥٤٢,٣ مليون دولار أمريكي (٥٨٧,٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣) مستحق الدفع لجهات ذات علاقة في قائمة التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية الخاضعة للإدارة (إيضاح ٢٥). ويشمل ذلك أموال مدفوعة ومسددة تراكمية خلال السنة بمبلغ ٨٢٠ مليون دولار أمريكي (٧٦٥,٧ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣) و ٨٦٥,٢ مليون دولار أمريكي (٦١٥,٨ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣)، على التوالي.

٣) تحصل المؤسسة على حصة المضارب في الأرباح من جهات منتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناءً على حصتها المتفق عليها في الأرباح المتعلقة بمعاملات تمويل التجارة بالمرابحة.

ب) **تعويضات كبار موظفي الإدارة**

يشمل كبار موظفي الإدارة مدير المؤسسة ونائب مدير المؤسسة وغيرهم من موظفي الإدارة العليا. ويشمل التعويض لموظفي الإدارة العليا في الشركة الرواتب والمنافع المتعلقة بها وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة.

فيما يلي تعويضات كبار موظفي الإدارة:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
رواتب ومنافع أخرى	**٩١١**	٨٣٤
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	**٧٣٦**	٨٣٣

١٤. ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع

دخلت المؤسسة في اتفاقيات شراء وبيع مرابحات السلع مع أطراف مقابلة معينة. ووفقاً لشروط الاتفاقيات، قامت المؤسسة بشراء سلع معينة من هذه الأطراف المقابلة على أساس الدفع المؤجل وقامت في الوقت نفسه ببيعها من خلال تلك الممتلكات المقابلة إلى أطراف ثالثة. يمثل الرصيد القائم كما في ٣١ ديسمبر سعر الشراء بموجب هذه الاتفاقيات. وقد بلغت تكلفة التمويل المتكبدة على مشتريات سلع المرابحة خلال عام ٢٠٢٤ مبلغ ٢٦,٥ مليون دولار أمريكي (١٧,٩ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣).

١٥. التزامات منافع الموظفين

يتكون نظام تقاعد موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خطط المنافع المحددة والخطط الهجينة ضمن خطة معاشات الموظفين وخطة التضامن الطبي للمتقاعدين، وخطة المنافع المحددة ضمن خطة التقاعد الطبي للموظفين (يشار إليها مجتمعة بخطط تقاعد الموظفين. ويحق لكل شخص يتم توظيفه من قبل البنك أو المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بموجب تعيين منتظم أو عقد محدد المدة بدءًا من ١٤٤٧/٠٧/٠١هـ (٢٠٢٥/٠١/٠١)، كما تحددها سياسات التوظيف بالبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المشاركة في خطة التقاعد من تاريخ الانضمام إلى البنك.

تعتبر خطة تقاعد موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية متعددة أرباب العمل، وتشمل البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الوقف")، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

خطة تقاعد الموظفين

إن خطة تقاعد الموظفين هي عبارة عن مزيج من خطة المنافع المحددة القديمة (الركيزة الأولى) وخطة المعاشات الهجينة الجديدة (الركيزة الثانية) التي أصبحت سارية المفعول في الأول من رجب ١٣٩٩هـ (الموافق ٢٧ مايو ١٩٧٩م) و ١٤٤٢/٥/١٧هـ (الموافق ١ يناير ٢٠٢١م) على التوالي. ويحق لكل شخص يتم توظيفه من قبل البنك أو المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بموجب تعيين منتظم أو عقد محدد المدة بدءًا من ١٤٤٧/٠٧/٠١هـ (٢٠٢٥/٠١/٠١)، كما تحددها سياسات التوظيف بالبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المشاركة في خطة التقاعد من تاريخ الانضمام إلى البنك والمؤسسات الأعضاء. وتقتصر المشاركة في خطة المعاشات الهجينة (الركيزة الثانية) على أولئك الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخدمة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على أساس اختياري، ومع ذلك، يتم تسجيل أولئك الذين انضموا إلى البنك اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١ بشكل تلقائي.

وفي كلا الركيزتين، يساهم الموظف بنسبة ١١,١٪ (١١,١٪ في ٢٠٢٣) من الراتب السنوي الأساسي بينما يساهم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك بنسبة ٢٥,٩٪ (٢٥,٩٪ في ٢٠٢٣).

وفيما يلي المزايا الرئيسية لخطة تقاعد الموظفين:

١) سن التقاعد الاعتيادي هو بلوغ إثنين وستين سنة من تاريخ ميلاد المنتسب.

٢) عند التقاعد، يحق للموظف المتقاعد المؤهل الحصول على ٢,٥٪ بموجب خطة تقاعد الموظفين السابقة أو ١٪ بموجب الخطة الهجينة في مكون المنافع المحددة، من أعلى متوسط أجر مرجح لخطة المعاشات القديمة وأعلى متوسط أجر (كما هو محدد من قبل لجنة المعاشات) عن كل سنة من سنوات الخدمة الخاضعة للتقاعد ومحددة بحد أقصى ٣٠ سنة هجرية.

٣) يتم استخدام ١٠٪ من مساهمة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك البالغة ٢٥,٩٪ و٥٪ من مساهمة الموظفين بنسبة ١١,١٪، في تمويل مكون المساهمة المحددة من الخطة الهجينة. سيتم دفع أصل المبلغ وعائداته الاستثمارية كمنافع تقاعد على شكل مبلغ مقطوع للمشاركين في الخطة المختلطة.

٤) تدفع أيضا المنافع عند التقاعد المبكر ومنافع العجز ومنافع إنهاء الخدمة والوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد يتم دفعها أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

أسس البنك، اعتباراً من ١ محرم ١٤٢١ ه (الموافق ٦ إبريل ٢٠٠٠ م) خطة رعاية طبية للموظفين المتقاعدين، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ ١٨ شوال ١٤١٨هـ (الموافق ١٥ فبراير ١٩٩٨). وقد تم توسيع ذلك ليشمل الموظفين المؤهلين في المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويتم تمويل خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ما بين البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بنسبة ١٪ و٠,٥٪ على التوالي من الرواتب الأساسية. وتهدف خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين إلى دفع مبالغ شهرية للموظفين المتقاعدين المؤهلين مقابل مصروفاتهم الطبية.

ويتم احتساب الاستحقاقات المستحقة الدفع لكل موظف متقاعد بموجب الخطة الطبية وفقًا للصيغة التالية:

أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة التقاعد) فترة الاشتراك (محددة بحد أقصى ٣٠ سنة هجرية) × ٠,١٨٪.

مدفوعات الاستحقاقات عند التقاعد المبكر ومنافع العجز ومنافع إنهاء الخدمة والوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد يتم دفعها أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

وافق مجلس الإدارة، في فبراير ٢٠١٩، على إنشاء خطة التكافل الطبي للمتقاعدين والذي سيوفر منافع تغطية طبية جديدة للمتقاعدين المستقبليين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. بموجب الاقتراح، فإن الموظفين النشطين الذين أكملوا ١٠ سنوات على الأقل من فترة الخدمة قبل سن التقاعد العادي اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩ سوف يندرجون تلقائيًا تحت مظلة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين. وسيُعرض على الموظفين الذين لا يستوفون الحد الأدنى لفترة الخدمة خيار الانضمام إلى الصندوق الجديد.

وبموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، سيتم تغطية التكاليف الطبية الفعلية للمتقاعدين وفقًا لجدول الحد الأدنى من المنافع المضمونة. ويغطي هذا بشكل أساسي الاستشفاء والرعاية الطارئة والإعادة إلى الوطن والنقل بسيارات الإسعاف. ويتم أيضًا تغطية العلاج الاستشفائي المتخصص في الخارج ورعاية المرضى الخارجيين، ولكن فقط في بلدان محددة.

وقد بدأ أعضاء خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في تلقي المنافع اعتبارًا من ١ أبريل ٢٠٢٢ (تاريخ بدء الخطة).

تمول مساهمات خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين على أساس ٤ / ٤ / ٤٪. يساهم الموظفون بنسبة ٤٪ من رواتبهم التقاعدية وصاحب العمل يطابقها بنسبة ٤٪. كما يساهم المتقاعدون أيضًا بنسبة ٤٪ من معاشهم التقاعدي (قبل عمليات سحب التعويض). وقد بدأت مساهمات كل من صاحب العمل والموظف في التراكم في ١ يناير ٢٠١٩ وفي ١ أغسطس ٢٠٢١، بدأ الموظفون المساهمات النقدية في خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. وتم الاعتراف بهذه المساهمات المتراكمة قبل ١ أبريل ٢٠٢٣ كجزء من موجودات الخطة خلال التاريخ المذكور.

لم يساهم المتقاعدون حتى ١ أبريل ٢٠٢٢ وتلقوا منافع بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين حتى تلك اللحظة.

إدارة خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

تقوم لجنة المعاشات التقاعدية المعينة من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بإدارة خطة معاشات الموظفين وخطة التقاعد الطبي للموظفين ، بينما تقوم اللجنة التنفيذية بإدارة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين كصناديق منفصلة نيابة عن موظفيها. وتعتبر هاتان اللجنتان مسؤولتين عن الإشراف على الأنشطة الاستثمارية والاكتوارية لخطط تقاعد الموظفين. ويتم استثمار موجودات خطط التقاعد بموجب السياسات التي تضعها لجنة التقاعد. ويتحمل البنك والمؤسسات الأعضاء فيه مخاطر الاستثمار والمخاطر الاكتوارية لخطط تقاعد الموظفين ويتشاركون في المصاريف الإدارية لخطة معاشات الموظفين والخطة الطبية، بينما يتحمل صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين مصاريفه الإدارية.

المخاطر

مخاطر الاستثمار
يتم حساب القيمة الحالية لالتزامات خطط تقاعد الموظفين باستخدام معدل خصم يتم تحديده بالرجوع إلى عوائد سندات الشركات الأمريكية ذات التصنيف - AA عالية الجودة؛ إذا كان العائد على موجودات الخطط أقل من هذا المعدل، فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في الخطة.

يمتلك مقدمو خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، حاليًا، استثمارًا متوازنًا نسبيًا في الأوراق المالية وأدوات الدين والعقارات. ونظرًا للطبيعة طويلة الأجل لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، يعتبر المسؤول عن برنامج الخطط أنه من المناسب استثمار جزء معقول من موجودات الخطط في الأوراق المالية في رأسمال الشركات وفي العقارات لزيادة العائد الناتج عن الصندوق.

معدل الخصم

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

سيؤدي الانخفاض في معدل عائد السندات إلى زيادة التزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، ولكن سيتم تعويض ذلك جزئيًا عن طريق زيادة العائد على استثمارات الخطط.

مخاطر طول العمر
يتم حساب القيمة الحالية لالتزامات الخطط بالرجوع إلى أفضل تقدير لوفيات المشاركين في الخطط أثناء وبعد توظيفهم. ولذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ستزيد من التزامات الخطة.

مخاطر الرواتب
يتم حساب القيمة الحالية لالتزام الخطط بالرجوع إلى الرواتب المستقبلية للمشاركين في الخطط. على هذا النحو، فإن الزيادة في رواتب المشاركين في الخطط ستزيد من التزام الخطط.

يلخص الجدول التالي الحركات على القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٣
القيمة العادلة لموجودات الخطة كما في ١ يناير	٤٠,٨٩٣	٧٧٥	٢,٠٠٨	٤٣,٦٧٦	٤١,٩٩٥
تعديل القيمة العادلة في بداية السنة	١,١٠٤	٤	٥	١,١١٣	(٣,٢١٣)
دخل من موجودات الخطة	٢,٠٤٤	٣٧	١٤٢	٢,٢٢٣	٢,٠٣٤
العائد على موجودات الخطة ناقص معدل الخصم	(٧٧٢)	٥٩	(١٠٧)	(٨٢٠)	(١,٢٩٣)
مساهمة المشاركين في الخطة	١,٣٤٤	٣	٥٢٧	١,٨٧٤	١,٧٨١
مساهمة صاحب العمل	٣,٢٣٥	٢٢	٥١٨	٣,٧٧٥	٣,٦٤٩
المدفوعات من موجودات الخطة	(٨٣٧)	(٣٨)	(٩)	(٨٨٤)	(١,٢٧٧)
القيمة العادلة لموجودات الخطة كما في ٣١ ديسمبر	٤٧,٠١١	٨٦٢	٣,٠٨٤	٥٠,٩٥٧	٤٣,٦٧٦

الحركات في موجودات الخطة كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٣
التزام المنافع كما في ١ يناير	٥٥,٩٣٠	١,٤٢٠	٧٠٠	٥٨,٠٥٠	٥٢,٣٦٥
تكلفة الخدمة الحالية	٣,٠٢٥	١٢	١٩٥	٣,٢٣٢	٣,٠٧٨
مصروف التزام المنافع المحددة	٢,٧٢٧	٦٩	٤٧	٢,٨٤٣	٢,٦٠٩
مساهمة المشاركين في الخطة	١,٣٤٤	٣	٥٢٧	١,٨٧٤	١,٧٨١
المدفوعات من موجودات الخطة	(٨٣٧)	(٣٨)	(٩)	(٨٨٤)	(١,٢٧٧)
صافي الربح الاكتواري	(٧,٢٨٠)	(١٠٥)	(٨٩٨)	(٨,٢٨٣)	(٥٠٦)
التزام المنافع كما في ٣١ ديسمبر	٥٤,٩٠٩	١,٣٦١	٥٦٢	٥٦,٨٣٢	٥٨,٠٥٠
الحالة الممولة - صافي الالتزام المعترف به في قائمة المركز المالي يمثل زيادة في التزام المنافع على القيمة العادلة لموجودات الخطة	٧,٨٩٨	٤٩٩	(٢,٥٢٢)	٥,٨٧٥	١٤,٣٧٤

يمثل صافي الالتزام/ (الأصول) أعلاه بشكل رئيسي الخسائر/(الأرباح) الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام، والتي يتم الاعتراف بها من قبل المؤسسة في قائمة الدخل الشامل على الفور في السنة التي يحدث فيها، إن كان جوهرياً.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

بناءً على التقييمات الاكتوارية، تتكون مصاريف التقاعد والرعاية الطبية لعام ٢٠٢٤ مما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٣
تكلفة الخدمة الحالية	٣,٠٢٥	١٢	١٩٥	٣,٢٣٢	٣,٠٧٨
تكلفة على التزام المنافع المحددة	٢,٧٢٧	٦٩	٤٧	٢,٨٤٣	٢,٦٠٩
إيرادات الخدمة السابقة	-	-	-	-	-
الدخل على الموجودات	(٢,٠٤٤)	(٣٧)	(١٤٢)	(٢,٢٢٣)	(٢,٠٣٤)
التكلفة المعترف بها في قائمة الدخل	٣,٧٠٨	٤٤	١٠٠	٣,٨٥٢	٣,٦٥٣
الأرباح الاكتوارية بسبب التغير في الافتراضات	(٧,٢٨٠)	(١٠٥)	(٨٩٨)	(٨,٢٨٣)	(٥٠٦)
العائد على موجودات الخطة أكبر من معدل الخصم	٧٧٢	(٥٩)	١٠٧	٨٢٠	١,٢٩٣
المساهمات الافتتاحية المتراكمة	(١,١٠٤)	(٤)	(٥)	(١,١١٣)	٣,٢١٣
(الربح)/ الخسارة المعترف بها في قائمة الدخل الشامل	(٧,٦١٢)	(١٦٨)	(٧٩٦)	(٨,٥٧٦)	٤,٠٠٠

إن الافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات الاكتوارية كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة تقاعد الموظفين	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣
معدل الخصم	٥,٦٦٪	٥,٦٦٪	٥,٦٦٪	٥٪	٥٪	٥٪
معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪

يتم اختيار معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المنافع بالرجوع الى معدلات العائد طويل الأجل على سندات مؤسسات مصنفة بفئة"AA". استند معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب لعام ٢٠٢٤ و٢٠٢٣ إلى العمر أي ٢٠-٣٥ سنة - ٦,٥٪، ٣٥-٥٠ سنة - ٥,٠٪ وما فوق ٥٠ سنة- ٤,٥٪.

إن حساسية التزام المنافع المحددة تجاه التغيرات في الافتراضات الرئيسية المرجحة هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	
٢٠٢٤	**+٠,٥٪**	**-٠,٥٪**	**+٠,٥٪**	**-٠,٥٪**	**+٠,٥٪**	**-٠,٥٪**
	(انخفاض في الالتزام)/زيادة في الالتزام					
معدل الخصم	**(٣,٨٢٠)**	**٤,٣٠٨**	**(٦١)**	**٦٥**	**(١١٦)**	**١٤٢**
معدل الزيادة في الرواتب	**١,٩٢٢**	**(١,٧٩٤)**	**١**	**(١)**	**-**	**-**

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	
٢٠٢٣	+٠,٥٪	-٠,٥٪	+٠,٥٪	-٠,٥٪	+٠,٥٪	-٠,٥٪
	(انخفاض في الالتزام)/زيادة في الالتزام					
معدل الخصم	(٤,١٧٤)	٤,٧٣٤	(٦٧)	٧٣	(١٤٨)	١٨٤
معدل الزيادة في الرواتب	٢,١٨٢	(٢,٠٣١)	٢	(٢)	-	-

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

يوضح الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئة الرئيسية:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٣
النقد وما في حكمه وودائع مرابحات السلع	١٧,٧٠٥	٨١٨	٢,٨٣٨	٢١,٣٦١	٢٤,٢٩٣
الصناديق المدارة ومبيعات التقسيط	١٣,٧٣٣	-	-	١٣,٧٣٣	١٠,٤٠٢
استثمارات في الصكوك	١٤,٧٣٤	٤٢	٢١٠	١٤,٩٨٦	٨,٢٣٤
أراضي	٥٨١	-	-	٥٨١	٥٢٦
أخرى (صافي)	٢٥٨	٢	٣٦	٢٩٦	٢٢١
موجودات الخطة	٤٧,٠١١	٨٦٢	٣,٠٨٤	٥٠,٩٥٧	٤٣,٦٧٦

يوضح الجدول التالي ملخصًا لحالة التمويل المتوقعة للسنة القادمة:

٢٠٢٥	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	٥٧,٨٣٧	١,٣٩٨	١,٢٨٨
القيمة العادلة لموجودات الخطة	(٤٩,٦٣٤)	(٨٧١)	(٤,٢٦٩)
العجز/(الفائض) في الخطة	٨,٢٠٣	٥٢٧	(٢,٩٨١)

٢٠٢٤	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	٥٨,٨٩٣	١,٤٠٨	١,٤٣٤
القيمة العادلة لموجودات الخطة	(٤٢,٨٩٠)	(٧٢٧)	(٣,٠٧٠)
العجز/(الفائض) في الخطة	١٦,٠٠٣	٦٨١	(١,٦٣٦)

خطة تقاعد الموظفين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ هي ٢,٤٠٦ ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٣,٠٥٥ ألف دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للموظفين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ هي ٤ ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٧٦ ألف دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ هي ٢٢٥ ألف دولار أمريكي والأرباح المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٤٠ ألف دولار أمريكي.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

المبالغ المعترف بها في احتياطي التقاعد والالتزامات الطبية هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٣
١ يناير	٨,٤١٨	٤١٩	(١,٨٤٠)	٦,٩٩٧	٢,٩٩٧
أثر التغيرات في الافتراضات المالية	(٥,٨٠٢)	(٨٨)	(١٩٥)	(٦,٠٨٥)	٨٩٥
أثر التغيرات في الافتراضات الديمغرافية	١٩٤	١٠	-	٢٠٤	-
أثر تعديلات الخبرة	(١,٦٧٢)	(٢٧)	(٧٠٣)	(٢,٤٠٢)	(١,٤٠١)
العائد على موجودات الخطة ناقص معدل الخصم	٧٧٢	(٥٩)	١٠٧	٨٢٠	١,٢٩٣
تعديلات أخرى	(١,١٠٤)	(٤)	(٥)	(١,١١٣)	٣,٢١٣
٣١ ديسمبر	٨٠٦	٢٥١	(٢,٦٣٦)	(١,٥٧٩)	٦,٩٩٧

إن تحليل الاستحقاق المتوقع موضح أدناه:

٢٠٢٤	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
السنة الأولى	٤,٤١٣	٤٨	(١٩)
السنة الثانية	١,٤٩٥	٧٩	(١٨)
السنة الثالثة	٢,٧٩٣	٩٥	(١٦)
السنة الرابعة	١,٤٥٧	٩٨	(٧)
السنة الخامسة	٢,٦٨٤	١٠١	(٥)
الخمس السنوات التالية	١٢,٤٤٤	٥٥٦	(٥٤)

٢٠٢٣	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
السنة الأولى	٣,٩٦١	٩٦	(١٩)
السنة الثانية	١,٥٥٩	٩٥	(١٨)
السنة الثالثة	١,٣٢١	٩٤	(١٦)
السنة الرابعة	٣,٧٩٤	١١٠	(٧)
السنة الخامسة	١,٣٩٢	١٠٩	(٥)
الخمس السنوات التالية	١٢,٥٩٣	٥٢٠	٣٨٤

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

١٦. رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة في نهاية فترة التقرير مما يلي:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
رأس المال المصرح به	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
رأس المال المكتتب به	٨٥٨,٦٩٠	٨٥٨,٦٩٠
رأس مال مكتتب به ولم يتم استدعاؤه	(٢٥,٧٣٠)	(٢٦,٠٥٠)
رأس مال تم استدعاؤه (القيمة الاسمية)	٨٣٢,٩٦٠	٨٣٢,٦٤٠
القسط المستحق لكنه لم يتم دفعه	(٨٦,١٤٢)	(٨٥,٩٨٢)
رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية)	**٧٤٦,٨١٨**	٧٤٦,٦٥٨
علاوة إصدار مكتتب بها	٦٧,٩٠٢	٥٣,٨٦٨
علاوة إصدار مكتتب بها ولم يتم استدعاؤها	(١٣,٦٣١)	(١٠,٥١٨)
علاوة إصدار مكتتب بها تم استدعاؤها	٥٤,٢٧١	٤٣,٣٥٠
القسط المستحق لكنه لم يتم دفعه	(٤٥,٢٩١)	(٣٤,٤٥٥)
رأس المال المدفوع (علاوة إصدار)	٨,٩٨٠	٨,٨٩٥
رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية زائداً علاوة إصدار)	**٧٥٥,٧٩٨**	٧٥٥,٥٥٣

١٧. الاحتياطي العام

وفقًا للمادة ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، تقوم الجمعية العامة سنويًا بتحديد توزيعات الأرباح التي سيتم توزيعها فقط بعد أن يصل الاحتياطي إلى ٢٥٪ من رأس المال المكتتب به.

وفقا لقرار الجمعية العامة رقم. ٤٤٢-٥ / GA١ المعتمد في ٤ سبتمبر ٢٠٢٢ خلال الاجتماع السادس عشر للجمعية العامة، يتعين على المؤسسة تخصيص ٦٪ من صافي دخلها ولكن بما لا يقل عن ٢ مليون دولار أمريكي سنويًا ولا يزيد عن ٥ مليون دولار أمريكي سنويًا لبرامج تطوير التجارة لدى المؤسسة والمبادرات والارتباطات الأخرى لمدة ٥ سنوات مقبلة تبدأ من صافي الدخل لسنة ٢٠٢٠. خلال السنة، خصصت المؤسسة ٥ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٤ (٤,٢٩ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣) لهذا الغرض.

١٨. مصروفات ادارية أخرى

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
استشارات وتسويق	٣,٠٣٠	٢,٦٣١
إيجار مكتب وخدمات مساندة	١,٦٦٣	١,٧٠٧
اتصالات واشتراكات	٢,٥٠٨	١,٨٦٤
مصاريف سفر	١,٣٠٩	١,٢٧٨
مصاريف اجتماعات	٩٧٣	١,٤٠٣
مصاريف أخرى	٦٩٨	١,٠٢٦
	١٠,١٨١	٩,٩٠٩

١٩. التزامات غير مدفوعة

الالتزامات القائمة غير المدفوعة هي عمليات التمويل التجارية السارية المفعول المعلنة والتي يمكن للعملاء المطالبة بها في أي وقت. وتتألف الالتزامات القائمة من البنود التالية:

- العمليات سارية المفعول المعلنة والتي لم يبدأ سحبها بعد.
- الجزء القائم من تلك العمليات الواقعة تحت السحب النشط بما في ذلك الاعتمادات المستندية الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات المؤجلة غير المستوفاة واعتمادات الجهوز.

تتكون الالتزامات غير المدفوعة مما يلي:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
التزامات غير مدفوعة - تمويل التجارة بالمرابحة	**٤٩٦,٥٦٣**	٣٢٧,٨٩٦
اعتمادات مستندية واعتمادات الجهوز	**٧٢,٠٤٤**	٢٠٨,٢٠٨
	٥٦٨,٦٠٧	٥٣٦,١٠٤

تم تسجيل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالاعتمادات المستندية والالتزامات غير المصروفة بمبلغ ١,٠٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ١,٣٨ مليون دولار أمريكي) تحت تمويل المرابحة التجارية.

٢٠. محفظة الاستحقاقات

إن الموجودات والمطلوبات المالية وفقًا لفترات الاستحقاق التعاقدي الخاصة بها هي كما يلي:

٢٠٢٤	فترة الاستحقاق المحددة				
	أقل من ٣ شهور	من ٣ إلى ١٢ شهرا	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	فترة الاستحقاق غير المحددة	المجموع
الموجودات						
النقد وما في حكمه	**١٦١,٦٨٤**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١٦١,٦٨٤**
ودائع مرابحات السلع	**-**	**٣١,٧٤٥**	**-**	**-**	**-**	**٣١,٧٤٥**
ودائع الوكالة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
تمويل التجارة بالمرابحة	**٤٦٠,٣٦٧**	**٦٩٠,٤٣٦**	**١٨٩,٦١٢**	**-**	**-**	**١,٣٤٠,٤١٥**
استثمارات في الصكوك	**٤٣,٦٢٥**	**٤٧,٩٩٦**	**٢٥٦,٥١٥**	**١٧٩,٦٩٥**		**٥٢٧,٨٣١**
مجموع الموجودات المالية	**٦٦٥,٦٧٦**	**٧٧٠,١٧٧**	**٤٤٦,١٢٧**	**١٧٩,٦٩٥**	**-**	**٢,٠٦١,٦٧٥**

٢٠٢٤	فترة الاستحقاق المحددة				
	أقل من ٣ شهور	من ٣ إلى ١٢ شهرا	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	فترة الاستحقاق غير المحددة	المجموع
المطلوبات						
مطلوب لجهات ذات علاقة	**٧٥٩**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٧٥٩**
ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع	**٤٩٨,٢٣٩**	**٢٩٠,٤٣٧**	**-**	**-**	**-**	**٧٨٨,٦٧٦**
مجموع المطلوبات المالية	**٤٩٨,٩٩٨**	**٢٩٠,٤٣٧**	**-**	**-**	**-**	**٧٨٩,٤٣٥**
التزامات غير مدفوعة (ايضاح ١٩)	**٢٦٦,٦٠٢**	**٢٢٩,٩٦١**	**-**	**-**	**-**	**٤٩٦,٥٦٣**

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٠٢٣	فترة الاستحقاق المحددة				
	أقل من ٣ شهور	**من ٣ إلى ٢ شهرا**	**من ١ إلى ٥ سنوات**	**أكثر من ٥ سنوات**	**فترة الاستحقاق غير المحددة**	**المجموع**
الموجودات						
النقد وما في حكمه	١٢٧,٧٢٧	-	-	-	-	١٢٧,٧٢٧
ودائع مرابحات السلع	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	١٠,٠٠٠
ودائع الوكالة	-	٢٠,٠٠٠	-	-	-	٢٠,٠٠٠
تمويل التجارة بالمرابحة	٣٨٩,٣٩٤	٦٢٠,١٦١	١٢,٨١٢	-	-	١,٠٢٢,٣٦٧
استثمارات في الصكوك	٥,٣٠٣	٣٣,٦٧٦	٢٢١,٤٨١	١٦٥,٩٥٧	-	٤٢٦,٤١٧
مجموع الموجودات المالية	٥٣٢,٤٢٤	٦٧٣,٨٣٧	٢٣٤,٢٩٣	١٦٥,٩٥٧	-	١,٦٠٦,٥١١

٢٠٢٣	فترة الاستحقاق المحددة				
	أقل من ٣ شهور	**من ٣ إلى ١٢ شهرا**	**من ١ إلى ٥سنوات**	**أكثر من ٥ سنوات**	**فترة الاستحقاق غير المحددة**	**المجموع**
المطلوبات						
مطلوب لجهات ذات علاقة	١,١٤٨	-	-	-	-	١,١٤٨
ودائع مرابحات السلع مستحقة الدفع	١١٥,٠٥٤	٣٠٠,١٥٨	-	-	-	٤١٥,٢١٢
مجموع المطلوبات المالية	١١٦,٢٠٢	٣٠٠,١٥٨	-	-	-	٤١٦,٣٦٠
التزامات غير مدفوعة (ايضاح ١٩)	٢٩٩,٣٢٣					٥٣٦,١٠٤

٢١. صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
ريال سعودي	**١,٧١٢**	٢,٨٩٤
يورو	**٦,٥٤٩**	٥,٩٢٥
درهم اماراتي	**٩**	٩

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٢. تركز الموجودات المالية

ان التوزيع الجغرافي لصافي الموجودات المالية هو كما يلي:

٢٠٢٤	النقد وما في حكمه	ودائع مرابحات السلع	ودائع الوكالة	تمويل التجارة بالمرابحة	استثمارات في الصكوك	المجموع
بحرين	١٠,٠٠٠	١٠,٢٤٩	-	-	١٦,١١٤	٣٦,٣٦٣
بنغلادش	-	-	-	١٧٢,٩٥٢	-	١٧٢,٩٥٢
بلجيكا	١٠	-	-	-	-	١٠
بوركينا فاسو	-	-	-	٤٩,٦٩٩	-	٤٩,٦٩٩
الكاميرون	-	-	-	١٢,٦٨٥	-	١٢,٦٨٥
فرنسا	١٠,٠٠٠			-	-	١٠,٠٠٠
جزر القمر	-	-	-	١٥,٢٩٠	-	١٥,٢٩٠
جيبوتي	-	-	-	١٠,٣٠٥	-	١٠,٣٠٥
مصر	-	-	-	٢٤٢,٨١٩	-	٢٤٢,٨١٩
جامبيا	-	-	-	٣٨,٥١٢	-	٣٨,٥١٢
غينيا	-	-	-	٣,٤٥٧	-	٣,٤٥٧
هونغ كونغ	-	-	-	-	٤١,٦٥٤	٤١,٦٥٤
أندونيسيا	-	-	-	-	٤٣,٢١٧	٤٣,٢١٧
الكويت	-	-	-	-	٢٤,٨٢٤	٢٤,٨٢٤
ماليزيا	-	-	-	-	٣٩,٨٩٠	٣٩,٨٩٠
المالديف	-	-	-	٦٥,١٥٦	-	٦٥,١٥٦
مالي	-	-	-	٣٦,٩٥٠	-	٣٦,٩٥٠
موريتانيا	-	-	-	١٣,٨٠٩	-	١٣,٨٠٩
عُمان	-	-	-	-	٢,٠٩٠	٢,٠٩٠
باكستان	-	-	-	١٨٨,٣٣٢	-	١٨٨,٣٣٢
قطر	٢٠,٠٠٠	٢١,٤٩٦	-	-	١٩,١٦٩	٦٠,٦٦٥
البنك الإسلامي للتنمية	-	-	-	-	٥٠,٣٩٥	٥٠,٣٩٥
المملكة العربية السعودية	١,٧١٣	-	-	-	١٤٢,٨٦٢	١٤٤,٥٧٥
سنغال	-	-	-	١٥٦,٢٤٩	-	١٥٦,٢٤٩
طاجيكستان	-	-	-	١٧,٤٨٧	-	١٧,٤٨٧
توغو	-	-	-	٢٥,٨٧٨	-	٢٥,٨٧٨
تونس	-	-	-	٥٧,٤٠٥	-	٥٧,٤٠٥
تركيا	-	-	-	٩٦,٨٢٧	-	٩٦,٨٢٧
الإمارات العربية المتحدة	١,١٢٥	-	-	-	١٤٧,٦١٦	١٤٨,٧٤١
المملكة المتحدة	١١٨,٨٣٦	-	-	-	-	١١٨,٨٣٦
أوزباكستان	-	-	-	١٣٦,٦٠٣	-	١٣٦,٦٠٣
المجموع	١٦١,٦٨٤	٣١,٧٤٥	-	١,٣٤٠,٤١٥	٥٢٧,٨٣١	٢,٠٦١,٦٧٥

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٠٢٣	النقد وما في حكمه	ودائع مرابحات السلع	ودائع الوكالة	تمويل التجارة بالمرابحة	استثمارات في الصكوك	المجموع
بحرين	-	١٠,٠٠٠	-	-	٤,٨٧٣	١٤,٨٧٣
بنغلادش	-	-	-	٧٩,٢٧٢	-	٧٩,٢٧٢
بلجيكا	٩	-	-	-	-	٩
بوركينا فاسو	-	-	-	٦٠,٧٢٢	-	٦٠,٧٢٢
الكاميرون	-	-	-	١٥,٢١٨	-	١٥,٢١٨
جزر القمر	-	-	-	٢٠,٦٠٨	-	٢٠,٦٠٨
ساحل العاج	-	-	-	٢٥٣	-	٢٥٣
جيبوتي	-	-	-	٣٨,٠٣٢	-	٣٨,٠٣٢
مصر	-	-	-	١٠٩,١٧٩	-	١٠٩,١٧٩
جامبيا	-	-	-	٤٣,٠٤١	-	٤٣,٠٤١
غينيا	-	-	-	٢,٧٨٦	-	٢,٧٨٦
هونغ كونغ	-	-	-	-	١٧,٠١٨	١٧,٠١٨
أندونيسيا	٣٥٨	-	-	١٠,٠٩٨	٤٣,٣١٢	٥٣,٧٦٨
قرغيستان	-	-	-	٢٧١	-	٢٧١
الكويت	٢٠,٠٠٠	-	٢٠,٠٠٠	-	١٩,٨٥٨	٥٩,٨٥٨
ماليزيا	-	-	-	-	٢٧,٦١٢	٢٧,٦١٢
المالديف	-	-	-	٥٦,٩٤٥	-	٥٦,٩٤٥
مالي	-	-	-	٣٥,٨٣٩	-	٣٥,٨٣٩
موريتانيا	-	-	-	٧٢,٣٠٧	-	٧٢,٣٠٧
نيجيريا	-	-	-	١٠,٢٢٣	-	١٠,٢٢٣
عُمان	-	-	-	-	٦,٤٦٨	٦,٤٦٨
باكستان	-	-	-	١٠٢,٦٦٢	-	١٠٢,٦٦٢
قطر	٢٠,٠٠٠	-	-	-	٣٨,٩٩٦	٥٨,٩٩٦
اقليمي	-	-	-	٣٣,٤٩٥	-	٣٣,٤٩٥
البنك الإسلامي للتنمية	-	-	-	-	٤٩,٩٩٧	٤٩,٩٩٧
المملكة العربية السعودية	٢,٨٩٥	-	-	-	١٠٥,١٧١	١٠٨,٠٦٦
سنغال	-	-	-	١١٧,٨٣٧	-	١١٧,٨٣٧
طاجيكستان	-	-	-	١١,٤٣٤	-	١١,٤٣٤
توغو	-	-	-	١٣,٨١٦	-	١٣,٨١٦
تونس	-	-	-	٦٤,٤٤٩	-	٦٤,٤٤٩
تركيا	-	-	-	٤٠,٢٢١	-	٤٠,٢٢١
الامارات العربية المتحدة	٤٠,٥١٣	-	-	-	١١٣,١١٢	١٥٣,٦٢٥
أوغندا	-	-	-	٨٦٨	-	٨٦٨
المملكة المتحدة	٤٣,٩٥٢	-	-	-	-	٤٣,٩٥٢
أوزباكستان	-	-	-	٨٢,٧٩١	-	٨٢,٧٩١
المجموع	١٢٧,٧٢٧	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١,٠٢٢,٣٦٧	٤٢٦,٤١٧	١,٦٠٦,٥١١

تعكس المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي تقع فيها الجهات المستفيدة من الموجودات.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٣. إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة وفق ا لسياسات وإجراءات وتوجيهات إدارة المخاطر. التي تتولى بتقديم خدمات إدارة المخاطر. إن إدارة المخاطر مسؤولة عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر وإرشاداتها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من محفظة مخاطر منخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة انواع المخاطر الملازمة للأنشطة. كما أسست المؤسسة أيضا لجنة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها وإرشاداتها وتحديد إطار وقابلية إدارة المخاطر؟ في المؤسسة بهدف التأكد من وجود إجراءات رقابية مناسبة على كافة أنواع المخاطر الرئيسة الناتجة عن المعاملات في الأنشطة المالية للمؤسسة.

تقوم مستويات من لجان الإدارة بأدوار الرقابة والإشراف، وتتكون من لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الائتمان والاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر. ولجنة الموجودات والمطلوبات هي إدارة الرقابة على نشاطات مخاطر المالية والخزينة للمؤسسة. تتأكد لجنة العمليات والاستثمار من التطبيق الفعلي لسياسات الائتمان للبنك وتشرف على جميع مواضيع مخاطر الائتمان المتعلقة بالائتمان السيادي وغير السيادي. وتتأكد لجنة إدارة المخاطر من وجود رقابة وإشراف ملائمين على جميع المخاطر الرئيسة الناتجة من عمليات الاستثمار والتمويل، وذلك من خلال تبني الأطر المناسبة لإدارة المخاطر والسياسات الإرشادية وتقارير المخاطر المناسبة.

أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرفٍ ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الآخر خسارة مالية.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمؤسسة هو قيمها الدفترية كما تم الافصاح عنه في قائمة المركز المالي (إيضاح ٦ و ٧ و ١٠). تتمثل الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من الوكالة / ودائع مرابحات السلع تمويل التجارة بالمرابحة واستثمارات في الصكوك والتي يتم تغطيتها بصورة رئيسية بضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقاً لمعيار الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. وتتم تغطية تمويل التجارة بالمرابحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء أو ضمانات بنوك تجارية صادرة عن مؤسسات ذات تقييم مقبول بناء على سياستها.

وتتضمَّن مخاطر الائتمان الخسائر المحتمَلة التي تنتج من الأطراف المقابلة (مثل الدول والبنوك / المؤسسات المالية والشركات وما إلى ذلك) عندما لا تتوفر لديها المقدرة أو الرغبة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، وضعت المؤسسة وطبَّقت سياسات وضوابط ائتمانية شاملة كجزءٍ من إطار العمل في إدارة مخاطر الائتمان، وذلك لإعطاء إرشادات واضحة بشأن مختلف أنواع التمويل. بالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة بتطبيق معايير تقييم الأطراف الأخرى وهيكل تفصيلي لحدود حالات التعرض للمخاطر وفقًا لأفضل الممارسات البنكية. في واقع الأمر، فإن أحد العناصر المهمة لإدارة مخاطر الائتمان هو حدود التعرض المحددة للمستفيد الفردي أو المدين ومجموعة المدينين المرتبطين. وفي هذا الصدد، لدى المؤسسة هيكل جيد التطور لحدود الائتمان والذي يعتمد على القوة الائتمانية للمستفيد.

وتحتفظ المؤسسة بنظام تصنيف داخلي شامل لمختلف فئات الأطراف المقابلة المؤهلة للتمويل. وعند تقديم التمويل إلى الدول الأعضاء، ينبغي للمؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة.

ويتم الإبلاغ عن هذه السياسات والمبادئ التوجيهية بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على قابلية تحمل مخاطر الائتمان بشكل عام وإظهارها ضمن المعايير التي تحددها الإدارة. إن صياغة سياسة الائتمان وتحديد سقف ائتماني ومراقبة استثناءات الائتمان / التعرض والمراجعة / مراقبة المهام التي يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل مكتب إدارة المخاطر الذي يسعى لضمان امتثال وحدات الأعمال بحدود المخاطر التي وضعتها الإدارة ومجلس الإدارة.

وتشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد الأصلي المستفيد. وقد تم تطوير إرشادات لمراقبة حدود تعرض الدول للمخاطر وذلك لحماية المؤسسة من مخاطر لا مبرر لها. ويتم تحديد حدود تعرض الدول للمخاطر وتتم مراجعتها بشكل دوري مع الأخذ بالاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي والتطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

إن المخصص المعترف به خلال السنة هو كما يلي:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
ذمم مرابحة مدينة	**٣,٨٤٥**	٤,٨٦٩
استثمارات في الصكوك	**١٠٤**	٢٩٢
النقد وما في حكمه	**(١)**	(١)
	٣,٩٤٨	٥,١٦٠

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

ب) مخاطر السوق ومخاطر السيولة

إن المؤسسة عرضة للمخاطر التالية:

١) مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق ادوات التحوط لكنها تقوم بمراقبة تكوين موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل أرصدتها بصورة منتظمة للحد. لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن جزءاً جوهرياً من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة بالدولار الأمريكي الذي تسجل به المؤسسة مواردها كحقوق الملكية. أي تمويل بعملات غير العملة الوظيفية يعتمد على مبادئ التمويل المتطابق أو يتم تمويله من خلال شركاء التمويل خارجيين. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة بالعملات.

٢) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة صافي متطلبات التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجها متحفظاً عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما في حكمه وودائع من خلال بنوك وتمويل التجارة بالمرابحة بتواريخ استحقاق قصيرة الاجل من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. وقد تم عرض بيان الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المؤسسة في الإيضاح (٢٠).

٣) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من احتمال تأثير التغيرات في هامش الربح على قيمة الادوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على استثماراتها في الودائع من خلال بنوك والاستثمارات في الصكوك وتمويل التجارة بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عوائد المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناء على التعرض لأسعار الربح كما في تاريخ إعداد القوائم المالية، وكذلك التغيير المحدد في بداية السنة المالية وهو يبقى ثابتاً طوال فترة التقرير. وقد تم استخدام ٥٠ نقطة اساس عند تقديم التقارير الداخلية عن سعر هامش الربح إلى كبار موظفي الإدارة وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الربح.

ج) المخاطر التشغيلية

تستفيد المؤسسة من التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، والحوادث وجمع بيانات (أحداث) الخسارة، ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية. وقد تم دمج وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية بشكل كامل في الهيكل العام لإدارة المخاطر وتستند إلى نموذج ملكية لامركزية يعتمد على خطوط الدفاع الثلاثة التالية: (١) إدارة خط الأعمال، (٢) إدارة المخاطر التشغيلية، و (٣) المراجعة المستقلة للفحص.

د) مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

تولي المؤسسة أهمية في حماية عملياته من مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة باعتبار ذلك جزءاً من إدارة المخاطر التشغيلية. ويشكل الالتزام بالشريعة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من مهمة المؤسسة بما يتماشى مع مواد اتفاقية تأسيسها. وبالتالي، فالمؤسسة تقوم بإدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة بفعالية من خلال إطار قوي من الإجراءات والسياسات. ولذا، فإن الإدارات المتخصصة في إدارة عمليات المؤسسة تتضمن ضمن إجراءاتها ثقافة الالتزام بالشريعة باعتبارها الخط الأول للدفاع عن الشريعة، في حين أن قسم الالتزام الشرعي لمجموعة البنك هو بمثابة خط الدفاع الثاني لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة بشكل استراتيجي قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي لمجموعة البنك تأكيداً معقولاً مستقلاً باعتباره الخط الثالث للدفاع بعد تنفيذ المعاملات / العمليات وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي في ذلك على منهجية التدقيق الشرعي الداخلي القائمة على المخاطر.

ه) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي الثمن الذي سيتم تسلمه من بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ولا تختلف القيم العادلة للموجودات التشغيلية بشكل جوهري عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية.

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأداة مالية مماثلة (دون تعديل أو إعادة ترتيب)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة أو أساليب تقييم أخرى تعتمد فيها جميع المعطيات الهامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها، و

المستوى الثالث: أساليب تقييم لا تعتمد فيها أي معطيات مهمة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها.

يتم قياس الاستثمار في الصكوك باستخدام تقنيات المستوى الأول.

لا توجد تحويلات ما بين المستويات خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٤. المعلومات القطاعية

يوافق مجلس الإدارة على التخصيص العام للموارد للأنشطة التنموية المختلفة للمؤسسة. ومن أجل ضمان توفر الموارد الكافية لتمكينها من تحقيق الأهداف التنموية، تشارك المؤسسة بنشاط في إدارة الخزينة والسيولة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية على النحو المفصح عنه في صلب قائمة المركز المالي، ويتم تمويلها مركزياً من خلال رأسمال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معيار المحاسبة المالية رقم (٢٢) "التقارير القطاعية" حيث ان مجلس الإدارة يراقب أداء المؤسسة ومركزها المالي ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامجها التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة لا تقدم معلومات محددة تتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية رقم ٢٢. وقد تم بيان التوزيع الجغرافي للموجودات المالية للمؤسسة في الإيضاح ٢٢.

٢٥. الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة

تدير المؤسسة ثلاث فئات من حسابات الاستثمار / الموجودات الخاضعة للإدارة.

١. تتلقى المؤسسة أموالاً من جهات خارجية وجهات ذات علاقة لتوفير تمويل التجارة بالمرابحة للعملاء. ويتم تسلم هذه الأموال من أعضاء التمويل المشترك بموجب مبادئ المضاربة حيث لا تتمتع المؤسسة بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأموال التي تتلقاها المؤسسة، وبالتالي، يتم التعامل معها على أنها شبه حقوق ملكية لأصحاب حسابات الاستثمار. توافق المؤسسة على معدل ربح ثابت يتراوح من ١٪ إلى ١٥٪ (١٪ إلى ١٥٪ في ٢٠٢٣) من الربح المحقق من تمويل التجارة بالمرابحة مع أصحاب حسابات الاستثمار ويتم عرضه كحصة المضارب في الربح في قائمة الدخل.

بلغت الموجودات المدارة نيابة عن جهات ذات علاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ٥٤٢,٣ مليون دولار أمريكي (٥٨٧,٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣).

٢. كان لدى المؤسسة ترتيبات قائمة على الوكالة مع بنك التصدير والاستيراد السعودي حيث قدمت خدمات إدارة الاستثمار لبنك التصدير والاستيراد السعودي باعتباره وكيلها. لم تتعرض المؤسسة لأي مخاطر عوائد متغيرة على استثمار هذه الأموال وبالتالي فهي لا تسيطر على هذه الأموال. وبالتالي، لا تعترف المؤسسة بهذه الأموال في قائمة مركزها المالي.

خلال السنة، ربحت المؤسسة صفر (٠,٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣) كأجر متغير وثابت لوكيل الاستثمار. يتم الاتفاق على المكافأة من خلال الاتفاقية الإطارية بين المؤسسة وبنك التصدير والاستيراد السعودي.

خلال السنة ٢٠٢٣ ، قامت المؤسسة وبنك الاستيراد والتصدير السعودي بإنهاء ترتيبات الوكالة وبناء على ذلك قامت المؤسسة بتحويل جميع صافي الموجودات ذات الصلة إلى بنك الاستيراد والتصدير السعودي. لم تعد المؤسسة تعمل كوكيل استثماري لبنك التصدير والاستيراد السعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٣. لدى المؤسسة أموال مستحقة بقيمة ١٣٣,٤ مليون دولار أمريكي (١٧,٧ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣) بموجب ترتيبات الوكالة. وقد استثمرت المؤسسة هذه الأموال في النقد والأرصدة ومرابحة تجارة السلع وتمويل مرابحة التجارة وتعمل كوكيل لها.

٢٦. الاعتماد والموافقة على القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس إدارة المؤسسة في ١٨ مارس ٢٠٢٥ (الموافق ١٨ رمضان ١٤٤٦هـ) لتقديمها إلى أعضاء الجمعية العامة للموافقة عليها.

الفصل 07

المـــلاحـــق

الملحق رقم 1:
نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

تأسيس البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) هو بنك إنمائي متعدد الأطراف، تمّ إنشاؤه بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية، في 21 رجب 1394 هـ (12 أغسطس 1974). عُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395 هـ (يوليو 1975)، وبدأ البنك الإسلامي للتنمية عملياته رسمياً في 15 شوال 1395 هـ (20 أكتوبر 1975).

الرؤية

يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يصبح بنكاً إنمائياً من المستوى العالمي، يستلهم من المبادئ الإسلامية، ويساعد بشكلٍ كبير في تغيير مشهد التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي واستعادة كرامته.

الرسالة

النهوض بالتنمية البشرية الشاملة مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التي تتمثّل في التخفيف من حدّة الفقر وتحسين الصحة والنهوض بالتعليم وتطوير الحوكمة وتحقيق الرخاء للشعوب.

العضوية

يضمّ البنك الإسلامي للتنمية 57 دولة عضو من مختلف الأقاليم. تنصّ الشروط الأساسية للعضوية على أن تكون الدولة المرشحة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، وأن تسدّد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابها في أسهم رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، وأن تقبل أيّ شروط وأحكام يقررها مجلس المحافظين.

رأس المال

وافق مجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الخامس والأربعين على الزيادة العامة السادسة في رأس المال، وذلك بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلامي. وقد بلغ رأس المال المكتتب للبنك الإسلامي للتنمية 58.7 مليار دينار إسلامي.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتكوّن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة كيانات، وهي: البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ومعهد البنك الإسلامي للتنمية (IsDBI)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

المقرّ الرئيس والمراكز الإقليمية

يقع المقرّ الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدّة في المملكة العربية السعودية، ولديه 10 مكاتب إقليمية في أبوجا (نيجيريا) وألماتي (كازاخستان) وأنقرة (تركيا) والقاهرة (مصر) وداكار (السنغال) ودكا (بنغلاديش) وجاكرتا (أندونيسيا) وكمبالا (أوغندا) وباراماريبو (سورينام) والرباط (المغرب)، بالإضافة إلى مركز التميز في كوالالمبور (ماليزيا).

السنة المالية

كانت السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية القمرية (هـ)، ولكن تمّ تغيير السنة المالية في 1 يناير 2016 إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ من الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق 1 يناير)، وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل عام).

الوحدة الحسابية

الوحدة الحسابية في البنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي (ID)، وهو ما يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR) في صندوق النقد الدولي.

اللغة

اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، ولكن تستخدم اللغتان الإنجليزية والفرنسية أيضاً كلغات للعمل.

الملحق رقم 2:

قائمة بالمساهمين في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC

رأس المال المكتتب والمطلوب دفعه والمدفوع اعتباراً من 12/31/ 2024 (الترتيب وفق رأس المال المدفوع)

الرقم التسلسلي	العضو	المبلغ المكتتب به	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المدفوع
1	البنك الإسلامي للتنمية	26,637	31.02 %	26,637	31.98 %	26,637	35.67 %
2	المملكة العربية السعودية	14,557	16.95 %	12,000	14.41 %	12,000	16.07 %
3	الصندوق السعودي للتنمية، السعودية	6,065	7.06 %	6,065	7.28 %	6,065	8.12 %
4	الكويت	4,821	5.61 %	4,821	5.79 %	4,821	6.46 %
5	تركيا	3,536	4.12 %	3,536	4.25 %	3,536	4.73 %
6	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	3,000	3.49 %	3,000	3.60 %	3,000	4.02 %
7	ماليزيا	2,898	3.37 %	2,898	3.48 %	2,898	3.88 %
8	بنك تنمية الصادرات، إيران	2,500	2.91 %	2,500	3.00 %	2,486	3.33 %
9	مصر	1,513	1.76 %	1,513	1.82 %	1,513	2.03 %
10	نيجيريا	1,000	1.16 %	1,000	1.20 %	1,000	1.34 %
11	قطر	1,000	1.16 %	1,000	1.20 %	1,000	1.34 %
12	العراق	850	0.99 %	850	1.02 %	850	1.14 %
13	باكستان	843	0.98 %	843	1.01 %	843	1.13 %
14	بنك البركة الإسلامي، البحرين	818	0.95 %	818	0.98 %	818	1.10 %
15	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر	718	0.84 %	718	0.86 %	718	0.96 %
16	الجزائر	608	0.71 %	608	0.73 %	608	0.81 %
17	بروناي دار السلام	582	0.68 %	582	0.70 %	582	0.78 %
18	تونس	560	0.65 %	560	0.67 %	560	0.75 %
19	المغرب	510	0.59 %	510	0.61 %	510	0.68 %
20	بنك ملت، إيران	500	0.58 %	500	0.60 %	500	0.67 %
21	إندونيسيا	206	0.24 %	206	0.25 %	206	0.28 %
22	بنغلاديش	202	0.24 %	202	0.24 %	202	0.27 %
23	إيران	8,692	10.12 %	8,692	10.44 %	192	0.26 %
24	البحرين	185	0.22 %	185	0.22 %	185	0.25 %
25	سورية	185	0.22 %	185	0.22 %	185	0.25 %
26	فلسطين	184	0.21 %	184	0.22 %	184	0.25 %
27	الإمارات العربية المتحدة	184	0.21 %	184	0.22 %	184	0.25 %
28	شركة البركة للاستثمار، لندن	161	0.19 %	161	0.19 %	161	0.22 %
29	ليبيا	139	0.16 %	139	0.17 %	139	0.19 %
30	الأردن	130	0.15 %	130	0.16 %	130	0.17 %
31	البنك الاسلامي الأردني	118	0.14 %	118	0.14 %	118	0.16 %
32	بنك كشاورزي، إيران	100	0.12 %	100	0.12 %	100	0.13 %
المجموع الكلي							

الرقم التسلسلي	العضو	المبلغ المكتتب به	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المدفوع
33	بنك اقتصاد نوين (EN)، إيران	100	0.12 %	100	0.12 %	100	0.13 %
34	موريتانيا	100	0.12 %	100	0.12 %	100	0.13 %
35	البنك الوطني الإيراني، إيران	100	0.12 %	100	0.12 %	100	0.13 %
36	بنك الصناعة والمناجم، إيران	100	0.12 %	100	0.12 %	100	0.13 %
37	اليمن	100	0.12 %	100	0.12 %	99	0.13 %
38	كوت ديفوار	85	0.10 %	85	0.10 %	85	0.11 %
39	السودان	93	0.11 %	77	0.09 %	77	0.10 %
40	بوركينا فاسو	75	0.09 %	75	0.09 %	75	0.10 %
41	الصومال	72	0.08 %	72	0.09 %	72	0.10 %
42	بنك البركة التركي	69	0.08 %	69	0.08 %	69	0.09 %
43	لبنان	61	0.07 %	61	0.07 %	61	0.08 %
44	موزامبيق	60	0.07 %	60	0.07 %	60	0.08 %
45	بنك البركة، تونس	53	0.06 %	53	0.06 %	53	0.07 %
46	أذربيجان	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
47	بنك التجارة الإيراني	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
48	بنين	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
49	جيبوتي	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
50	غامبيا	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
51	سورينام	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
52	أوزبكستان	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
53	قيرغيزستان	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
54	أوغندا	49	0.06 %	49	0.06 %	49	0.07 %
55	السنغال	48	0.06 %	48	0.06 %	48	0.06 %
61	تركمانستان	50	0.06 %	50	0.06 %	50	0.07 %
56	بنك النيل للتجارة والتنمية، السودان	26	0.03 %	26	0.03 %	26	0.03 %
57	البنك الإسلامي السوداني، السودان	26	0.03 %	26	0.03 %	26	0.03 %
58	بنك التضامن الإسلامي، السودان	26	0.03 %	26	0.03 %	26	0.03 %
59	الغابون	22	0.03 %	22	0.03 %	22	0.03 %
60	طاجكستان	50	0.06 %	50	0.06 %	17	0.02 %
62	جزر المالديف	50	0.06 %	50	0.06 %	34	0.05 %
63	الكاميرون	2	0.00 %	2	0.00 %	2	0.00 %
64	النيجر	50	0.06 %	50	0.06 %	-	0.00 %
		85,869	**100 %**	**83,296**	**100 %**	**74,682**	**100 %**

الملحق رقم 3:

إدارة المخاطر، والشؤون القانونية، والامتثال والمراجعة الداخلية

إدارة المخاطر

تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهودها لتعزيز البنية التحتية لإدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها، وذلك لزيادة ضمان قدرة المؤسسة على التعامل مع المخاطر الناجمة عن بيئة الأعمال المتقلّبة والتحديات التشغيلية المتنوعة. وبعد وضع السياسات والأنظمة الأساسية لإدارة المخاطر، ينصبّ تركيز المؤسسة على زيادة تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر في مجموعات المخاطر الرئيسة (الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية)، إضافةً إلى ترسيخ ثقافة المخاطر. وفي هذا السياق، أصدرت وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين رأيها الائتماني بشأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في 17 ديسمبر 2024، أكدت فيه من جديد حيازة المؤسسة على تصنيف الدرجة الاستثمارية A1 للمدى الطويل، والتصنيف الاستثماري Prime-1 للمدى القصير مع نظرة مستقبلية مستقرة. وهو ما يمثّل تأكيداً جديداً على رصانة نهج المؤسسة في إدارة المخاطر.

ولتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر بطريقة فعّالة على مستوى المؤسسة، حُدّدت المسؤوليات وفق مستويات تتعلق بالإشراف والإدارة والأقسام، كما هو موضح أدناه.

على المستوى الإشرافي:

(مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال المنبثقة عنه)

يقدّم مجلس الإدارة توجيهاً استراتيجياً لتحقيق إدارة فعّالة للمخاطر، ويتحمّل المسؤولية النهائية في إدارة جميع المخاطر المادية التي قد تتعرّض لها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وضمان توفر الموارد والأنظمة والممارسات والثقافة المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر. وللاضطلاع بهذه المسؤوليات، أسس مجلس الإدارة لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال.

على مستوى الإدارة

(لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الائتمان ولجنة الأصول والخصوم ولجنة تقييم المحفظة)

تركّز لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر على القضايا المتعلّقة بالمخاطر على مستوى المؤسسة من حيث السياسات والبنية التحتية للمخاطر، فيما تتولّى لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة تقييم المحفظة مسؤولية مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى ذات الصلة على مستوى المعاملات. ومن ناحية أخرى، تركّز لجنة الأصول والخصوم (ALCO) على المسائل المتعلقة بمخاطر السيولة والسوق.

على مستوى الأقسام

(وظائف العمل/ أصحاب وظائف المخاطر، وظائف الدعم، وظائف الرقابة، والامتثال)

قسم إدارة المخاطر (RMD)

لتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر بطريقة فعّالة، يعمل قسم متخصّص في إدارة المخاطر ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تقديم التقارير إلى مسؤول أول المخاطر، ويركّز على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات وغيرها، وهو قسم مستقل عن وظائف العمل.

قسم الشؤون القانونية

يعمل قسم متخصّص في الشؤون القانونية على تقديم التقارير لرئيس أول المخاطر ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بهدف تقديم مشورة قانونية فعّالة ومجدية، بالإضافة إلى تحديد المخاطر القانونية والتنظيمية وإدارتها. وتشمل القائمة غير الشاملة للأنشطة اليومية المعتادة للوظيفة القانونية صياغة الاتفاقيات، ودعم هيكلة المعاملات، وتقديم المشورة لمختلف فرق المؤسسة بشأن المسائل القانونية ذات الصلة، والعمل كنقطة محورية لجميع المسائل المتعلقة بقسم الامتثال للشريعة الإسلامية في البنك الإسلامي للتنمية.

ويلعب قسم الشؤون القانونية أيضاً دوراً حاسماً في صياغة السياسات والتوجيهات واللوائح الداخلية للمؤسسة ومراجعتها وتحسينها لضمان شموليتها ومواءمتها مع المعايير القانونية.

وظيفة الامتثال

تعمل وظيفة امتثال متخصّصة على تقديم التقارير لمسؤول أول المخاطر ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بهدف اتخاذ تدابير مناسبة لتحديد مخاطر الامتثال والتخفيف منها، وحماية المؤسسة من العقوبات القانونية والخسائر المالية ومن أن تتأثر سمعتها. تطبّق وظيفة الامتثال في المؤسسة برنامج امتثال لمكافحة غسيل الأموال (AML) قائم على المخاطر، مصمّم للامتثال للمعايير الدولية بشأن مكافحة غسيل الأموال وقوانين وأنظمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وإضافةً لذلك، تعزز وظيفة الامتثال هذه ثقافة المؤسسة من خلال العديد من جلسات التدريب والتوعية الشخصية عبر المؤسسة.

وفيما يخصّ الحوكمة، تتولّى لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال المنبثقة عن المجلس مسؤولية الإشراف على الامتثال، فيما تعمل لجنة قبول الامتثال بوصفها هيئة إدارة اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملاء ذوي المخاطر العالية.

مكتب المراجعة الداخلية

يقدّم مكتب المراجعة الداخلية (IAO) تقاريره العملية إلى مجلس المديرين التنفيذيين ((BED عن طريق لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ((ARC المنبثقة عن المجلس، وذلك بهدف تعزيز قدرة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على خلق قيمةٍ مضافة وحمايتها والحفاظ على استدامتها.

ويعلب المكتب دوراً مهماً في هيكلة الحوكمة في المؤسسة من خلال تزويد المجلس والإدارة بالضمانات والرؤى والتنبؤات والمشورة المستقلة والموضوعية فيما يتعلّق بفعالية وجدوى الضوابط الداخلية وحوكمة المؤسسة.

ويحدّث مكتب المراجعة الداخلية استراتيجيته وخطته في المراجعة بناءً على نتائج تقييم المخاطر والموارد المتاحة، ويدير المكتب وظائف المراجعة والاستشارات وفق معايير المراجعة الداخلية العالمية (GIAS).

وفي عام 2024، واصل المكتب عملية تطوير استراتيجيته وفريقه وأنظمته وعملياته وكفاءاته الأساسية وتحسينها بغية تحقيق معايير المراجعة الداخلية العالمية، وكانت ولا تزال هذه العملية تجري عن طريق التدريب واعتماد مناهج التطوير والمؤتمرات والشهادات والاستثمار في تحديث عمليات المراجعة والمنصة التقنية المرتبطة بها لمواكبة أفضل الممارسات والمعايير.

يعمل المكتب وفقاً للاستراتيجية المؤسساتية وأهدافها وأولويات أصحاب المصلحة والمخاطر الرئيسية ويواصل تقييم هذا النهج بانتظام بغية توفير تعاقدات تتماشى مع الموارد المتاحة وخطة المراجعة الداخلية التي اعتمدتها لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الملحق رقم 4:

عمليات تمويل التجارة المعتمدة

أكبر خمس دول مستفيدة من العمليات المعتمدة من قبل المؤسسة في قطاع الطاقة (مليون دولار أمريكي) في عام 2024.

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

أكبر خمس دول مستفيدة من العمليات المعتمدة من قبل المؤسسة في قطاع الغذاء والزراعة (مليون دولار أمريكي) في عام 2024

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

أكبر المستفيدين من العمليات المعتمدة من قبل المؤسسة في القطاع الخاص (مليون دولار أمريكي) في عام 2024

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

أكبر خمس دول من حيث العمليات المعتمدة من قبل المؤسسة
(مليون دولار أمريكي) في عام 2024

مصر
2024: 2,133
2023: 2,044

بنجلاديش
2024: 1,580
2023: 1,365

بوركينا فاسو
2024: 508
2023: 244

مالديف
2024: 345
2023: 518

باكستان
2024: 318
2023: 367

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

مساهمة المؤسسة في التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي حسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي) في عام 2024

أسيا والشرق الأوسط
2024: 3,341
2023: 2,966

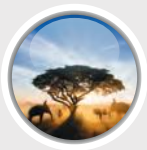

أفريقيا و امريكا اللاتينية
2024: 1,510
2023: 1,633

الإجمالي
2024: 4,851
2023: 4,599

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

عمليات التجارة المعتمدة من قبل المؤسسة من حيث السلع الأساسية
(مليون دولار أمريكي) في عام 2024

	الحبوب والبذور الزيتية	القطن	مواد غذائية أخرى	البترول/ الغاز	أدوية	آلات ومعدات	أخرى	إجمالي العمليات المعتمدة
2024:	186	131	1,859	3,805	-	8	929	7,308
النسبة (%):	3%	2%	27%	55%	0%	0.11%	13%	%100

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

العمليات المعتمدة من قبل المؤسسة للدول الأقل نمواً منذ التأسيس
(مليون دولار أمريكي)

الدول	المجموع الكلي (مليون دولار أمريكي)	القطاعات التي تمّ تمويلها
بنغلاديش	19,395	الطاقة، التمويل
بنين	153	الطاقة، الغذاء، الصحة
بوركينا فاسو	3,384	الطاقة، الغذاء، التمويل
تشاد	11	الغذاء
جزر القمر	753	الطاقة، الغذاء، التمويل
جيبوتي	1,623	الطاقة
إثيوبيا	40	الطاقة
غامبيا	841	الطاقة، الغذاء، التمويل
غينيا	45	الصحة
ملاوي	55	الطاقة، التمويل
مالي	792	الطاقة، الغذاء
موريتانيا	1,167	الطاقة، الغذاء، الصحة، الصناعات التحويلية.
موزمبيق	20	الغذاء، التمويل
النيجر	45	الطاقة، الغذاء
إقليمياً (بنك الإيكواس للاستثمار والتنمية)	108	التمويل
رواندا	5	الطاقة
السنغال	2,010	الطاقة، الغذاء، التمويل
سيرا ليون	15	الطاقة
السودان	126	الغذاء
توجو	558	الطاقة، التمويل
أوغندا*	40	التمويل
زامبيا**	25	الغذاء
المجموع الكلّي	31,209	
الحصة من إجمالي العمليات المعتمدة منذ التأسيس (%)	38%	

*جُمعت عام 2029 **جُمعت عام 2022

يسعى البنك
الإسلامي للتنمية
إلى أن يصبح بنكاً
إنمائياً من
المستوى العالمي

إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة من التأسيس – 2008
(مليون دولار أمريكي)

إجمالي الاعتمادات (مليون دولار أمريكي)	الدول	إجمالي الاعتمادات (مليون دولار أمريكي)	الدول
5	ألبانيا	791	مالي
15	الجزائر	1,147	موريتانيا
93	أذربيجان	2,336	المغرب
72	البحرين	20	موزمبيق
19,395	بنغلاديش	45	النيجر
153	بنين	537	نيجيريا
8	بوتسوانا	10	عمان
3,392	بوركينا فاسو	7,483	باكستان
1,914	الكاميرون	1	فلسطين
11	تشاد	1,134	إقليمي - الرباط
756	جزر القمر	362	إقليمي - داكار
609	كوت ديفوار	5	رواندا
1,623	جيبوتي	716	المملكة العربية السعودية
18,697	مصر	2,007	السنغال
40	إثيوبيا	5	سيشيل
841	غامبيا	15	سيراليون
5	غانا	126	السودان
45	غينيا	115	سورينام
1,666	إندونيسيا	37	سوريا
724	إيران (الجمهورية الإسلامية)	212	طاجيكستان
922	الأردن	558	توغو
810	كازاخستان	2,973	تونس
188	كينيا	5,729	تركيا
237	الكويت	75	تركمانستان
26	قيرغيزستان	50	أوغندا
7	لبنان	328	الإمارات العربية المتحدة
60	مالاوي	926	أوزبكستان
20	ماليزيا	25	زامبيا
2,656	المالديف	12	زيمبابوي
الإجمالي العام			82,771

عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

ص.ب: 55335 جدة: 21534، المملكة العربية السعودية

هـاتف: 8337 646 12 966+ **فاكس:** 1064 637 12 966+

itfccorp

International Islamic Trade Finance Corporation (ITFC)